



## انعكاسات الأزمة على العمال!

◀ محمد عادل اللحام

كثيراً ما يطرح سؤال على درجة كبيرة من الأهمية من وجهة النظر السياسية، والشعبية عن المقدمات الرئيسية التي أدت إلى إشعال الأزمة الوطنية، وتطورها إلى درجة باتت تهدد الوطن برمته أرضاً، وشعباً، ولم تعد مقتصرة في أضرارها على الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي بشكل منفرد، بل أضرارها طالت كل شيء الحجر والبشر معا والإجابة عن ذلك السؤال المطروح من كل أطراف الأزمة عموماً يختلف كلا بحسب موقعه الطبقي، والسياسي الذي ينطلق منه في تحديد رؤيته للعناصر التي أشعلت الأزمة، حيث تراكمت منذ عقود لتنفجر وبهذا تكون قد أظهرت عمق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأظهرت أيضاً حاجة المجتمع السوري للتغيير بغض النظر عن المآلات التي وصل إليها الحراك الشعبي الذي انطلق سلمياً ليمتطي بعدها، ويأخذ مساراً آخر بفعل القوى المتشددة من كلا الطرفين اللذين سعيا باتجاه إدامة الاشتباك واستمرار نزيف الدم السوري، وعدم تطوره نحو أهدافه التي انطلق بسببها الحراك السلمي، وعدم إيجاد مخرج آمن من الأزمة يؤدي إلى تغيير حقيقي، والشعب السوري بأغلبه له مصلحة حقيقية في ذلك.

كان وقع الأزمة ، وأضرارها المادية، والنفسية كبيرين على الطبقة العاملة السورية، وهذا تثبتته التقارير الحكومية، والنقابية عن واقع المعامل والمنشآت الصناعية، والخدمية التي تضرر جزء كبير منها بسبب العمليات العسكرية الدائرة في المناطق المختلفة من سورية والتي لم يصحبها الضرر لم تتمكن من الاستمرار في الإنتاج وهذا الواقع ينطبق على القطاع العام والخاص، والفارق الكبير بين القطاعين أن عمال القطاع العام لا يتم تسريحهم بسبب إغلاق بعض المعامل بينما عمال القطاع الخاص تم تسريح أعداد مهمة منهم على خلفية الأزمة لأن أرباب العمل لم يتحملوا دفع أجور العمال الذين امضوا سنوات وسنوات في العمل حيث حقق أرباب العمل الملايين من الليرات السورية كأرباح في مرحلة السلم وفي الأزمات يلقي بالعمال إلى الشارع ليجدوا مصيراً بائساً ينتظرهم بحثاً عن عمل يقبهم التسول أو التوجه نحو جهات أخرى لتلقفهم، وتدفع لهم ما يحتاجونه لسد رمق أطفالهم الجائعين، ويكون الثمن غالياً جداً على النفس وعلى الوطن.

ماذا يعني توقف المعامل والمنشآت الخدمية، والسياحية عن العمل؟  
خسارة الدولة لموارد أساسية تمكنها من سد الاحتياجات الضرورية المختلفة في ظروف الأزمة الحالية، ومنها القدرة على زيادة أجور العمال بما يتوافق مع مواد الدستور الجديد وبما يتوافق مع الارتفاع المستمر للأسعار بسبب ضعف الإنتاج، وزيادة الطلب على المواد في ظل عدم توفرها في المناطق المختلفة.  
خسارة العمال لمواقع عملهم، وبالتالي خسارتهم للتعويضات المرتبطة بالإنتاج كالحوافز الإنتاجية والتعويضات الأخرى كالطبابة، واللباس وغيره.  
تعرض العمال للمخاطر الأمنية أثناء تنقلهم إلى معاملهم، وأثناء عملهم كما يحدث لعمال تاميكو، وكل العاملين على هذا الخط المتوتر أمنياً.

تعرض العمال للمحاسبة والاقتطاع من أجورهم في حال لم يستطيعوا الوصول إلى أماكن عملهم مما يسبب لهم ضرراً مادياً إلى جانب الأضرار الأخرى.  
تسريح أعداد إضافية من عمال القطاع الخاص دون وجه حق ويتم حرمانهم من التعويض عن سنوات الخدمة التي قضوها في العمل.

تحول قسم كبير من العمال القاطنين في مناطق التوتير إلى مهجرين، ونازحين ومشردين في وطنهم، وقسم منهم بات في العراء دون مأوى مع عائلته.  
إن واقع العمال المسوي هذا لم يحرك عند من هو مسؤول عنهم أي ساكن بل بقي الجميع يتفجع، ويندب حظ العمال و ما حدث لهم من مأس وويلات نتيجة التشرد والتهميش القسري الذي تعرض له فقراء الشعب السوري، حيث دفعوا و يدفعون الضريبة ذات التكاليف العالية نتيجة للأزمة الطاحنة التي لاذنب لهم في تسعيرها، أو إبقاها.

نحن الفقراء والمهمشين، والمنكوبين لنرفع صوتنا عالياً ضد هذه الحرب المجنونة، ومن يريد إدامتها حماية لوطننا ولصالحنا الحقيقية التي صادرها الفاسدون، والناهبون الكبار.



# مؤسسة الإسكان العسكرية - مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية - فرحة لم تكتمل!

تعتبر سورية من أوائل الدول العربية التي لحظت ضمن سياساتها الحكومية موضوع الإسكان، حيث سمح المرسوم التشريعي رقم /٩٤/ لعام ١٩٥٣ لبلديات المدن الكبرى بإنشاء مساكن شعبية لإسكان شرائح محددة ( موظفون - مستخدمون - عمال ) وبيع هذه المساكن نقداً أو تقسيطاً لمدة (٧) سنوات دون فوائد .

أحدثت المؤسسة العامة للإسكان بموجب قرار رئاسة الجمهورية رقم ٦٨٣ لعام ١٩٦١، واعتباراً من عام ١٩٧٥ أخضعت للقانون الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

ونظراً للاهتمام الكبير الذي حظي به قطاع الإسكان في سورية بعد عام ٢٠٠٠، ومبادرة المؤسسة العامة للإسكان لدراسة وتحليل واقع عملها خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٠ وكذلك واقع الأداء في قطاع الإسكان بشكل عام، وما خلص إليه هذا التحليل من أن تركيز المؤسسة من خلال نشاطها السابق على كونها مؤسسة ذات طابع اقتصادي يحد، تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الربح، وتحليلها عن دورها الاجتماعي، من منطلق تعارض هذا الدور مع الطابع الاقتصادي لنشاطها، كان أحد الأسباب الرئيسية لتراجع أدائها، وضعف مساهمتها في سوق الإسكان، وابتعادها عن أهدافها الأساسية .

## استنفاذ غير مسبوق

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣ القرار رقم ١١٣١٩ عن رئيس مجلس الوزراء، والذي قضى في المادة الأولى منه بتجديد جهة ارتباط كل من مؤسسة الإسكان العسكرية، ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بوزير الأشغال العامة بدلاً من وزارة الدفاع على أن تبقى المؤسساتان مرتبطتين بوزارة الدفاع، ومسؤولتين أمامها فيما يتعلق بالأغراض العسكرية فقط.

وما إن صدر القرار المذكور حتى قامت قائمة المسؤولين في مؤسسة الإسكان العسكرية، وبدؤوا بعقد الاجتماعات باستنفاد لم يسبق له مثيل لأي سبب آخر، وذلك بهدف إيجاد طريقة للتخلص من تطبيق القرار المذكور من جهة، ومن جهة أخرى ما إن صدر القرار حتى تنفس عمال المؤسسات الصعداء، وقد أثلج هذا القرار صدورهم، وبدأت التهاني والتبريكات من وإلى العمال وأسرهم. حاملين بأن الظلم الذي أحاق بهم لا بد أن يزول بعد طول عناء.

ولكن وطالما خبر العمال قيادتهم فقد شككوا بتنفيذ القرار المذكور لأن من طبيعة إدارة المؤسسة أن تلتزم على أي قرار يجرمها من ميزة الاستفراء بالقرارات السيادية، ويضعف قدرتها على ممارسة الفساد والبيروقراطية والتعسف.

## بيروقراطيتنا المعهودة

وفعلاً حصل ما خشيه العمال، فقد أرسل الكتاب رقم ٢٥٥٦/ص تاريخ ٢٠١٢/٩/٤ من المدير العام المؤسسة الإسكان العسكرية إلى

وزير الدفاع، يشرح فيه ضرورة إبقاء المؤسسة على ارتباطها مع وزارة الدفاع بكيانيتها، وليس فقط ما يتعلق بالأغراض العسكرية كما هو وارد في قرار رئيس مجلس الوزراء.

والحجج المدرجة في الكتاب :  
جاء في الوثيقة رقم (٣) ١- إن المؤسسة قد تم إحداثها بمرسوم ويحدد مرسوم الإحداث اسمها وجهة ارتباطها . على أن يتم دمج المؤسسة أو تغيير جهة ارتباطها بصك مماثل أي بمرسوم.

وهنا نسأل هل نحن أمام حالة جمود فكري وأيديولوجي تدفعنا للإبقاء على بيروقراطيتنا المعهودة، وعدم القدرة على أي اجتهاد بدفع مصلحة البلد إلى الأمام عبر دفع مصلحة مؤسساتنا الوطنية لتأخذ دورها في بناء وتقديم هذا البلد . وهل أن القوانين والمراسيم والقرارات ثابتة أم أنها تتغير حسب حاجة المجتمع والوطن لهذا التغيير؟!

٢- جاء في خاتمة مذكرة كتاب المدير العام : حيث أن الظروف الحالية التي يمر بها الوطن تبرر الحاجة الماسة لإبقاء ارتباط مؤسسة الإسكان العسكرية وتبقيتها لوزارة الدفاع بما يؤمن ذلك من مرونة في عملها لأداء مهامها .

## هدر المال العام

وهنا لا بد لنا من توصيف مؤسسة الإسكان العسكرية في المرحلة الراهنة لفهم الأمر بشكل صحيح.

... إن معظم مشاريع ومعامل المؤسسة متوقفة أو هي في حدها الإنتاجي الأدنى ولدى مستودعات المؤسسة الحد الأدنى من مواد البناء لاستمرار العمل وهناك نقص كبير في الآليات الثقيلة والهندسية ( هناك فائض من الآليات الترفيه الصغيرة )

وعن أي مرونة وعن أي عمل نتحدث وهل هناك من مهام تريد إدارة المؤسسة تسويقها غير ما ذكر في مرسوم تأسيسها؟!

وهنا سؤال يطرح نفسه ؟ إن كانت مؤسسة الإسكان خاسرة ومنذ زمن طويل ولأسباب معروفة للقاضي والداني وهي ( السرقة والفساد والبيروقراطية )، فهل آتت الفرصة المناسبة لإدارة المؤسسة لكي تحمل مسؤولية الخسارة إلى ظروف البلد بدل أن يتحملوا هم تلك الخسارة؟!

وبذا يفترض محاسبتهم على التقصير كحد أدنى لعدم قدرتهم على قيادة مؤسسة وطنية

فعالة لها تاريخ مجيد بالعمل الوطني والإنمائي كمؤسسة الإسكان. وكحد أعلى لارتكابات الفساد وهدر المال العام.

ونؤكد أن المؤسسة قد خرجت عن مهام إحداثها الواردة بالقوانين والأنظمة النافذة وذلك بعد التزامها بحصرية دراسة وتنفيذ المشاريع والأبنية والمنشآت الخاصة بالجيش والقوات المسلحة. وبالمشاريع التي تحمل صفة السرية التامة. وكذلك بضرورة الإنجاز السريع للمشاريع.

حيث أن المؤسسة تعمل ومنذ زمن بعيد في كل القطاعات : زراعية - صناعية - طرق - جسور - ري - أبنية - سدود وغيرها من الأعمال وإلى أي جهة انتمت.

والمرتبطة بوزارة الدفاع وبسرية مشاريعها والواقع يبين ذلك.

## المرحلة الاستثنائية

وإذا كان المطلوب أن تحمل المشاريع صفة السرية التامة والإنجاز السريع، فاعتقد أن كل من له ارتباط بالمؤسسة يدرك بأن صفة التأخير في زمن تنفيذ المشاريع هي سمة المؤسسة في الواقع الراهن، أما بخصوص السرية إن طلب الأمر هذه السرية، فمن من المؤسسات والدوائر الرسمية لا توجد لديها سرية في بعض مواضع العمل. فكل المؤسسات للوطن ولها سريتها في بعض المواقع.

وهنا اعتقد أن السرية المقصودة هي سرية سرقة وهدر أموال المؤسسة والعمل على إخراجها من دائرة المهام الوطنية التي يجب أن تناط بها في المرحلة القادمة وبالتعاون مع الجهات البيروقراطية التي تسهل عملها .

لذلك فمن غير المفهوم ما صدر في اقتراح المدير العام للإدارة العامة لوزارة الدفاع بمذكرته رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٠ الموجهة إلى رئيس الجمهورية بإعادة النظر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣١٩ بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣،

باستثناء مؤسسة الإسكان العسكرية ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية من قرار ارتباط المؤسساتين بوزارة الأشغال العامة بدلاً من وزارة الدفاع ليتواءم ذلك كما هو معروض بالمذكرة مع القوانين النافذة والإبقاء على ارتباط هاتين المؤسساتين بوزير الدفاع حصراً نظراً لطبيعة الأعمال التي تقومان بها وخاصة في هذه المرحلة الاستثنائية.

وهنا لا بد أن نقف نحن أبناء وعمال مؤسسة

الإسكان العسكرية لنسأل أنفسنا : ما هي طبيعة الأعمال التي تقوم بها وخاصة في هذه المرحلة الاستثنائية؟!

## مؤسسة بلا نقابات

طبعاً سيكون جوابنا حتماً لأن أهل مكة أدري بشعابها (إننا نعيش حالة تيلد وكسل دائمين بانتظار أن نحمل المرحلة الاستثنائية التي يمر بها بلدنا جميع أمراضنا بدل أن نكون فاعلين في حالة عمل دائم بفكر خلاق ورؤية واعية مسؤولة تطور ساحات العمل وتخلق ساحات جديدة لنردم بذلك الهوة التي يصنعها ذك الخراب الكبير الذي تمارسه قوى الفساد والتأمر ضد بلدنا .

ولا بد هنا من السؤال المستغرب التالي : لماذا كل هذا الحماس من مسؤولي مؤسسة الإسكان العسكرية للإبقاء على تبعيتها إلى وزارة الدفاع بدلاً من وزارة الأشغال العامة ؟ هل من أحد لديه جواب لهذا السؤال غير ما هو مضمرة في النفوس ؟

ألم يكن من الأجدى بإدارة المؤسسة الطلب بإلغاء المرسوم القاضي بإحداث المؤسسة والخضوع لقرارات رئاسة مجلس الوزراء ذات الشأن؟

وختاماً، ولأن سورية لكل أبنائها فإننا نتمنى من المعنيين إعادة النظر التي طالب بها المدير العام للإدارة العامة لوزارة الدفاع وإدراج مؤسسة الإسكان العسكرية ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بوزارة الأشغال العامة التي يفترض أن تتحمل مسؤولية البناء والتعمير للبنية التحتية التي دمرتها جوفقة التأمر على سورية وخاصة بعد أن أدرجت مع المؤسسات المعاقبة دولياً نتيجة لدورها الوطني ورافعة بالعاملين بهاتين المؤسساتين الذين يحملون بمؤسسة لا تطبق عليها المادة الثامنة من الدستور القديم من مسائل أمنية وتوجهات سياسية وغيرها . وأن يكون تمثيل العمال عبر مؤسسة نقابية منتخبة أسوة بباقي المؤسسات والشركات

الوطنية تمثل جميع العمال وتدافع عن حقوقهم وتزيل الحيف عنهم وأن تكون قرارات الشركات العامة عامة ككل الشركات التي تعمل تحت سقف الوطن.

وتهربا من العقوبات الظالمة على مؤسساتنا من الدول الإمبريالية والغرب الرأسمالي وشركائهم الصهاينة.

## طرطوس - مراسل قاسيون

معلومة وكأن لا علاقة لها بما يدور في هذه البلاد، ولا تدري أن التعاميم والبلاغات والتوجهات التي تصدر عنها والتي من خلالها أعانت التطور العام في البلاد، وأفسحت المجال للفساد بالانتشار في كل المفاصل العامة، فالسلطة التنفيذية هي المسؤولة وبشكل مباشر عما يجري في البلاد وهذا ناتج عن أنها كانت وما زالت فوق القانون، مخترقة ومتجاوزة له. أما السلطة التشريعية فلا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد لأن دورها مصادر، وهذه إشكالية يجب التخلص منها والانطلاق بشكل جمدي إلى دولة المؤسسات التي تستطيع المشاركة في صنع القرار وتحمل مسؤوليته بشكل كامل، والانهاء من الأسلوب الذي حول المؤسسات في بلادنا إلى مؤسسات تابعة للسلطة التنفيذية تعمل على تنفيذ توجهاتها دون أن تستطيع محاسبتها . وعلى السلطة التنفيذية أن يكون لها برنامجها الواضح والمناسب وهذا يغدو اليوم مهمة وطنية من الدرجة الأولى لأن في ذلك الخطوة الأولى لتحقيق الهدف المنشود في التطوير والتحديث ومحاربة الفساد ... ومشاركة الجميع في رسم السياسات العامة.

## من الأرشييف العمالي

### تساؤلات هامة

◀ أبو فهد

كانت المناقشات التي دارت داخل اجتماع مجلس الاتحاد هامة وغنية بمحتواها وانصبت على الهموم العامة والخاصة في الشأن الوطني.. والاجتماعي الاقتصادي والطبقة العاملة السورية، وحركتها النقابية عندما طرح رؤيتها فإنما تضع النقاط على الحروف لأن مصلحتها تكمن في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وعموده الفقري القطاع العام الذي يحاول الكثيرون ممن تضاربت مصالحهم مع مصالح هذا القطاع استعجال نعيه، لأنهم استطاعوا خلال سنوات طويلة أن ينهبوه ويجولوه إلى عبء على الاقتصاد الوطني، فالمدخلات التي قدمت من الإخوة أعضاء المجلس في دورته الثالثة ركزت على الواقع الإنتاجي في شركات ومعامل القطاع العام بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية التي تهتم المواطنين سواء ما كان يتعلق بمسألة النهوض الاقتصادي أو بتحسين الظروف المعاشية

للعاملين بأجر، كما تحدثت عن قصور الإدارات وعجزها عن النهوض بأعباء المسؤولية وتمحورت حول نقطة تؤكد بأن تطور القوى العاملة هو الركيزة الأساسية لعملية التنمية والتطوير، وتوقفت بعض المدخلات عند القطاع العام وضرورة دعمه وتطوير أنظمتة وتعزيز موافقه في قيادة الاقتصاد الوطني، وتساءل البعض:

أين مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي؟  
أين مشروع برنامج إصلاح القطاع العام؟  
أين مشروع تعديل القانون الأساسي للعمالين في الدولة؟  
كما تساءل البعض: لماذا تجهض مراسيم صدرت وتضمنت مكاسب عديدة للعمال؟

لماذا يجري اللتفاف عليها وتبريفها من مضامينها؟  
وأبرزها قانون التأمينات الاجتماعية حيث تضمن التعديل أبرز مكسب وهو اعتبار النسبة القلبية والدماغية مرضاً مهنياً، وشكلت لجنة للتفسير وضعت هذه اللجنة شروطاً تعجيزية، وتم ضرب هذا المكسب.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم: من يعيق تنفيذ هذه القوانين؟! ومن العجب أن السلطة التنفيذية عندما تواجه في جلسات مجلس الاتحاد أو في المؤتمرات النقابية تحاول التخلص من مسؤوليتها وتضع الخلل على جهات غير

**وزارة التعليم تلتف على حق التعليم المجاني المصان بالدستور..**

# طلاب سورية على قارعة التفاضل نحو مستقبل غامض!



◀ **تحسين الجهجاه**

**التعليم المجاني بجمع مراحلهِ من الابتدائي حتى التعليم الجامعي حق أقرته الدساتير السورية قديماً وجديدها، بما فيها الدستور السوري الجديد، وتعتبر الجامعات السورية من الجامعات الأواىل على مستوى الوطن العربي بقوة برامجها التدريسية وشمولييتها وفق كل اختصاص بحيث باتت الجامعات السورية الرسمية علامة فارقة من غالبية جامعات العالم العربي، ما جعلها مقصداً لكل طالب علم ومعرفة لكن على ما يبدو هذا لا يروق للبعض حيث يتجلى ذلك بحرمان أعداد كبيرة من أبناء سورية الإفادة من هذا المنهل العلمي الهام، ويتجلى هذا في عملية قبولات الطلاب في كليات هذه الجامعات وحرمان السوريين منها دون أدنى مبالاة أو مسؤولية، ففي لقاءات مع عدد من الطلاب والطالبات الذين تقدموا لمفاضلة القبول الجامعي كان هذا الحوار.**

الطالبة (ف.ج) قالت: هذه الشهادة الثانوية الثانية التي أحصل عليها ولم يتسن لي القبول بأية كلية أو فرع طبعاً، أنا في الفرع الأدبي، تصور يدرسوننا مادتين أجنبيتين الفرنسية والانكليزية، وكلتا المادتين مرسبتان، لياتوا أخيراً ويخبروا الطالب بحذف أي من المادتين لتخرج علاماتها خارج المجموع العام، أنا مثلاً جمعت ٢٠١/ صا في ما عدا الديانة بقي لي ١٧١/ علامة بعد طي علامة اللغة الانكليزية أليس هذا ظلماً؟ حيث يمضي الطالب عاماً دراسياً كاملاً وهو يدرس ويضع الدورات للغات وأخيراً تحذف منه العلامة، الدولة ظالمة ووزير التعليم العالي أكثر ظلماً، ثم ماذا في هذا العام لم يأخذوا علامة الاختصاص بعين الاعتبار؟ أنا حصلت على ٢١/ درجة من أصل ٤٠/ في الفرنسي وكانت أمنيتي أن أدخل كلية الآداب قسم الفرنسي لتفوي في هذه المادة، لماذا لم أقبل ومثلي الكثيرون والكثيرات؟ نعلن اعتصامنا أمام وزارة التعليم العالي فليقصفونا لنموت بجز أفضل من أن نذل، نحن أصبحنا غرباء في وطننا أين نذهب وكم شهادة ثانوية علينا الحصول عليها كي نقبل في الجامعات؟».

الطالب (ع.س) وبكل حرارة وحرقة قال: «لقد أصبحنا نحن شباب هذا الوطن حطباً لمحرقه أولئك الذين لا يهمهم الشباب وبصراحة حطباً في موافد الذين ينظرون لنا بعين الحقد والكراهية، أنا للمرة الثانية التي أحصل بها على شهادة البكالوريا فرع الأدبي، بأي حق وبأي شريعة وقانون عندما يرسب الطالب بمادة أو مادتين يضيع عليه عام كامل ليأتي وزير التعليم العالي ومن لف حوله ليحذفوا لنا علامة إحدى اللغات الأجنبية؟ ثم ماذا لا تحسب علامة التربية الإسلامية؟ ماذا لا يحذفون لنا علامة اللغة العربية

# أريد مدرستي

أريد الذهاب إلى المدرسة وأريد صديئةً و«فولاراً» ودفاتر وأقلاماً وحقيبة جديدة وخذاء مدرسياً جديداً، وما زال الطفل يردد مطالبه واحداً تلو الآخر أمام والديه، الأب يعض على شفته السفلى كاد أن يقضمها مرارة، وحرقة في صدره وغصة تنتهش حنجرته.. وتتساب دمعتان على وجنتي أمه بصمت قاتل، وما زال التلميذ مصراً على ما يريده.

أراد الوالد أن يظهر أمام ابنه رابط الجأش فقال يا ولدي نحن سنعود إلى بيتنا وهناك ستجد مدرستك وزملاءك وأولاد حارتنا.

-ومتى سنعود؟

-قريباً.. قريباً جداً!

ويخلصوننا مرة واحدة!..».

يقاطعه زميله قائلاً: «أنا حصلت على الشهادة الثانوية الفرع الأدبي في هذا العام، وقد تحطمت كل أحلامي وأمنياتي وعن مجموع علاماته قال لقد حصلت على مجموع ٢٢٢/ علامة ما عدا الديانة، ومع ذلك لم أحصل على أية فرصة جامعية بعد طي مادة اللغة الفرنسية، لقد أدخلوا هذه المادة ولم تكن لدينا القواعد التي نستطيع أن نتسلح بها لتكون لنا عوناً في استيعاب هذه المادة، ما جعلنا مضطرين للدخول في دورات خاصة وخسرنا مادياً، ليأتي وزير التعليم العالي ويطالبنا بحذف علامات إحدى المادتين وبذلك هبط مجموعي من ٢٢٢/ إلى ٢٠٠/ علامة ومع ذلك ضاعت الفرصة.».

الطالبة (ن.ر) تكلم من حيث انتهى زملاؤها: «ألم يقولوا إن التعليم عندنا مجاني؟ هذا كذب، هم شركاء في الجامعات الخاصة فإذا ما قبلوا غالبية الطلاب في الجامعات الحكومية انقطع رزقهم هذا شيء لا يلزمه تفكير وخرجوا علينا بفكرة التعليم المفتوح والموازي، أنا بنت أحد الموظفين البسطاء من أين لي أن أدفع رسوم الموازي أو المفتوح أو الجامعات الخاصة يا أخي ليقولوا لنا بصراحة إن التعليم فقط للأغنياء وليمت الفقراء!..».

ويضيف والد الطالبة (ن.ر) مؤكداً: «إن ما قالته أبنتي صحيح لكن أريد أن أضيف شيئاً آخر، تصور أنا الآن، هذه أول طالبة من أبنائتي ذكوراً وإناأتا تصل إلى المرحلة الجامعية أختها الثانية هذه السنة بكالوريا تصور أن الائتتين لم تسنج لهما فرصة التعليم في الجامعات الحكومية، من أين سأدفع لهما في التعليم المفتوح أو غيره؟ هل يريدوننا أن نتحول إلى لصوص وحرامية مثل غالبية المسؤولين؟ هذا بعيد جداً عليهم هذا ما أردت قوله وشكراً.».

وتتابع (ن.ر) موضحةً: «كانت رغبتني الصحافة لكن حسبي الله على وزير التعليم العالي وعلى من معه، لأنه قتل حلمي وأحلام الكثيرين، لقد حصلت على ٢٤٠/ علامة وبعد طي علامة مادتي الديانة والفرنسي فلم أحصل على أي فرصة تقدمت بي/١٦/ رغبة، فهل من المعقول لم أحصل على أية رغبة؟ ألم تكن هذه جريمة بحقنا نحن شباب هذا الوطن؟ هل يريدون أن يطفشوننا من البلد؟ تقول لوزير التعليم العالي نحن باقون وهذا وطننا ولن نسمح لأحد أن يمسه وستدافع عنه بالعالي والنفيس وليرحل الفاسدون الذين ذبحوا البلد وما زالوا يذبحونه وسنعيد البكالوريا مرة ومرتين وثلاث ولن نرحل.».

ومن جانبه يقول الطالب (ع.ج):«سألك بالله هل هذا عدل؟ هل بهذه الطريقة نحافظ على شباب الوطن؟ ماذا وعدنا وزير التعليم العالي بأن نسبة القبول الجامعي ستكون أعلى من نسبة القبول في العالم الماضي ثم وجد لكلامه تصريحفه عندما أمر بحذف علامة إحدى مادتي اللغة الأجنبية؟ يعني أعطى باليمين وسرق بالشمال كما يقولون! عيب والله عيب، أين نذهب؟ هل لتلحق بطابور العاطلين عن العمل؟

ألم يعدونا بتقليص عدد العاطلين عن العمل على مراحل لنصل إلى صفر عاطل عن العمل؟ أليس هذا كذباً؟ أليس هذا خداعاً؟ أين الحكومة ورئيس الحكومة؟ في هذه العملية المؤامرة، نعم إنها مؤامرة على شباب الوطن في هكذا عملية هو رفد طابور العاطلين عن العمل بعدد إضافي يا ليتهم يرفدون الجوانب الإيجابية والإنتاجية المعطاءة مثلما يرفدون طابور خراب البلد أكثر والله مؤامرة وأنا أطالب بإقالته فوراً وأخشى اليوم الذي يعلن انشقاقه به مثل غيره.».

وفي طريق العودة من جولتها التقت «قاسيون» بمجموعة من الطلاب والطالبات الذين يتطايّر الشر من عيونهم ووصل بهم الغضب وخيبة الأمل إلى حد لا يوصف، حيث أوضح الطالب (غ.ط) عن عزمه الخروج به مسيرة تنديد أو الأصح بمظاهرة احتجاج، هكذا يريد وزير التعليم العالي ومن ثم يعتبروننا إرهابيين وعصابات ويكيلون لنا جميع التهم التي ما أنزل الله بها من سلطان، يريدون ذلك والله جاهزون، لكن أقول لك وباسم جميع زملائي وأصدقائي اسمحو لي، لن نسكت على حقنا وبالطرق المشروعة والسلمية، وذلك كي لا يتهمنا أحد بأننا ارهابيون! نرجو إيصال هذا الكلام عبر جريدتكم قاسيون وإذا أمكنكم إلى الوزير مباشرةً وإذا كان عنده رغبة بشرح أسباب ما افترفه من ذنب تجاهنا فليظهر على شاشة التلفزيون وبلقاء مباشر مع الطلبة ويستقبل الأسئلة ويجيب عليها هذا أضعف الإيمان.».

نحن في قاسيون نقول طالما أن التعليم مصان دستورياً ومجاني فلماذا تمت مخالفة دستور وتجاوزه من قبل الحكومة ممثلة بوزير التعليم العالي ومجلس التعليم العالي؟ أين يذهب هؤلاء الطلاب والطالبات هل يذهبون إلى قارعة الطريق هل مازال تهيمش شباب الوطن بكل فتاتهم سياسة سارية المفعول بالوقت الذي تشهد به البلاد أزمة خانقة؟ هل مازال هناك من يعمل على وضع العصي بالعجلات؟ أم أن عدم الشعور بالاهتمام بمصالح الشباب وأمالهم وطموحاتهم لا تعنيهم بشيء لا من قريب ولا من بعيد؟ أم أن شركاء وأصحاب الجامعات الخاصة هم أصحاب القرار الفعليون في هذا المجال ويتصرفون وفق ما تملي عليهم مصالحهم القذرة ضاربين عرض الحائط بشباب الوطن؟!

نحن في قاسيون نطالب بإيجاد طريقة مثل الإعلان عن مفاضلة تكميلية يكون من خلالها استيعاب أكبر عدد من الطلاب والطالبات بدل زحمهم على أرصفة الشوارع ورفدهم بطابور العاطلين عن العمل فلقد سبق لقاسيون أن نشرت حول رسوم التعليم الموازي والمفتوح والأرقام المذهلة التي تحصل من طلاب هذين النظامين والتي تجعل طلاب التعليم النظامي يتابعون تحصيلهم على نفقة هؤلاء بما فيهم الهيئة التدريسية فهل شكل هذا وافقاً لوزارة التعليم العالي للاستمرار في سياستها الاستيعابية وما زال لعبها يسهل.

■ ■

قريباً منا... ثم انفجر الوالد بالبكاء.

ببراءة الطفولة وصفوها قال بابا... بابا لا تبك، من الذي أجبرنا؟

صرخت به أمه قائلة كفى.. أتريد أن تعرف الدجاجة من البيضة أم البيضة من الدجاجة؟ -نعم يجب أن أعرف ذلك، زمن الصمت ولي زمن الاستجهال والاستهتار بنا ولي ولن يعود أريد مدرستي يعني أريد مدرستي. - اتركيه يا امرأة وسأقول له من الذي أجبرنا على أن نصبح نازحين ومهجرين يا بني، أعداؤنا أعداء الوطن أعداء الطفولة. - وأين هم موجودون؟

-لقد أخرجتني... هم في نفوس الفاسدين!

-اشرح... اشرح لي ذلك لا تخف قلها بصراحة.

ضحك الأب ضحكة ممزوجة بحزن وألم؛ يا بني كل من لا يوجد في دمه كريات حمراء وبيضاء وكريات الوطنية هو الذي أجبرنا على النزوح أولئك الفاسدون المتخمون ومن باع الوطن ومن تأمر على البشر أولئك كلهم أعداؤنا. ■ ■

## شؤون محلية

## من الذاكرة



◀ **«واشرح لها»**

◀ **محمد علي طه**

المواقف المشنجة المعادية للشيعوية والتي بدأت في عام ١٩٥٩ وأسفرت عن اعتقال الآلاف من الرفاق، استمرت بأشكال متنوعة في عهد الانفصال وبعد الثامن من آذار ١٩٦٢ ، ومن هذه الأشكال عدم توظيف الشيعويين بحجج «أمنية» وفي سلك التعليم جرى التضييق على المعلمين الشيعويين، وحتى المعلمون الوكلاء عانوا ما عانوه من هذا التضييق ومثال على ذلك أنني..استطلعت بعد «جهاد» طويل أن أحصل على قرار تعييني معلماً وكلياً في قرية مسعدة في منطقة القنيطرة التابعة لمديرية تربية دمشق - وقتها - ولما كانت القرية المذكورة في خط الجبهة، فكان لا بد من الحصول على تصريح من الأمن للوصول إليها، وتقدمت بالطلب «ونام» الطلب في الأدرج واقترب موعد افتتاح العام الدراسي ولا بارقة أمل... وأخيراً «وجدتها!» فانطلقت إلى مدينة القنيطرة وقابلت قائد الموقع العسكري الرائد بدر، وأطلعته على قرار التعيين وقلت له تداركتي الوقت وغداً بدء التدريس وأريد تصريحاً منكم، فرحب بي وبطلبي وأعطاني تصريحاً لمدة شهر قابل للتجديد فشكرته وانطلقت إلى مسعدة وهي قرية رائعة الجمال على مرتفعات الجولان تطل على سهل الحولة وفيها أحراج وبينها وبين مجدل شمس مرج تفاع لا أجمل ولا أكرم منه. وفي مبنى المدرسة قدمت لمديرها الأستاذ ناشد بدر قرار التعيين فرحب بقدمي وعرفني على زملائي المعلمين وجميعهم من المنطقة نفسها أذكر منهم الأستاذ محمد وفايز الصفدي والأستاذ هائل... وقد وصل خبر قدومي إلى الشيخ أبو علي الصفدي فأرسل يدعوني إلى بيته وهناك بعد التأهيل والترحيب قال لي: لا تبحث عن غرفة للسكن فالغرفة جاهزة إلى جوار غرفة ابني، وأرجو أن تسكنها ضيفاً عزيزاً.

وهكذا أمضيت في ضيافته الحارة عشرة أيام حافلة بالفائدة من معين ثقافته ومعارفه ونصائحه الطيبة، ولم أكن أعرف حينها وأنا المدمن «الكبير» على التدخين... أن التدخين مكره وهذا ما أوضحه لي الزملاء المدخنون الذين لا يدخنون أمامه وأمام بقية الشيوخ الأجلة. وقد وجدت بيتاً قريباً واستأجرته لأحضر زوجتي وولدينا الطفلين فهد ومحمد... والبيوت في مسعدة متباعدة وليست متلاصقة، كل بيت حوله رقعة من الأرض وجدار من الأحجار السوداء المرصوفة فوق بعضها بعضاً.. وعندما حضرت العائلة لقبت ترحيباً كبيراً من الجارات وتوطدت بينهن أواصر الصلة والصدافة والمحبة وبخاصة الجارة جوهرة التي لم تفارق زوجتي عندما أذهب للسهر مع الزملاء ونعلب الطرينب والكون كان... وأذكر في أحد أيام التدريس والأذن ينقل دفاتر التنظيف السابقة من الخزانة القديمة إلى الخزانة الجديدة..

لفت انتباهي اسم معلم على أحد الدفاتر فهد كم نقش فقلت للمدير هذا المعلم من حارتنا فقال وكان عندنا معلم آخر من حارتكم هو جمعة عبد القادر فقلت له لا أعرف معلماً في حيننا بهذا الاسم! فقال سأعطيك عنوانه فهو يسكن في بيت بساحة شمدين..فازدت استغراباً!فالبيت قريب جداً من بيتنا وأنا لا أعرف المعلم جمعة... وعندما نزلت إلى دمشق وكان المطر غزيراً وفي دمشق كان الجو صحواً مشمساً ذهب إلى البيت حسب العنوان ولم أجد المعلم ووجدت أمه التي دعنتي إلى الدخول قائلة «فوتي ابني» وعلمت منها أنهم من منطقة عفرين ويسكنون في حارتنا منذ سنتين... والمهم أن المعلمين فهد وجمعة هما رفيقان شيعويان... وفهد اليوم مراسل التلفزيون العربي السوري في موسكو!

خلال العام التدريسي حدثت عدة اشتباكات عنيفة بين جيشنا الباسل وجيش العدو الصهيوني وقد استطاع جيشنا في أحد هذه الاشتباكات تدمير معسكر مدرسة المدفعية بسهل الحولة. وفي تلك الأيام لم يكن في مسعدة كهرباء إلا في بيوت الضباط وعدد محدود من بيوت بعض الموظفين..ولم يكن من وجود الملقأ واحد للمدنيين يقьем من غارات طيران العدو.. وامت الذكريات «الطريفة» ذكري عملية التنظيف الشاملة التي قامت بها زوجتي لغرف البيت (شطف ومسح وترتيب) وقد ساعدتها يدأ بيد وعاد البيت يلعب كاملاً من جديد وفي ذلك الوقت كان صوت راديو البطارية ينقل نشرة الأخبار ثم تلتها أغنية فهد بلان «واشرح لها» وكنت أنقل قطرميز المكدوس الكبير إلى مكانه حين انزلت من يدي ليتحطم على أرض الغرفة وتناثر الزجاج والزيت واختلط المكدوس بقطع الزجاج الصغيرة ولم يعد صالحاً - طبعاً - للأكل...سارعت زوجتي وأغلقت الراديو، وهي في فورة غضب أخذت تعيد التنظيف وتزيل آثار «العدوان»، وأنا بدوري سارعت لتشغيل الراديو ومرافقة مطربنا المحبوب بغنااته:

واشرح لها عن حالتِي!!

■ ■

## من ذاكرة التاريخ

تعاون القوى التقدمية  
أرغم حكومة الانفصال  
على التراجع

◀ عبدي يوسف عابد

في عهد حكومة انفصال الوحدة السورية المصرية ١٩٦١ - ١٩٦٢، شعر بقايا الإقطاع وملاك الأراضي، بأنهم أصحاب الحكم الذي جاء لخدمة مصالحهم، فانتفخت أوداجهم بشكل جلي وامتلؤوا عنجبية وصلفاً واستعلاءً على الفلاحين، ولا سيما على الذين خاضوا معهم معارك طبقية ضارية فيها كسر عظم. فأخذوا يضايقونهم ويستقزونهم ويرهقونهم بفرض الديات والسخر والخدمات، لكن منظمة حزبنا الشيوعي السوري في الجزيرة، وجهتهم بمقاومة تلك التصرفات بالرفض والتحدي والرد عليها بالمثل، لذا جرت صدامات في قرى كثيرة ومعارك وجرحى واعتقالات ومحاكمات خاصة في قرى كرى بري، وأبو راسين، وعلي فرو وغيرها الكثير، وقد أذاعت إذاعة صوت العرب المصرية أخبار معركة فلاحى أبو راسين، ووصفتها بأنها نضالات قومية وحدوية ضد الانفصال.

ومن أجل الالتفاف على قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في عهد الوحدة، أصدرت حكومة الانفصال تعديلاً على هذا القانون يقضي برفع سقف الملكية الزراعية على حساب فلاحى واضعي اليد .

فهب منظمنا في المحافظة مع حزبنا في جميع المحافظات وبالتعاون مع القوى التقدمية والعمال والفلاحين، بالفعاليات النضالية على نطاق البلاد من عرائض ووفود احتجاج ومعارك متلاحقة لا تهدأ من الفلاحين، فأتارت ضجة كبيرة داخليا وخارجياً، الأمر الذي أجبر حكومة الانفصال الرجعية على التراجع وإلغاء ذلك التعديل المشؤوم.

فتنفس الفلاحون الصعداء بارتياح، بينما «تنفست» عنجبية بقايا الإقطاع، لهذا الانتصار الكبير الذي حققه تعاون القوى التقدمية والعمالية والفلاحية، في قضية تهم مئات ألوف العائلات الفلاحية على نطاق البلاد.

تحية إكبار لذلك التعاون المجدي والانتصار الرائع الذي تحقق.

■ ■

◀ حازم عوض

يعيش بعض سكان ساروجة (عقيبية) بدمشق على أعصابهم منذ حوالي العام، فعدا عن سوء المحيط المهمل من محافظة دمشق، أصدرت الأخيرة يطلب من وزارة الثقافة في تاريخ ١٢\١٢\٢٠١١ القرار رقم (١٢٢٠م ت) القاضي باستملاك عقاراتهم (٦٤٩-٦٥٠-٦٥٣-٦٤٥/٤-١/٦٥٥-٢/٦٥٨-٢٠٥٩-٦٦٠-٦٧٧) لمصلحة «فعاليات ثقافية»، لم توضح ماهيتها لا لمحافظة دمشق ولا لأصحاب العقارات حتى، الذين رفضوا القرار من أساسه لما رأوا فيه سلباً لثراهم وحقوقهم في الملكية.

لم تكن محافظة دمشق في هذه القضية سوى طرف تنفيذي، تضامن مع السكان حول ضرورة معرفة توصيف هذه الفعاليات المزمع إقامتها على حساب تراث بعض الأسر رغم إصدارها قرار الاستملاك، علماً أن هذه العقارات لها طابع أثري ومحافظة عليها بالأساس.

والى اليوم لم يكتمل القرار ومازال معلقاً، ما أثار مخاوف وشكوك أصحاب هذه العقارات، ومحاولين اقتناع الجهات المعنية بالعدول عنه، ورغم المناشآت السابقة بالتراجع عن القرار، كون «قانون الاستملاك لا يعطي القيمة الحقيقية المستحقة لأي عقار مستمك»، إضافة إلى «الخوف على مسقط رأس عائلات هذه الأسر القديمة في حال هدمت البيوت» بحسب أصحاب الملك، دفعهم للضغط من جديد على الموضوع.

## استملاكات ٢٠١٢ على قانون ١٩٨٣

وقبل الغوص بتفاصيل القضية، تجدر الإشارة هنا إلى قانون الاستملاك السابق رقم ٢٠ من عام ١٩٨٣ الذي صدر القرار المشار إليه في هذا التحقيق ضمنه، وبناء عليه يحق للوزارات وللإدارات والمؤسسات العامة والهيئات الإدارية ولجهات القطاع العام أن تستملك العقارات المبنية وغير المبنية سواء كانت ملكاً صرفاً أو ملكاً للوقف، أو منقولة بحق وقفي وذلك لتنفيذ مشاريعها ذات النفع العام المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

ويقصد بالمشاريع ذات النفع العام كل ما يتعلق بالأعمال الآتية: أ.فتح الطرق الجديدة وتوسيع الطرق الموجودة أو ترميمها والمنشآت التابعة لها وإنشاء الساحات والملاعب والأسواق والحدائق العامة والبحيرات ومجاري المياه.

ب. إنشاء دور العبادة والتكنات العسكرية والمطارات والمرافئ والسكك الحديدية والمخازن والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والمعاهد والجامعات والمذابح ودور الأيتام وملاجئ العجزة وأبنية المراكز الثقافية والأندية الرياضية، والمنشآت الخاصة بحزب البعث العربي الاشتراكي والمنظمات الشعبية التي يتطلبها تحقيق مهام هذه الجهات وبشكل عام وجميع المباني والإنشاءات التي تخصص للأعمال العامة أو المنافع العامة.

ج. الأعمال والمنشآت الزراعية ومشروعات الري والشرب والسدود. د. مشاريع النفط والغاز والكهرباء والثروة المعدنية والمناطق الصناعية.

هـ. إنشاء الملاجئ والخنادق والمنافذ والمشاريع التي تقتضيها متطلبات الأمن والدفاع.

و. الإنشاءات السياحية والتنمية والإنشآت والمشاريع المتعلقة بتنفيذ الخطة الإنمائية والاستثمارية المقررة أصولاً.

ز. جميع المشاريع التي تدخل في نطاق اختصاص أي من الجهات العامة والقطاع العام ومهامها المحددة في القوانين والأنظمة النافذة وفق خطط الدولة المقررة أصولاً.

إلا أنه وبحسب المادة ١٥/ من الدستور الجديد، لا يتم الاستملاك إلا للنفع العام، ويتم التعويض العادل للمواطنين الذين استمكت عقاراتهم حسب الأسعار الرائجة حالياً، ويتم التنفيذ السريع للمشروع الذي استمكتت من أجله هذه العقارات.

## وزارة الثقافة توجه باستملاك عقارات أثرية بدمشق.. والمحافظة تنفذ!



أصحاب هذه العقارات أكدوا بأن «قرار استملاك عقاراتهم اصدر بصفة استعجال قبل صدور الدستور الجديد، الذي صان الملكية الفردية وجعل الاستملاك لضرورة قصوى لا لأغراض مبهمة وغير مفسرة فعاليات ثقافية» على حد تعبيرهم، مضيفين أنه «جاء بغفلة عنهم» ملعين تخوفهم من ضياع إرث عائلاتهم العريق مقابل مبلغ مالي لا يساوي قيمة هذه العقارات المعنوية ولا المادية بالنسبة إليهم، ما أثار شكوك أصحاب هذه العقارات، هو أساس قرار الاستملاك هذا، ففي نص القرار جاء بأنه لمصلحة «فعاليات ثقافية» أي أن السبب غير موصف ومجرد كلام في العموم، ما قد يجعلهم يخسرون «بيت العيلة» مقابل لا شيء.

قدم أهل الحي عند علمهم بالقرار اعتراضاً مجتمعين إلى المحافظة، إلا أنهم فوجئوا بصدر المخطط التنظيمي رقم ٤٥٥/ بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣ والذي تم فيه تعديل الصفة العمرانية للعقارات (٦٤٩-٦٥٠-٦٥٢-٦٥١-٦٥٠) إلى فعاليات ثقافية.

## مشروع متوقف لكنه سار

الجهات المعنية ما زالت متخبطة منذ عام ٢٠١١، فالقرار لم يأخذ طابع القرار بعد، وعلى هذا قال مدير التخطيط والتنظيم العمراني لجريدة قاسيون إنه «تم استملاك هذه العقارات بناءً على طلب وزارة الثقافة، وفقاً لقانون الاستملاك السابق الصادر لعام ١٩٨٣،

إلا أنه إن استكمل القرار الذي ما زال متوقفاً، فسيتم تقييم العقارات وفقاً للأسعار الرائجة حالياً».

ولكن، كم تبلغ قيمة بيت مساحته ٤٠٠ م وسط دمشق مصنفاً تجارياً أو سكنياً وكم قيمته مصنفاً فعاليات ثقافية؟

أكد ياسو بأن القرار لم يكتمل حتى الآن ولم ينفذ بعد» مشيراً إلى أنه «يحتاج إلى وقت كبير، رغم تعديل صفة هذه العقارات إلى صفة فعاليات ثقافية».

المشروع ما زال في محافظة دمشق وضمن حدوده الضيقة، ولم يطبق بعد، ويحتاج إلى مرسوم رئاسي للموافقة، ومع هذا لا يمكن التراجع عنه إلا في حال تراجع الجهة الطالبة للاستملاك وهي وزارة الثقافة» بحسب ياسو الذي أكد أن «محافظة دمشق ليست إلا جهة منفذة وليست بجهة مستفيدة».

سبب توقف عمل اللجنة المكلفة بهذا المشروع هو عدم وضوح سبب رغبة وزارة الثقافة بالاستملاك، وعدم توضيح وتوصيف ماهية الإشغال الجديد لهذه العقارات واختصار طلبها بعبارة «فعاليات ثقافية»، ما دعا محافظة دمشق بضغط من الأهالي إلى مخاطبة الوزارة المعنية للتوضيح، إلا أن الرد لم يأت بعد.

ورغم استشفاف عدم رغبة الطرفين باستملاك هذه العقارات (محافظة دمشق، ووزارة الثقافة) عند الحديث معهما، إلا أن المشروع رغم توقفه ما زال قائماً.

قاسيون توجهت إلى مديرية المباني والتوثيق الأثري في المديرية

## مشفى المجتهد بدمشق في العناية المشددة

◀ ت. ج.

بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٢ وفي منتصف الليل تماماً، تم إسعاف المدعوة (ك.ع) إلى مشفى المجتهد بدمشق، ولكون المذكورة تسكن قريباً عند أحد أقاربها من المشفى جاءت سيراً على قدميها ودخلت قسم الإسعاف، وبعد أخذود قرر مناوبو هذا القسم تحويلها إلى قسم العناية المشددة فرفض هذا القسم استقبالها وأعادها مرة أخرى إلى قسم الإسعاف وما بين القسمين أعني على المذكورة، فووقت أرضاً في ممر العناية المشددة دون أن يكثرث بها أحد، ففارت الحياة، عندها أسرع ابنها وزوجها بطلب الإسعاف السريع لنقلها إلى مشفى الموساة لكن الإسعاف السريع طلب من المتصل موافقة خطية من مشفى الموساة.

هذه المتوفاة التي هربت من الموت الذي يجتاح البوكمال مثل بقية المدن والمحافظات التي تقصف فلحقها الموت على أيدي دعاة رعاية الإنسان وصحته وسلامته لحقها الموت في مكان كان من المفترض أن يكون ملاذاً آمناً للمواطن لا مكاناً يسكنه الموت، فلا فرق بين الموت بقوة السلاح والموت بقوة اللامبالاة وعدم الإحساس بالمسؤولية فكلاهما مميت.

هذه الشكوى التي تقدم بها إلى جريدتنا «قاسيون» ابن الفقيدة وزوجها مطالبين بحاسبة المقصرين الذين تسببوا بموت فقيدتهم واتخاذ أقسى العقوبات بحقهم وتعويض ذوي الضحية رغم أن الإنسان ليبقى أعلى ما في الوجود كما نطالب بفتح تحقيق فوري بهذا الموضوع فهل تبقى المشايخ الحكومية، وفي ظل أزمة تحقيق بالبلاد والعباد تحت رحمة المهملين والفاستدين أعداء الإنسان أعداء الوطن أم أن وزير الصحة الجديد سيكون لهم بالمرصاد إن لم يكن هكذا فهو سيكون مثلهم فلا خياراً آخر أمامه هذه الشكوى نضعها على مكتب سيادته فهل نجد الجواب سريعاً.

■ ■

## سؤال برسم وزارتي التربية والتعليم العالي



باستيعاب إلا هذا العدد والذي لم يصل الى الـ (١٠٠)، والغريب في الأمر أن المسابقات التي تجري بعد إعلان نتائج المسابقة السابقة تتم وخلال مدة تتجاوز السنة، ويتم إهمال الناجحين في المسابقة السابقة و دون التفكير بتشغيلهم، ذلك القانون إن حق الطالب بالتعيين يسقط وبالحديث عن النجاح بالمسابقة يقول

إذا مضى على نجاحه عام ولم يتعين خلاله، وفي آخر مسابقة للتربية صدرت بعدها مباشرة مسابقة عقود سنوية، لماذا تصدر مثل هذه المسابقات بالرغم من وجود ناجحين من المسابقة الماضية؟ لماذا لم يتم الاختيار منهم على اعتبار أن

لم يتعينوا، إذا ما مصير خريجي هذا الاختصاص؟، إذا لم يكن هناك مكان شاغر لهم في التربية، فلماذا أحدث إذا؟ هل ندفع ثمن سوء التنسيق بين الوزارات؟ نحن الخريجين عندما نذهب لتأخذ ساعات في التربية يقال لنا: «إن المدرس المختص أحق منا نحن»، فما العمل؟

بالإضافة إلى أن هذا الاختصاص لم يعد ضمن المفاضلة العامة لهذا العام، فما العمل أيضاً؟

اقتراحنا كالآتي: لماذا لا يتم توزيعنا على الوزارات الأخرى على اعتبار أن هذا الاختصاص عمل إداري بحت وعلى اعتبار وجود مهندسين واختصاصات جامعية أخرى في وزارة التربية؟

بالإضافة إلى كل ما ورد، نتمنى على وزارة التربية أن تدرس فكرة تثبيت من لديه خبرة عدة سنوات أو عدد ساعات، فهناك الكثير من المدرسين لديهم خبرة في التدريس أكثر من خمس سنوات ولم يتم تثبيتهم بالرغم من تجاوز عدد ساعاتهم الـ (٢٥٠٠) ساعة!

إن معاناة خريجي هذا الاختصاص جديرة بالاهتمام، ولا بد من إيجاد حل عاجل لهم، ولا بد للوزارات المعنية أن تقدم ما يلزم من حلول.

■ ■

كثرت التحليلات حول الأزمة الاقتصادية في سورية، وكان أغلبها غير قادر على ملامسة الواقع بشكل دقيق، ولا يلقي اللوم على الباحث في جميع الحالات، لأن محدداً ضرورياً من محددات نجاح أي بحث وهو المعلومة الدقيقة والموضوعية مفقود في سورية، حيث تنحصر البيانات لدى الجهات الرسمية التي تتأخر معلوماتها وتتضارب أحياناً، وتصلل في كثير من المعطيات.

فعلى الرغم من الأهمية التي يحتلها قطاع الزراعة، وعلى الرغم من التصريحات العديدة التي تقول بأن هذا القطاع

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

## تهريب الأغنام السورية خارج السيطرة .. وارتفاع أسعار اللحوم المتغير الأول

◀ **أرؤى المصفي**

أثار قرار الحكومة السورية القاضي بالسماح بتصدير ٣٠٠ ألف رأس من ذكور الأغنام والماعز الجبلي ملف ثروتنا الحيوانية المهددة بسبب التهريب العشوائي إلى دول الجوار، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار اللحوم في السوق الداخلية وتخرج شيئاً فشيئاً من قائمة المواطنين السوري الغذائية ..

وحسب دراسة الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار التي جرت في بداية العام الحالي، تبين أن ارتفاع أسعار لحوم الأغنام يعود إلى التهريب للعراق ومنه إلى السعودية، وارتفاع أسعار الأعلاف، وارتفاع الطلب على الأغنام الحية بسبب الميل نحو التربية لوفرة الأمطار وجودة المراعي وتوفر التغذية المجانية. وأوضحت الدراسة التي شملت كل أنواع اللحوم أن مادة لحم الأغنام متوافرة ولا نقص في عرضها، مسجلة وجود انخفاض في عدد الذبائح اليومية في المسلخ إلى ١٠٠٠ ذبيحة بعد أن كانت بحدود ٤٠٠٠ ذبيحة، ويعود هذا بحسب الدراسة إلى انتشار الذبح خارج المسلخ، وضعف القدرة الشرائية إلى ضعف استهلاك لحم الغنم.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

**منع التصدير فشل.. والقطيع الفائض مرهق**

ففي الوقت الذي يصل فيه سعر كيلو لحم الغنم محلياً إلى ٩٠٠ ليرة سورية، يعتبر البعض فتح باب التصدير عاملاً يسهم في رفع سعر المادة مجدداً، وذلك بعد أن اعترفت الحكومة على لسان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ظافر محبك أن «منع التصدير لم يفلح بتخفيض أسعار اللحوم»، أي أن عمليات التهريب هي المتحكم الأكبر في الأسعار، وبالتالي فإن ضبط التهريب وقوننة التصدير ستكون الأجدر بتخفيض سعر اللحوم دون حرمان المربين من حقهم في الربح..

«تعويض المربين عن الجفاف وتكاليف الأعلاف» هو المبرر الثاني لصدور القرار حيث «يوجد حالياً مواليد من الأغنام لا تقل عن ٧.٥ مليون رأس سنوياً، الجاهز منها للذبح لا يقل عن ٤ ملايين رأس، وبقاء هذه الأرقام دون تصديرها يعني تكاليف إضافية على الدولة والمربين بسبب الأعلاف المرتفعة السعر، وتعرض المربين للسطو والسرقعة، وعدم القدرة على نقل الأغنام من أماكن الإنتاج للاستهلاك، فضلاً عن مشكلة المازوت وارتفاع كلفة النقل الذي زاد أربعة أو خمسة أضعاف عما سبق».

**٥ دنائير أردنية مقابل رأس غنم مهرب**

وتعد المملكة العربية السعودية السوق الأولى للأغنام السورية، لذا تشهد الحدود السورية العراقية والسوريةالأردنية عمليات تهريب مستمرة للأغنام والماعز الشامي إلى أراضي المملكة، إلا أن الوضع حالياً لم يعد كالسابق، حيث شهدت الحدود السورية الأردنية عمليات تهريب لعدد كبير من رؤوس الأغنام بأسعار بخسة جداً، فقد تمكن البعض من الحصول على النعاج الشامية بسعر لا يتجاوز ٣٠٠ دولار، بعد أن كان سعرها لا يقل عن الألف دولار، حسب ما تناقلته وسائل إعلام أردنية. بينما ذكرت وسائل إعلام على لسان تجار أنه «يومياً يصل إلى الأردن ٢٠٠٠ رأس من الأغنام السورية عن طريق التهريب، حيث تضبط الجمارك ما يقارب ٧٠٠ – الأغنام مقابل ٥ دنائير و٧ قرشاً للرأس الواحد».

ويعتبر البعض أن لجوء المربين لتهريب القطيع نابع عن رغبتهم بالتخلص من دفع بدل الخدمات المقرر بـ ٣٠٠ ليرة سورية لوزارة الزراعة، خاصة مع ارتفاع سعر الأعلاف محلياً وعالمياً، فالمؤسسة العامة للأعلاف رغم تأمينها الأعلاف وفق برنامج مقنن، إلا أنها لا تستطيع تغطية حاجة كامل القطيع على مدار السنة، كما أن القطيع المعد للذبح لا يخصص له أي مقنن علفي.

**الأعلاف مكلفة**

ويتم تأمين الأعلاف من القطاعين العام والخاص، حيث يؤمن القطاع العام عبر مؤسسة الأعلاف ١٨ إلى ٢٠ ٪ من الاحتياج الكلي بأسعار تقل عن أسعار السوق المحلية بنحو ٥٧١٤ آلاف ليرة سورية لكل طن واحد من العلف، بينما يؤمن القطاع الخاص باقي الكمية.

وأكدت تقارير صادرة عن مجلس الحبوب العالمي وجود ارتفاع واضح في سعر الذرة بفعل الأزمة الاقتصادية، بمعدل ٢٢ دولاراً للطن في أسبوع واحد، فيما ارتفعت أسعار الصويا مع بداية الأزمة الاقتصادية من ٦٢٧ إلى ٦٤٤ دولاراً.

**التصدير لا يرفع الأسعار!!!**

وحول تأثير التصدير على أسعار اللحوم محلياً، بين الأشقر إنه «عند اتخاذ قرار تصدير الغنم يؤخذ بعين الاعتبار معدل الاستهلاك المحلي وعدد السكان، وتركيبه القطيع وعدده، فتظهر مؤشرات معينة تحدد عدد الرؤوس الممكن تصديرها»، متابعاً إن «السوق المحلي عرض وطلب ومن دراسة معدل الاستهلاك يتم تحديد التصدير، لذلك لا يمكن القول إن تصدير غنم العواس يساهم في رفع سعرها، وبالمقابل إن ارتفاع أسعار اللحوم يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع التكلفة متمثلة بارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً، علماً أن الإنتاج المحلي من العلف لا يكفي كامل القطيع على مدار العام».

**على ذمة الوزارة: القطيع في نمو طبيعي**

ويعتبر البعض أن عدد قطيع الأغنام غير معروف بدقة، ورغم تأكيدات الحكومة أن تصدير الأغنام جاء نتيجة وجود ٧٠٠ ألف رأس فائض، إلا أن هذه الأرقام مشكوك بصحتها، في الوقت الذي سيسهم فيه التصدير بزيادة الطلب وقلة العرض وبالتالي ارتفاع السعر.

وحسب إحصائية لوزارة الزراعة عام ٢٠١١، بلغ عدد الأغنام حوالي ١٨ مليون رأس، بينما بلغ عدد الأبقار مليون رأس تقريباً، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الماعز الجبلي ٢ مليون و٢٠٠ ألف رأس تقريباً.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

هو أقل القطاعات تأثراً، فإن أرقام وبيانات حول الزراعة في ظل الأزمة، غير موجودة، ولا يملك المهتم بالشأن الزراعي إلا أن يعتمد على بيانات المجموعة الإحصائية في عام ٢٠١٠، أو أن يعتمد على بيانات وتصريحات مديريات الزراعة في المحافظات المتعددة والتي تعطي أرقاماً حول الإنتاج المسلم من محصول ما لا أكثر..

وفي هذه الظروف أكدت أغلب الدراسات أو التقارير، على حقيقة صحيحة بأن قطاع الزراعة في سورية من أقل القطاعات تضرراً في الأزمة السورية، وذلك نظراً لطبيعة

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

### شؤون اقتصادية | 5

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

هذا القطاع، حيث تبقى مستلزماته الأساسية قابلة للتوفر محلياً. إلا أن أهميته الكبرى فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وتوفير السلعة الغذائية الأساسية للسوريين، تجعل مناقشة واقعه بمسؤولية وعلمية ضرورة، وتحديدأ لحمائته من أصحاب عقلية «حماية سورية من المؤامرة الكونية» التي تدفع الكثيرين إلى تغيير الحقائق، أو إخفائها، وهذا ما يجعل الصراخ بالصوت العالي ضرورة أيضاً لاستنهاض كل الهمم المطلوبة لكسر حلقات الهدر والتدمير الداخلية..

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

## القطاع خلال الأعوام السابقة.. مؤشرات تدل على الأزمة



بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٠:

تم تراجع استخدام العناصر السمدية الكيماوية إلى النصف تقريباً ( ٣٩٤ألف طن – ١٥٤ ألف طن.)
تراجع استخدام الأسمدة: ٨٦٥ ألف طن – ٣٩٤ ألف طن بمقدار ٥٤ ٪.
الأدوية البيطرية: ١٨٦ مليون – ١١٢ مليوناً في عام ٢٠٠٩ وتوقفت الدولة عن التوزيع في عام ٢٠١٠ .
أدوية المكافحة: ٩٠ مليون – وتوقفت الدولة عن التوزيع في عام ٢٠٠٨ .

**الإقراض الزراعي**

فيما يتعلق بتمويل القطاع الزراعي فإن إجمالي الإقراض للقطاع الزراعي قد كان في ارتفاع مستمر حتى عام ١٩٩٥ وأنه و من الواضح أن إجمالي القروض الزراعية قد انخفض بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت . فانخفض عدد المستفيدين من القروض الزراعية إلى الثلث بين عامي ١٩٨٩ – ١٩٩٩ وتعطى القروض الزراعية للفلاحين الكبار منذ ذلك الوقت.

**المردود الزراعي**

تعتبر المحاصيل الاستراتيجية السبعة في سورية أهم المحاصيل.( القمح، الفطن، الشوندر، التبغ، الشعير، الحمص، العدس) تحظى هذه الزراعات بالحجم الأكبر من الدعم الحكومي، مقابل زراعات أخرى لأشجار مثمرة أكثر أهمية وإنتاجية لم تلل الحماية نفسها والأهمية وتحديداً بضمان الحكومة لمنتجاتها . ولكن يبقى بالمتوسط مردود الزراعة في سورية منخفضاً كنتيجة للارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج. من دراسة حول المحاصيل الاستراتيجية لمركز الدراسات الزراعية:

«مرادير المنتجين السنوية غير مستقرة، علاوة على ذلك فإن المراتيد المستخدمة لحساب أسعار المنتج هي متوسطات على مستوى القطر مما يؤدي إلى عدم كفاية أسعار المنتج المحلية لتحقيق الأهداف الملغن عنها والتي تتمثل في الرغبة في تحقيق المنتج أرباحاً تفوق وسطي التكاليف (. أي المنتجين الصغار تكاليفهم أعلى) لو لم تقم الدولة بدعم الدخل المزرعي من خلال الشراء بالأسعار الرسمية لتعرض المنتجون للخسائر في المحاصيل الاستراتيجية في سنة تتميز بمردود متوسط باستثناء الحمص والعدس. وبالنسبة للقمح و الشوندر السكري المرويين فيمكن التعرض للخسارة حتى و لو وصلت المراتيد إلى أعلى حد تم تحقيقه سابقاً.»

**حقائق من الإنتاج الزراعي والمناطق المتأزمة**

الواقع الأمني المتردي في سورية اليوم واتساع رقعة الاشتباكات، مع كل ما تستتبعها من نزوح بأعداد كبيرة، من قطع لطرقات النقل، وتعطل النشاط الاقتصادي يقضي بالضرورة تأثراً كبيراً لقطاع الزراعة نستطيع أن نستشف مؤشرات من تراجع بنسب كبيرة للمحاصيل الاستراتيجية التي تحتل النسبة الأكبر من المساحات الزراعية في سورية. تعاني هذه المحاصيل الاستراتيجية التي تعتبر أحد ركائز الزراعة السورية من ضعف في المردود والإنتاجية، وتحديداً بالنسبة للشوندر والقطن التي تستهلك موارد مائية كبيرة والتي تعتبر محاصيل مروية بنسبة ١٠٠ ٪، على الرغم من ذلك تبقى هذه المحاصيل تشكل النسبة الأكبر من المساحات المزروعة ومن الدخل الزراعي.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

مزارعون يجمعون الحبوب في سورية، 2011.

## في حوار مع إذاعة «شام إف إم» د. قدري جميل:

# المكاشفة بالحقيقة مع الشعب هي الأفضل..

يدور جدل واسع اليوم في الشارع السوري، وبين القوى والنخب السياسية حول مصير البلاد، وأفاق تطوره، وأدوات تحقيق التغيير ومن الطبيعي أن تختلف الرؤى والمواقف مرة وتنفق مرة أخرى، ولكنه من غير الطبيعي ومن غير الجائز مهنيًا وأخلاقياً أن يتم عرض المواقف عرضاً مجتزأً أو خارج السياق بغية التشويش على موقف هذا التيار السياسي أو ذاك أو هذه الشخصية أو تلك، كما فعلت بعض وسائل الإعلام الرسمية أثناء عرضها لحديث د.قدري جميل لإذاعة شام اف ام، وذلك محاولة منها لترك انطباع لدى الرأي العام بتراجع الدكتور جميل عن مواقفه فيما يتعلق بوضع الاقتصاد السوري والسكته القلبية، ومن هنا ارتأينا نشر الحديث الإذاعي الذي بث يوم الخميس ٢٠/٩/٢٠١٢ كما هو ووضعه بين يدي القارئ مع التأكيد على أن زمن التحكم بأراء الناس وقناعاتهم قد ولى ..... قاسيون.

● د. قدري سأبدأ معك من التحضيرات لإطلاق مؤتمرين للحوار، الأول مؤتمر الإنقاذ بمشاركة هيئة التنسيق وعشرة أحزاب على الأقل، ومؤتمركم من جهة أخرى، واعرف أن التنسيق مع هيئة التنسيق مستمر حتى اللحظة، فهل يمكن حدوث شيء مختلف خلال الأيام القادمة؟

لا يوجد تنسيق مع هيئة التنسيق، ولكن هناك اتصالات، وهي حسمت الموضوع من جهتها، وقررت عقد مؤتمرها، ولا أعلم عدد الأحزاب والقوى المشاركة في مؤتمرها، لأن العدد يتناقص يوماً بعد يوم، وكثير من القوى التي كانت تتوي المشاركة في المؤتمر الذي تديره هيئة التنسيق قررت التوقف عن المشاركة، وطالبت المشاركة في المؤتمر الذي نخطط له، ونحن مصرون من جهتنا حتى هذه اللحظة على عقد مؤتمر يجمع أوساط المعارضة السورية كافة في الداخل، ولن نكون البادئين في مؤتمر لا يوحد أو يجمع صفوف المعارضة، وإذا لم تتوصل هيئة التنسيق إلى حل معنا، سنجرع عندها على جمع كل القوى المتفقة معنا، ونعقد مؤتمراً معها، وسنستمر في بذل الجهود لعقد مؤتمر يجمع كافة قوى المعارضة.. وأريد تثبيت الأمور التالية:

أولاً: رغم كل الخلافات مع هيئة التنسيق بالقضايا السياسية، إلا أننا نرى بأنهم قوة وطنية انطلاقاً من وثائقهم، دون الحديث عن تصريحات هذا القيادي أو ذاك، أو التصريحات السابقة التي اختلفنا معها، وهنا أتكلّم عن مواقفهم الأخيرة، وفي السياسة، فإن المطلوب الفعل الملموس في الواقع الملموس، والواقع الملموس يؤكد أن هيئة التنسيق أبدت تأييدها للحوار دون شروط مسبقة، أي أن موقفها قد تطابق مع موقفنا الذي نقول به منذ ١٠ تموز ٢٠١١ اللقاء التشاوري الذي لم تحضره الهيئة، وتأسفنا لعدم حضورهم، واعتبرنا في حينه أنه تم تأجيل حضورهم لمؤتمر الحوار، وتمنينا أن يعيدوا النظر في موقفهم..

ثانياً: هيئة التنسيق قوة وطنية لكونها معادية للتدخل الخارجي، وإذا كان هناك بعض الانتقادات في موقفها، فهي نتيجة تطور الواقع الموضوعي، وقوة ما طرحه الحياة، وأكثر تلك الانتقادات قد زالت..

هيئة التنسيق بحزبها الأساسي «الاتحاد الاشتراكي برئاسة حسن عبد العظيم» ما تزال تعمل بعقلية الحزب القائد، وبعقلية المادة ٨ من الدستور القديم، ونحن كمعارضة كنا دائماً نطالب بتعديل هذه المادة، التي تقول بدور قيادي واحد لحزب واحد وعلى المجتمع والدولة، فهل يعقل أن يأتي أحد من المعارضة ويعمل كحزب قائد في المعارضة؟ فالدستور الجديد يتطابق بمادته الثامنة مع برنامج المعارضة التي تقول بمجتمع حزبي تعددي سياسي، ولا بد من التساؤل: عقلية الإقصاء من تنفيذ؟ وعقلية توزيع شهادات حسن سلوك من تنفيذ؟ والحكم على هذه القوى معارضة أم لا من حق من؟

● هل عرفت ردهم على هذا السلوك تجاهكم؟

جلسنا معهم، وسألناهم عن سبب استثناء الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وقوى ائتلاف التغيير السلمي، فكان الرد، بأنهم لا يقصدون ذلك، فالجميع يستطيع الحضور باستثناء الحزبين الأساسيين في الجبهة (حزب الإرادة

● هيئة التنسيق بحزبها الأساسي ما تزال تعمل بعقلية الحزب القائد، وبعقلية المادة ٨ من الدستور القديم

● إن دخول الحكومة كان استناداً لرؤية تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهذه الخطوة الأولى في هذا الاتجاه

● لا يحق لأحد توزيع صكوك غفران، وشهادات حسن أو سوء سلوك، وهذا يناقض أجدية العمل السياسي

● ما يضر بالحقيقة في حالتنا الملموسة، هو التطمين المبالغ به والتهويل

● الشعب سينتصر، وبهذا النوع من الصراعات لا وجود لطرف منتصر، بل إن هذا الصراع قد يؤدي إلى تدمير البلاد

● عبارة «الاقتصاد سيصاب بسكتة قلبية» لا تتعدى الأربع ثوان، بينما أنا تكلمت عن الاقتصاد لمدة ٤٥ دقيقة

● السكتة ليست قدراً لا مفر منه، وهذا يتعلق بإردادتنا وأدواتنا، والعدو يريد أن نصل إلى السكتة القلبية، من خلال منع خطوط التحويل، واستمرار إيقاف خطوط النقل

مسمى حكومة الوحدة الوطنية الشاملة، ورأينا أن ننطلق وأن نتحمل العبء والمسؤولية والمخاطرة في إطلاق هذه العملية، وبالتالي، فإن المعارضة هي خيار صاحب العلاقة، ولا يحق لأحد توزيع صكوك غفران، وشهادات حسن أو سوء سلوك، وهذا يناقض أجدية العمل السياسي..

● هل لديهم موقف شخصي من د. قدري جميل أو د. علي حيدر؟ أم مجرد دخولكم الحكومة؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟

اعتقد أن الخلاف كان سياسياً، وهناك تراكمات، ونحن اختلفنا معهم، ورغم ذلك نقول إنهم قوة وطنية على الرغم من وجود التباسات في مواقفهم، حيث كانوا سابقاً يقولون إنهم ضد التدخل الخارجي، وفي الوقت نفسه ضد الفيتو الروسي والصيني، وهذا الموقف ملتبس، أو كالكقول برفض العنف، وفي المقابل تأييد تسليح المظاهرات السلمية لكي تدافع عن نفسها، ويبدو أنهم كانوا يريدون إرضاء الجميع، ومن يريد إرضاء الجميع سيبيدهم عنه، وكان موقفنا لا يعجبهم، وهذا ما أدى لتراكمات، لذلك يجب عليهم أن يخرجوا من حالة الإنكار التي يعيشون فيها، ومن اعتبارهم الدائم أن لا وجود لقوى معارضة أساسية سواهم على الساحة السورية، وكأن مفتاح باب المعارضة لديهم، فكيف يمكن أن نكون ذاهبين نحو سورية الديمقراطية التعددية، وتأتي معارضة تمارس بسلوكها هذا الشكل من الإقصاء، وهذا غير مقبول..

● هل الاتصال مع هيئة التنسيق لا يزال قائماً؟ لا يزال الاتصال قائماً، وحتى اللحظة الأخيرة سيبقى لدينا أمل في عقد مؤتمر مشترك..

● ما هي فرص نجاح عقد مؤتمر مشترك للمعارضة

السورية؟

تتضاءل فرص النجاح مع تقدم الوقت لكي نكون واقعيين، وحتى لو بدأ مؤتمرهم سنبقى نبذل الجهود لكي يتحول مؤتمرهم إلى مؤتمر يجمع كل صفوف المعارضة الداخلية، فهئة التنسيق مع سبع قوى كانت من الداعين للمؤتمر، وانسحبت خمس من القوى المتحالفة مع الهيئة، وأدى هذه القوى تيار بناء الدولة، وجرى الاتفاق بيننا وبين أربعة من هذه القوى، ولهذا لدي شكوك بإمكانية نجاح المؤتمر، وهذا شيء غير جيد، لأن الحوار يجب أن ينطلق في سورية، والنظام يقول أنه جاهز للحوار، وهذا أمر جيد، وهيئة التنسيق بإعاقته تكوين طرف ثان محاور للنظام تمنع انطلاق الحوار..

● ألا تعتقد أنكم تساهمون في إعاقة مؤتمر موحد للمعارضة عندما تدعون لمؤتمر ثان؟

لم نعلن ذلك حتى الآن، ونحن تكلمنا الحقيقة..

● لم لا تتركوا الساحة لهم لكي يعبروا عن أنفسهم، وليظهروا قوتهم، لكي نرى ما يمكن فعلياً؟

لدينا مسؤولية أمام أحرابنا وقوانا، وهناك من سيحاسبنا، والواقع بسورية يتطلب تجميع القوى، فهل من المعقول الطلب من ٢٤ حزباً وقوة الوقوف جانباً بانتظار رحمة هيئة التنسيق، وحتى لو عقدنا مؤتمرنا الخاص، فهذا ليس تكريساً للاقتسام، فالمؤتمر سيعقد بعد مؤتمر هيئة التنسيق، لكي يُعرف من يتحمل المسؤولية، وعلى الرغم من ذلك ستبقى أيدينا ممدودة لهم حتى خلال المؤتمر الذي سنعقد نحن..

● هل ستستفيد سورية في هذه الحالة؟

لن تستفيد، ولكن من يتحمل المسؤولية هو من لا يريد عقد مؤتمر موحد للمعارضة.

## ● نحتاج إلى اقتصاد مقاوم، ومن غير المسموح أن نمتلك اقتصاداً على الموضة، وهذه ضريبة السياسات الليبرالية الاقتصادية التي حاول البعض تطبيقها في البلاد

## ● توقف النقل لا يعود لأسباب اقتصادية، وإنما لأسباب عسكرية وأمنية..

## ● استمرار إيقاف الخطوط المصرفية وخطوط النقل يوصل إلى سكتة، ولكن العمل يجري على كيفية حلها، فالخطوط المصرفية جرى حلها وأصبحت موجودة ومفتوحة

### ● عدنا لتقاذف المسؤوليات، في السابق كانت تجري العملية بين النظام والمعارضة، اليوم بين قوى المعارضة ذاتها؟

لن تستفيد سورية إذا عقدت المعارضة مؤتمراً جزئياً لا يمثل جميع أطرافها، بينما تبقى باقي الأطراف جانباً. فالأطراف التي لا تعترف بها هيئة التنسيق يجب أن تنظم صفوفها، وهذا سيسهل الاتفاق اللاحق مع هيئة التنسيق..

### ● هل الخلاف مع هيئة التنسيق كونها تريد عقد مؤتمر يوحد المعارضة يكون فيه من البديهيات أن النظام قد سقط وانتهى الموضوع؟ وهل هذا هو جوهر الخلاف معكم؟

هذا ليس صحيحاً، فوثيقتهم تتحدث عن ضرورة الحوار، وعن استحالة الحسم العسكري من الطرفين للوصول إلى توافق بين الأطراف التي تتواجه في سورية، فنحن متفقون على رفض التدخل الخارجي،وضرورة الحوار، لذلك فعلينا أن نبدأ الحوار..

### ● ماذا تختلفون في الوثائق مع هيئة التنسيق؟ وهل يمكن أن تذلل الخلافات بين الطرفين؟

لا توجد خلافات كبيرة، ومن الممكن تذليلها، فنحن منذ ١٠ تموز ٢٠١١ لم نتغير مواقفنا تجاه الأزمة السورية، إلا أن هيئة التنسيق تقربت من مواقفنا القديمة..

### ● سألت أحمد عسراوي أحد قياديي هيئة التنسيق في لقاء معه عن مشاركة هيثم مناع في مؤتمر الإنقاذ في ٢٣ أيلول ٢٠١٢، فقال إن الضمانات التي قدمها د. علي حيدر غير كافية على حد قول مناع في إحدى مقابلاته، وشكك بهذه الضمانات، واعتبر أنه لا يوجد وزير في سورية قادر على إعطاء ضمانات؟

استناداً للحديث سألت د. علي حيدر عن الموضوع، وأكد أنه لم يجر أي اتصال مع هيثم مناع، ولم يجر الحديث عن أية ضمانات، فموضوع الضمانات لم يبحث مع د. علي. ووزير المصالحة الوطنية قال على الإعلام«إن لديه صلاحيات لإعطاء الضمانات»، ولكن لم يتصل به أحد من الذين يريدون حضور مؤتمر هيئة التنسيق من الخارج لطلب الضمانات، فلم الحديث بالغيب دون طرحه بشكل ملموس في كل حالة بعينها ..

### ● هناك من انتقدك عند تعيينك بمنصب وزير في الحكومة الحالية، وتساءل عن أسباب عدم الاستقالة من مجلس الشعب في حينها أنت ود. علي حيدر؟ دستورياً يسمح بالجمع بين الاثنين..

### ● هل مؤتمركم يهدف إلى توحيد المعارضة أيضاً؟

بالطبع يهدف إلى السير نحو توحيد المعارضة، وإذا لم ننجح بالخطوة الأولى سننصر على النجاح بالخطوة الثانية، فنحن لن نقبل بتهميشنا، لأننا قوة أساسية بالمعارضة قبل الأحداث التي تعيشها البلاد، وبرأينا الحوار يجب أن يبدأ، وتوحيد المعارضة أمر هام،وستبقى يدنا ممدودة نحو هيئة التنسيق، وسننجح بذلك عاجلاً أم آجلاً، والتأخير يسبب استمراراً للأزمة السورية، فعقد مؤتمر موحد للمعارضة يعني انطلاق الحوار،وانطلاق العملية السياسية..

### ● هل تم إقصاء المعارضة الخارجية والمجلس الوطني في هذه الحالة؟

لا يهم إن كان معارضة الخارج أم الداخل، بل إن الأهم، هو تصنيفها على أساس معارضة وطنية أو غير وطنية، وكل معارض وطني بالخارج يمكنه الحضور، وإذا أراد المجلس الوطني المشاركة في هذه المؤتمرات، فإن عليه أن يؤكد على الثوابت التي تسمح بالحوار الوطني أولاً، وهي: لا للتدخل الخارجي، لا للعنف،وهذه ميادئ عليا، وليست موضع نقاش، ولنتزم بها نحن كقوى معارضة، ويجب أن نضيف عليها لا للإقصاء، فمن يلتزم بهذه المبادئ ممنوع إقصاؤه، وتجربتنا السياسية في سورية علمت الجميع أن الإقصاء أمر سيئ جداً، ويؤدي إلى المهالك، وهنا لا بد أن نتوجه إلى هيئة التنسيق لإعادة النظر بموقفنها، ونطلب من المجتمع أن يضغط عليها كي يثبثها عن موقفها الانعزالي، والصادر لحقوق الآخرين، والقائم على إقصاء قوى

سياسية هامة..

### ● ما هي فرص انضمام تيار بناء الدولة إليكم؟ وكم عدد القوى المشاركة في المؤتمر الذي ستعقدونه؟

يجب سؤال تيار بناء الدولة عن هذه الإمكانية، ولكن هناك تواصل، وعدد القوى المشاركة في المؤتمر يصل إلى ٢٤ قوة، والعدد مرشح للزيادة ..

### ● يشارك معكم قوى ميدانية من البوكمال ودير الزور، فما هي فائدة مشاركة هذه القوى؟

هذه القوى قادت التحركات الشعبية السلمية في هذه المناطق، ولها نفوذها، فالجبهة الشعبية مؤلفة من ٢٢ مكوناً، اثنان منهم أحزاب، والباقي تجمعات على الأرض للناس الذين يعملون في السياسة..

### ● هل تواصلتم مع قوى استغنت عن السلاح؟

نتواصل مع قوى تنوي إلقاء السلاح، والمؤتمر الذي سنعقده سيحمل مفاوضات في هذا الإطار على ما اعتقد ..

### ● هل جرى تحديد موعد للمؤتمر الذي ستعقدون؟

الموعد سيتحدد عندما تحدد هيئة التنسيق موعداً لمؤتمرها بشكل نهائي دون تراجع عنه، وعندما سنعقد مؤتمرنا ..

### ● منذ أيام أشرت في لقاء تلفزيوني إلى أن الاقتصاد سيصاب بسكتةقلبية خلال ثلاثة أشهر إذا ما استمرت الأزمة، وبعدها ارتفع سعر الذهب، ويات هناك مخاطر على الليرة السورية، وشعرت الناس بالخوف، فما هو وضع الاقتصاد حالياً وأنت النائب الاقتصادي في الحكومة؟

المشكلة إنه يجري تقييم المقابلة دون أن تتم متابعتها أو سماعها، فالمقابلة ساعة ونصف، ونصفها يدور حول الأمور الاقتصادية،وبعبارة«الاقتصاد سيصاب بسكتةقلبية»لا تتعدى الأربع ثوان، بينما أنا تكلمت عن الاقتصاد لمدة ٤٥ دقيقة، ولذلك فهذا اجتزاء، فمن حيث المبدأ، ونحن في الحزب وعلى المستوى الشخصي تعلمنا الحديث بالحقيقة، والتي تعني الواقع الموضوعي، وهي موجودة سواء تمت رؤيتها أم لم تتم، والشعب السوري يستحق أن تكون صريحاً معه، فمنذ عام ١٩٥٨ والشعب السوري يعيش حالة نقص في الحريات السياسية، وهذا النقص تراكم، وارتبط به أمراض كثيرة، ولم يعد من أحد يتكلم بصدق مع الناس، لذلك لا بد من التساؤل: هل المكاشفة والمصارحة مع الناس أسوأ أم أفضل؟والبعض يرى فيها بأنها أسوأ، إلا أن الأديب الكبير عمر الفاخوري قال في زمانه:«تقولون إن للحقيقة طعماً حلواً أو مرًا، لكن ليس للحقيقة طعم»، وطعم الحقيقة هو الحقيقة..

ما يضر بالحقيقة في حالتنا الملموسة، هو التطمين المبالغ به والتهويل، فعندما أقول إن الاقتصاد بألف خير وميتين، فإني أكذب عليك، وعندما أقول إن الاقتصاد سينهار غداً صباحاً، فإني أكذب عليك أيضاً، فنحن نعيش أزمة غير مجهزين للتصدي لها، وطرحت سؤالاً وإلى الآن ولم يجابو عليه أحد علناً، في عام ١٩٧٢ لم تنقص ربطة خبز أو اسطوانة غاز، والمازوت كان متوفراً، فلماذا نعاني من مشاكل في هذه القضايا حالياً؟، فهل ستقول إن حجم المؤامرة منع ذلك؟إلا أن المشكلة في الحقيقة هي بالدولة التي فقدت كل أدوات تحكمها بالسوق خلال السنوات العشر الماضية، لذلك حدثت أزمات في هذه المواد، بينما كانت في عام ١٩٧٢ المتحكم بأسعار المواد الأساسية، وهنا لا بد من التساؤل: كيف سأتحكم بأسعار المواد الأساسية اليوم والتاجر هو الأساسي فيها وليس الدولة؟فيبدأ من تحرير التجارة الخارجية جرى تقييمها وتسليمها لقلّة عوضاً عن الدولة، وهذا الوضع نجني ثماره اليوم، وهذا درس يجب الاستفادة منه، ولهذا فالمكاشفة ضرورية، فمن كلفته أكبر المكاشفة أم عدهمها؟ فقبل الكذب قصير، وإذا قررت عدم المصارحة فإنه وبعد ثلاثة أشهر سيكتشف الناس أن خبرتي عندهم، ولذلك من الأفضل مكاشفتهم بالحقيقة، ومطالبتهم المساعدة في حل المشكلة، ولن يستطيعوا المساعدة في الحل ما لم يعرفوا حجم المشكلة، فهي صادمة لأن هناك من أفرط في تطمينهم، وأنا لا اقصد صدمتهم، وإنما كنت أريد إيصال الواقع كما هو ..

وسورية بلد مقاوم، هكذا كتب عليها وقدر لها، ولذلك نحتاج إلى اقتصاد مقاوم، ومن غير المسموح أن نمتلك اقتصاداً على الموضة، وهذه ضريبة السياسات الليبرالية الاقتصادية التي حاول البعض تطبيقها في البلاد، كالفلتان بالأسعار وبأوضاع السوق غير القادرين على التحكم بها كدولة..

تبين وجود خللين في الاقتصاد السوري خلال الأزمة بسبب السياسات السابقة، الأول، هو تعطل الخطوط المصرفية بسبب الحصار الأوروبي والأمريكي، لأن التعامل العالمي بالتجارة الخارجية يتم باليورو أو بالدولار، أي أن كل الصفقات سنستمر عبر المصارف الأوروبية أو الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا فرضوا عقوبات، فإن أي صفقة مع أي من بلدان العالم ستتوقف، فتوقفت خطوط الاستيراد عندها، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد مهدد بالسكتة القلبية، فنحن نستورد ٥٠٪

من حاجاتنا من المشتقات النفطية، وجزءاً هاماً من حاجاتنا الغذائية، وإذا توقفت ذلك لفترات طويلة سيصاب الاقتصاد بسكتة قلبية، ونحن تأخرنا، وعندما قلت إنه إذا استمر الوضع على هذا الشكل لفترات قادمة يمكن أن يتسبب بسكتة، فأنا أعرف أننا قادرون على تجاوز هذا الوضع، لأننا قادرون على فتح خطوط التحويل مع الخارج..

والمشكلة الثانية في الاقتصاد هي خطوط النقل، فالغاز في المرافق، والطحين لا يمكن نقله لبعض المحافظات، والفيول في المصافي، ولكن لا يمكن ايصاله لمحطات الكهرباء التي قد تتوقف لهذا السبب، فلا وجود لاقتصاد دون نقل، وتوقف النقل لا يعود لأسباب اقتصادية، وإنما لأسباب عسكرية وأمنية..

اجتماع العائق الأول(خطوط التحويل)مع العائق الثاني(خطوط النقل)، واستمرارهم لفترة طويلة سيتسبب بسكتة، واقول إن استمرار إيقاف الخطوط المصرفية وخطوط النقل يوصل إلى سكتة،ولكن العمل يجري على كيفية حلها، فالخطوطا المصرفية جرى حلها وأصبحت موجودة ومفتوحة..

البعض أراد أن يفسر قصة ٢ أشهر بشكل أحادي ومشوه، لأن البعض، ولأسباب سياسية، وهم مرتبطون بقوى الفساد، يريدون القول:إن تلك المعارضة التي دخلت الحكومة لم تستطع فعل شيء للاقتصاد، ورفعت سعر المازوت، وتهدد فوق كل ذلك بسلامة الاقتصاد، والبعض لا يجبهه وجود المعارضة في الحكومة، وما أردت قوله هنا، إن الحل السياسي مطلوب، ولا يوجد حل اقتصادي للمشكلة الاقتصادية، فالنقل لا يحل اقتصادياً، بل سياسياً أو عسكرياً، والأخير أحد أشكال الحل السياسي، وعندما ننجح بحل هذه الأمور، أعتقد يمكن أن تحل المشاكل التي يعانيتها الاقتصاد، وأعتقد أن ذلك سيحصل، فعندما تحدثت بالسكتة القلبية، اشترطت استمرار الوضع الحالي، ولكن من المستحيل أن يستمر الوضع القائم، لأن الشعب السوري لن يسمح باستمرار الاقتتال في الداخل، أو استمرار العنف، أو بالتدخل الخارجي المباشر، أو التدخل الخارجي غير المباشر، فالظروف تتوفر لانتصار الشعب السوري في هذه المعركة، وإذا انتصرنا بها، وأنا متأكد من الانتصار، ولا مصلحة لطرف بالانتصار على الآخر، بل إن الشعب هو سينتصر، وبهذا النوع من الصراعات لا وجود لطرف منتصر، بل إن هذا السعي قد يؤدي إلى تدمير البلاد، وتخسر سورية في المحصلة النهائية، فالأمريكان مهتمون باستمرار الاشتباك، لأنهم لا يقصدون انتصار طرف على آخر، والمقصود إزالة سورية من الخارطة الجغرافية السياسية، وبعد ٢ أو ٦ أشهر سندخل حواراً بالتاكيد، وسنصل إلى حلول..

على المستوى الاقتصادي، نحن نمتلك برنامجاً لليوم الأول بعدانتهاء الأزمة، وستفتح علينا آفاق واسعة نتيجة الخريطة السياسية الجديدة التي سنبنى على أساسها، والليرة السورية ستصبح أقوى ليرة في العالم، انتبه... أنا لم أقل أقوى عملة بل أقوى ليرة (وهناك الليرة اللبنانية والتركية..الخ)، والليرة هي التعبير عن قوة الاقتصاد، والاقتصاد قوي باننتاجه الزراعي والصناعي..

بعض تجار العملة يلجؤون للمضاربة بغض النظر عن التصريح الذي أدليت به، وعليه لا يمكن البناء، والبعض تحدث عن هبوط سعر الصرف، فسعر الصرف كان يتجه نحو الانخفاض قبل أسبوع من اللقاء باتجاه الأسوأ، والسب هو هجرة الصناعيين من مدينة حلب، والذين استقروا في العاصمة المصرية القاهرة، والأوضاع الأمنية والعسكرية لم تسمح لهم بالاستمرار، وهم أخرجوا جزءاً من احتياطياتهم، وهذا ما شكل ضغطاً على الليرة السورية، وأدى لانخفاضها، فإعادة الأوضاع إلى حالتها في حلب، سيحسن وضع الليرة السورية، والحديث بنظرية العوامل النفسية هي نظرية تضليلية، وهدفها إخفاء الحقيقة بالاقتصاد الغربي الرأسمالي عن حقيقة ما يجري بالواقع العملي، فلا وجود لعوامل نفسية ترفع الأسعار، بل القضية ترتبط بعدم التناسب بين الكتلة النقدية والسلعية، والتصريح هو تعبير عن واقع معين أراد تفسيره وتصحيحه، للتحذير من استمرار التزيف الداخلي الذي يمكن أن يؤثر على الاقتصاد وعلى سورية بأكملها، فالتصريح هدفه دق ناقوس الخطر، فالاقتصاد السوري في نهاية المطاف متشابك، ومن الصعب أن ينهار بسهولة، وبالظروف الموضوعية المتكونة حالياً، وبالقدرة التي نمتلكها لفك الحصار الخارجي، يمكن أن يتحسن الاقتصاد وأن تتعاض الليرة بسرعة،فالدولار يتهاوى حالياً، والليرة لديها كل الحظوظ أن تقوى إذا استطعنا أن نخرج من الأزمة..

هناك رساميل تم تهربيها سابقاً واليوم، وسعر الصرف ليس له علاقة بتصريحات، وسعر الصرف ليس له علاقة بالسعر في الأسواق، وأسعار الأسواق ترتبط بالتوازن بين الكتلة النقدية والسلعية، فيمكن ضبط سعر الصرف بشكل مصطنع، ولكن في الجوهر تكون المشكلة زيادة الكتلة النقدية ونقصان السلعية، وهذا ما يحدث اليوم، بتراجع الانتاج الزراعي والصناعي، وهذا سينعكس على زيادة مستوى الأسعار، لذلك نلاحظ أن ارتفاع الأسعار في السوق كان أعلى من ارتفاع أسعار الصرف، لذلك فإن أماننا مهام اقتصادية كبرى..

فلا حل اقتصادياً لمشكلة اقتصادية اليوم، ولا حل اقتصادياً للمشكلة السياسية، والحل يتكثف بالحلول السياسية للمشاكل الاقتصادية وسواها، والذي يتمثل بالحوار الوطني، والذهاب

## ● نحن لن نقبل بتهميشنا، لأننا قوة أساسية بالمعارضة قبل الأحداث التي تعيشها البلاد، وبرأينا الحوار يجب أن يبدأ، وتوحيد المعارضة أمر هام

## ● كل معارض وطني بالخارج يمكنه الحضور، وإذا أراد المجلس الوطني المشاركة في هذه المؤتمرات، فإن عليه أن يؤكد على الثوابت التي تسمح بالحوار الوطني

## ● المشكلة في الدولة التي فقدت كل أدوات تحكمها بالسوق خلال السنوات العشر الماضية، لذلك حدثت أزمات في مواد أساسية

## حوارات

## ● الحل السياسي مطلوب، ولا يوجد حل اقتصادي للمشكلة الاقتصادية، فالنقل لا يحل اقتصادياً، بل سياسياً أو عسكرياً

## ● الأمريكان مهتمون باستمرار الاشتباك، لأنهم لا يقصدون انتصار طرف على آخر، والمقصود إزالة سورية من الخارطة الجغرافية السياسية

## ● لا حل اقتصادياً لمشكلة اقتصادية اليوم، ولا حل اقتصادياً للمشكلة السياسية، والحل يتكثف بالحلول السياسية

## ● للمشاكل الاقتصادية وسواها، والذي يتمثل بالحوار الوطني، والذهاب نحو المصالحة الوطنية

نحو المصالحة الوطنية، فإذا انتصرت سورية في هذه المعركة، فإن لها كل الحق أن تستعيد عافيتها وأن تقوى..

### ● ماذا تخبرنا عن الاقتصاد د. قدري؟

وبالتلخيص، السكتة القلبية التي كثر الحديث عنها بنوايا سيئة أو حسنة، أقول إن الجسم الذي يتعرض للإجهاد معرض للأزمة القلبية، إلا أن الطب تطور، ويات بالإمكان إنقاذ المريض، فالسكتة ليست قدراً لا مفر منه، وهذا يتعلق بإردادتنا وأدواتنا، والعدو يريد أن نصل إلى السكتة القلبية، من خلال منع خطوط التحويل، واستمرار إيقاف خطوط النقل،فالاتحاد السوفياتي انتصر على ألمانيا النازية، وألمانيا كانت قد هدمت كل المعامل في المناطق التي احتلتها، ولكن الاتحاد السوفياتي بنى اقتصاده في أربع سنوات بشكل أقوى مما كان، ولكنه أخذ تعويضات مالية وعينية من المعتدي، وسورية بدعم أصدقائها في العالم ستتصّر، وسنبنى الاقتصاد أقوى مما كان عليه في السابق، ولن نسمح بحصول السكتة القلبية التي يخططون لها، ولن نسمح للذي يريد حصول السكتة القلبية في الداخل أن يمرر مخططاته بمنع الحوار والحل السياسي، والتعويضات سنأخذها من تركيا، وسنستعيد المعامل التي جرى تفكيكها في حلب وتم أخذها، وسنستعيد الطائرات التي لم يسمحوا لنا بشرائها، وسنأخذها من قطر، والبواخر التي لم يسمح لنا السعوديون بامتلاكها لنقل ما هو ضروري لبلداننا، يجب أن نأخذها أيضاً، فالعدو الذي أضر سورية سيدفع مادياً ثمن جريمته وليس سياسياً فقط، والأفاق مفتوحة أمام سورية،والشعب السوري قادر على إيجاد الحلول، وهو أمام منعطف، ويجب أن يمتلك الجرأة لكي يتصالح ويتسامح ويجد حلولاً لمشاكله..

### ● من يعوض السكان المتضررين؟ وهل تستطيع الدولة تعويضهم؟

هذا واجب الدولة، وعندما يستقر الوضع يجب أن يكون التعويض كاملاً وسريعاً، وفي بعض المناطق جرى توزيع مبالغ مالية على المتضررين، على أن يجري لاحقاً تقييم وتعويض كامل..

### ● إلى أين وصلت المصالحة الوطنية؟

المصالحة الوطنية ترتبط ببدء الحوار الوطني، والأخير متعلق باتفاق المعارضة على قواسم مشتركة، لذلك نحن من المتحمسين لعقد مؤتمر المعارضة الموحد بأسرع وقت ممكن، لذلك نحن منزعجون من عقد مؤتمرين للمعارضة، وسنسعى لأن يعقد مؤتمر واحد، وسنسعى لعقد هذا المؤتمر الموحد بأسرع وقت ممكن..

### ● ماذا عن المازوت؟

لدينا خطة على هذا الصعيد سيجري إعلانها الأسبوع القادم، بعد الاتفاق عليها في مجلس الوزراء، وكما تم حل موضوع الغاز بشكل جزئي ولكن بأسلوب جيد، أعتقد أننا سننجح بحل مشكلة المازوت، ومشكلة دعم المازوت أن جزءاً هاماً منه يذهب إلى قوى الفساد، وإلى تجار الأزمات، ونحن نريد أن نوصل الدعم لمستحقيه، والحكومة التزمت بالدعم في بيانها، وهذا تعهد يرتبط بسمعة الحكومة، لذلك سنعمل على الإبقاء على دعم المحروقات، ولكن يجب أن نوجه هذا الدعم إلى من هو بحاجة لدعم، وليس لمن ليس بحاجة له، والخطة التي لدينا توصل الدعم لأصحابه بشكل جيد، وبما يوفر على الدولة ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار ليرة، والتي تشفط من الخزينة العامة بحجة الدعم..

### ● ماذا عن ارتفاع الأسعار؟

للأسف الشديد، وبما أن الدولة مسحوبة من دورها، وليس لها القدرة على العودة إلى السوق في هذه الظروف، فنحن مجبرون أن تلعب الدولة دور المنافس للتجار الأساسيين، لكي نخفض الأسعار ونمنع ارتفاعها من جهة، ومن جهة أخرى، نتوجه إلى القوى الشريفة من التجار، أن تأخذ بعين الاعتبار وجود الأزمة، وأن تحاول أن تأخذ هامشاً صغير من الأرباح، وجزء منهم على استعداد للقبول بالقليل من الربح لإنقاذ البلاد وتخفيف الأسعار رحمة بالمواطنين في الظروف الحالية، ولكن لن أعد وعوداً خلبية، نحن سنعمل من أجل تخفيف ارتفاع الأسعار..

# مؤتمر أحزاب وقوى المعارضة للتغيير الديمقراطي السلمي



قاسيون | عقد يوم الأربعاء ٢٦ أيلول ٢٠١٢ مؤتمر قوى المعارضة للتغيير الديمقراطي السلمي، وشارك في أعمال المؤتمر نحو ٣٠ حزبا وتكتلا سياسياً وشعبياً، وممثلو السلك الدبلوماسي لكل من روسيا والصين وإيران ومصر. وذلك في صالة المتنبى في فندق داما روز، وافتتح المؤتمر بالنشيد الوطني السوري، وبالوقوف دقيقة صمت على أرواح كل شهداء الوطن من مدنيين وعسكريين، وألقى الأستاذ عادل نعيمة عضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير والناطق الرسمي باسمها كلمة الافتتاح أكد فيها على ثوابت الجبهة في موقفها من الأزمة بضرورة وقف العنف من أي طرف كان، و الشروع بالحل السياسي عبر الحوار الوطني.. وتحدث كل من سفراء روسيا والصين وإيران، ثم تحدث ممثلو القوى والأحزاب المشاركة حيث تحدث حتى ساعة إعداد هذا الخبر كل من الدكتور قدري جميل عن حزب الإرادة الشعبية، والاستاذ فاتح جاموس عن تيار طريق التغيير السلمي، وطارق الاحمد، وكان لافتاً حضور بعض الضباط والعسكريين ممن كانوا قد انتموا إلى الجيش الحر، وأعلنوا عن دعمهم للحل السياسي والحوار، والتخلي عن رفع السلاح، وحصريّة السلاح بيد الجيش الرسمي، وتبعه قائد إحدى المجموعات المسلحة

الذي أعلن التزامه بمتابعة النضال سلمياً... وناقش المشاركون في المؤتمر خلال جلسة (سبل الخروج الآمن من الازمة التي تمر بها سورية وآليات التغيير الديمقراطي السلمي) مجموعة تصورات أساسية لخارطة طريق حيث تحدث كل من:

- يوسف سلمان - الحزب الديمقراطي الاجتماعي
- بروين ابراهيم رئيسة حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية
- زهير مشعان عن (الحراك الشعبي السلمي)
- ثائر الخطيب عن حزب الكرامة
- ماهر شحود كرم أمين عام حزب التضامن العربي الديمقراطي
- مجد نيازي أمين عام حزب سورية الوطن
- فراس نديم .ممثل الحزب الديمقراطي السوري
- سهير سرميني عن حزب الشباب الوطني السوري
- نضال حميدي من حزب الإصلاح الوطني
- عهد شريفة رئيس ملتقى الأسرة السورية عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي
- أحمد كوسا الأمين العام لحزب الديمقراطي السوري

ويذكر أن القوى التي شاركت في أعمال المؤتمر هم ممثلون عن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير واتتلاف قوى التغيير

السلمي والتكتل الوطني الديمقراطي وأحزاب الإرادة الشعبية والسوري القومي الاجتماعي وسورية الوطن والشباب الوطني للعدالة والتنمية والتضامن العربي الديمقراطي والديمقراطي السوري والإتحاد الديمقراطي و المستقبل و المردة السوري والتجمع الوطني السوري والكرامة السوري والإصلاح الوطني والكتلة الوطنية والديمقراطي الاجتماعي والتضامن الوطني الديمقراطي والتيار الثالث لأجل سورية وتيار طريق التغيير السلمي والتيار الديمقراطي العلماني وتجمع شباب سورية المستقل والتجمع الوطني الحر المستقل من أجل سورية والتجمع الماركسي الديمقراطي والتجمع من أجل الديمقراطية والحراك السلمي وهيئة الأسرة السورية وهيئة أمانة حلب للثوابت الوطنية ولجنة السلم الأهلي في قنينة ولجنة السلم الأهلي في الميادين وهيئة الانتماء والإنماء ولجنة الحراك الشعبي السلمي في دير الزور ولجنة الحراك السلمي في عامودا والمؤتمر العلماني إضافة إلى شخصيات مستقلة. هذا وكانت جلسة الافتتاح قد تضمنت إلقاء كلمات للمثلي القوى والأحزاب المشاركة.. تنشر منها:

## د. قدري جميل: من لا يريد الحوار هم قوى الفساد..

نحن سنبقى متمسكين بالثوابت الوطنية في نضالنا بالشارع وبين صفوف المعارضة وفي الحكومة، نحن سنحافظ وحافظنا على وجهنا المستقل المتميز بالقضايا الأساسية في كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء وفي العمل بالحكومة، ومع الأسف فإن التقاليد والعادات والأصول لا تسمح ببث جلسات مجلس الوزراء على الهواء، ولكن تأكدوا من ذلك. نحن سنبقى مدافعين عن مصالح الناس، وأكبر دليل على ذلك أن تشكيل وزارة المصالحة الوطنية هو اقتراح الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وهي تسير اليوم إلى الأمام بمهمتها الكبرى التي يجب أن تفضي إلى الخروج الآمن من الأزمة في سورية، ونحن عندما ندافع عن مصالح الناس أيضاً ندافع عن مهمتنا اليومية مع كل المصاعب التي تحملها هذه المهمة.

أخيراً، لا أريد أن أطيل عليكم، هناك قوى تريد الحوار، وهناك قوى لا تريد الحوار، هناك قوى تدعي أنها تريد الحوار وهي عملياً لا تريد الحوار، أي إن اللوحة معقدة، لذلك يجب أن نميز بين الخيط الأبيض والأسود في عملية الحوار، بنهاية المطاف وكي لا نضيع البوصلة أقول إن الذي لا يريد الحوار في هذه البلد هم قوى الفساد والقوى التي تريد عبر العنف المبالغ به بكل الأشكال وغير المبرر، تريد أن تغطي الحقائق كي تخرج نضال الشعب السوري المشروع من أجل مصلحة الحقيقية عن سكتة الحقيقية.

### يدنا ستظل ممدودة

لقد بذلنا جهداً كبيراً لإنجاح مؤتمر موحّد للمعارضة، ولم ننجح مع الأسف الشديد في هذه المرة ولكننا لا نتحمل أية مسؤولية في عدم النجاح، ونعدكم بأن يدنا ستظل ممدودة لكل القوى المعارضة الوطنية النزيهة، وبجهودنا جميعاً سننجز بتحقيق وفي عقد مؤتمر المعارضة الوطنية الواحد الموحد في الداخل، وسيكون هذا النجاح هو الخطوة الأساسية لبدء الحوار الوطني الشامل الذي سيفتح العملية السياسية الشاملة وصولاً إلى الخروج من الأزمة السورية وإيقاف العنف والقتال نهائياً..

الاجتماعي، باعتبارنا مكونين متواضعين في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير والتي تضم أكثر من ثلاثين مكوناً، أريد أن أشرح مستفيداً من وجود أجهزة الإعلام سبب دخولنا الحكومة، لقد دعونا إلى حكومة وحدة وطنية منذ الشهر الحادي عشر من العام الماضي، بعد ذلك جاء الدستور الجديد بمادته الثامنة الجديدة التي تقول بالتعددية السياسية والحزبية، وكان الخيار أمامنا أن تبقى البلاد بحكومة الحزب الواحد على أساس المادة الثامنة القديمة علماً أن الجديدة أقرت بالدستور، أو أن نذهب إلى حكومة وحدة وطنية شاملة لم تتوفر حتى الآن مع الأسف ظروف تشكيلها، قبلنا التحدي والمخاطرة ودخلنا حكومة اعتبرناها خطوة أولى باتجاه حكومة الوحدة الوطنية الشاملة القادمة لا محال في المستقبل. هذا التحدي قبلناه بكل مخاطره وبكل تحدياته وللمرء إذا اجتهد وأخطأ أجز، وإذا أصاب أجزان. وبكل الأحوال نعتقد أن سورية تستحق التجربة التي فتح طريقها هذان الحزبان: حزب الإرادة الشعبية والحزب السوري القومي الاجتماعي، وهنا أريد أن أقول: إن البعض يعتبر فقط لأننا دخلنا حكومة ائتلافية أننا لم نعد جزءاً من المعارضة.. فمن قال ذلك؟ سألت هؤلاء الذين يقولون هذا الكلام: إذا خرجنا غداً صباحاً من الحكومة، هل تعيدون لنا شهادة المعارضة؟ لم يجيبوا.. قلنا لهم موقفكم منا ليس مبنياً على أساس دخول الحكومة من عدمه، بل هو مبني على أمور أخرى، لا أريد الخوض فيها الآن. وأسألهم اليوم: غداً عندما تكون حكومة الوحدة الوطنية الشاملة هل من سيكون فيها من المعارضة سيخرج من المعارضة؟.

إن حكومة الوحدة الوطنية الشاملة هي حكومة أزمة وحكومة خروج من الأزمة، وهي حكومة مؤقتة لإنجاز مهمة تاريخية محددة يرجع بعدها كل واحد إلى مكانه على أساس صندوق الاقتراع. الآن أستطيع أن أؤكد باسم حزينا، وباسم الدكتور علي حيدر، أننا لسنا نادمين نهائياً على دخول الحكومة، وتجربة الشهرين اللذين مرّا أكدت صحة هذه الخطوة التي قمنا بها، رغم كل تعقيداتنا وكل الأثقال التي ألقّت بكاهلنا علينا.



سراً بسلوكهم وأفعالهم-، التاريخ لن يرحم من حتى يضمّر الاستفادة من التدخل الخارجي دون أن يلوث نفسه بالحديث عنه، التاريخ لن يرحم بتاتاً من يستخدم العنف كسبيل وحيد لحل الأزمة في سورية، وكذلك لن يرحم التاريخ أبداً من يبرر العنف بكل أشكاله ومن أين ما جاء. التاريخ لن يرحم أيضاً من يجني الأرباح السرية والعلنية من دماء وشقاء السوريين، والتاريخ لن يرحم من يعرقل الحوار، ومن يقصّي الآخر، وأخيراً أقول وأؤكد وأشدّد إن التاريخ لن يرحم من يدعي أنه معارضة وهو ليس معارضة، وكذلك لن يرحم على المقلب الآخر من يدعي أنه موالاة وهو ليس موالاة، ويبدو أن هذين الصنفين موجودان بكثرة.

### سبب دخولنا الحكومة

نحن في حزب الإرادة الشعبية، وأعتقد أنني أتكلّم أيضاً باللغة والمنطق نفسيهما للرفاق في الحزب السوري القومي

### • ماذا يجمعنا اليوم؟

أعتقد أن هنالك قاسماً مشتركاً كبيراً، نحن جميعاً نريد التغيير الديمقراطي السلمي، أي أننا جميعاً نريد تغيير النظام تغييراً ديمقراطياً سلمياً تدريجياً جذرياً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً.. وهذا الأمر هو أمر هام وعظيم، والشعب السوري يستحق هذا التغيير. إن سورية قادرة بنجاحها في تحقيق هذا التغيير أن تعطي اتجاهاً جديداً لكل التطور الجاري اليوم في العالم العربي.

### • ماذا يميز القوى المجتمعة اليوم؟

يميزها أنه لا هوة بين القول والفعل لديها، فما تقوله تفعله وما تفعله تقوله. ويميزها أنها قوى شريفة، ظاهرها هو باطنها، وباطنها هو ظاهرها. ما يميزها أن تحالفاتها الوحيدة هي تحالفاتها المعلنة، وهي لا تخجل ولا تخاف من إعلان تحالفاتها ولا تعمل بالخفاء، وما تقوم به تقوم به علناً ولا تستحي به. ما يميزها أن سياساتها المعلنة هي سياساتها الحقيقية، وليس عندها سياساتان كالتاجر المفلس الذي عنده دفتران. سياساتها المعلنة هي سياساتها الوحيدة؛ أي إن هذه القوى بكلمة واحدة وبسيطة هي قوى نزيهة.

### حذار التاريخ لا يرحم

كثيرون يتهمونا اليوم، ولن نرد على الاتهامات، سلوكتنا وأفعالنا والتاريخ سيرد، ولكن أقول للذين يتهمونا، حذار فالتاريخ لا يرحم، في نهاية المطاف هناك أرشيف سوف يظهر، بعد عشر أو عشرين أو خمسين سنة، التاريخ لن يرحم من يستدعي التدخل الخارجي علناً أو سراً- لقد فهمنا الذين يستدعون علناً ولكن لم نفهم الذين يستدعون

## فاتح جاموس: خيار الحلفاء الاستراتيجي هو الشعب السوري وليس النظام...



إننا في تيار طريق التغيير السلمي نرغب بلفت النظر والتركيز على المسائل التالية:

أولاً؛ نعتقد أن مستوى التدخل الخارجي التركي قد وصل حد التدخل العسكري المباشر في الكثير من التفاصيل على مساحات واسعة من محافظتي إدلب وحلب، وكذلك في غابات

## عادل نعيسة: لا يحق لأي طرف أن يعلو ويرتفع فوق أنقاض البلد



ثورية لتحقيق أهداف ثورية، وأن نتنبه إلى خطورة تلك الجبهة الممتدة من الولايات المتحدة إلى دول الخليج وتركيا، والعاملة على إيصال أكثر القوى الدينية تطرفاً وتكفيريةً وطائفيةً ودمويةً، وأن نعمل سوية على جبهة ثانية من القوى والفعاليات الديمقراطية والوطنية العلمانية والمستتيرة للعب دور فاعل في الأحداث والاحتمالات والسياسات الخطرة التي تدفع إليها سورية.

**رابعاً؛** تعبنا من قتل الأيام في تيارنا، تيار طريق التغيير السلمي، للعمل على وثيقة خارطة طريق جرى نقاش جاد حولها وهي الآن بين أيدي المؤتمرين كمادة للحوار، ونعتقد أنها قابلة للتنفيذ وقابلة لأن تكون أساساً للخروج الآمن من الأزمة. **خامساً وأخيراً؛** نحن ندرك كيف أن الأزمة الوطنية تآكل كل شيء، ولكنها أيضاً تؤثر على كل شيء، وتدفع بالكثير من القوى والفعاليات السياسية إلى خط التغيير السلمي، وهذا بدوره يخلق مجالات للالتباسات والشكوك والتهامات؛ من حديقة خلفية للنظام ومؤتمر للنظام وغير ذلك... المهم بالنسبة لنا هو جمع أعضا جبهة وأكثرها اتساعاً، مؤتمنة مع أطرافها في رفض العنف ومواجهته ورفض الحرب الأهلية والطائفية ورفض التدخل الخارجي والاستعداد الفعلي لمواجهته، وطرح مبدأ الحوار من أجل الخروج الآمن من الأزمة والتغيير الديمقراطي السلمي، فما عداه هو الخاطئ والخطر والملتبس حتى الآن.

اللاذقية، ما طرح على المؤتمرين ضرورة التنبؤ والتفكير الجاد بخلق جبهة مقاومة سياسية وشعبية لمواجهة هذا التدخل وأدواته، ومساندة عمليات الجيش العربي السوري في ذلك.

نحن نختار سنعمل على المضي في هذا الخيار الذي نؤكد أنه خيار المؤتمر أيضاً.

**ثانياً؛** نرفع صوتنا بقوة قائلين إن هناك صفراً دولياً وسياسياً صديقاً فعلياً للشعب السوري يقف إلى جانبه في أزمته السياسية الوطنية وفي الكارثة الإنسانية وتفاصيلها المخيفة، وعلى رأس ذلك الصف يقف الأصدقاء الروس والصينيون ومجموعة دول البريكس وعدد من دول المنطقة على رأسها إيران، وعلى العموم خيارهم الاستراتيجي والفعلي والأخلاقي هو الشعب السوري وليس النظام السوري وحمايته أو تأييده، ويميزون بين مسألة النظام والسلطة السياسية من جهة، وبين بقاء الدولة والوطن والشعب من جهة أخرى.

نتمنى وترغب من هذا الصف أقصى عمليات التضامن والإغاثة الإنسانية لمساعدة شعبنا في الخروج من محنته، كما نتمنى أن يساهم بدوره في إطلاق الحوار والمساعدة عليه.

**ثالثاً؛** حان الوقت لتقوم فعاليات عديدة وواسعة من النخب السياسية والفكرية السورية بعملية مراجعة جادة في ما يتعلق بالأحداث وحقيقتها وأنها تحولت إلى أزمة وطنية شاملة تفترض حلولاً خاصة ومهمات خاصة، وأن الأمر ليس أمر ثورة وشرط ثوري أو ضرورة استخدام وسائل

• عادل نعيسة: رجل المعارضة الحقيقي هو الذي لا يكذب لوهلة حين يتخذ موقفاً مع التاريخ، والموقف المبدئي وإن لم يكن هذا الموقف ذا شعبية، أما الموقف الآخر والذي أسميه الشعبي، فهو من يراعي مكاسب حزبية أو قاعدية تحت ذرائع مختلفة.

• فاتح جاموس: حان الوقت لتقوم فعاليات عديدة وواسعة من النخب السياسية والفكرية السورية بعملية مراجعة جادة في ما يتعلق بالأحداث وحقيقتها وأنها تحولت إلى أزمة وطنية شاملة تفترض حلولاً خاصة ومهمات خاصة

• طارق الاحمد: مفهوم النظام باعتباره برنامجاً للحكم السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي الذي نعتقد بأنه فشل بإدارة الأزمة كما كان مستأثراً بإدارة الحياة السياسية، نعتقد بأنه بحاجة إلى تغيير ونفتح يدنا أمام كل من يريد هذا التغيير

• مازن مغربية: إن هذا التوسيع لدائرة المشاركين يساعد على تشكيل تجمع واسع للمعارضة السورية يتفق على ثوابت وطنية ننطلق منها جميعاً إلى الحوار مع النظام أو إلى حوار وطني شامل يضم كل أطراف الشعب السوري، وإن كل من يريد تأخير هذا الحوار يساعد على زيادة نزيف الدم السوري وخراب سورية.

## طارق الأحمد: التمايز بين مفهوم النظام ومفهوم الدولة



تسيل في جسده وفي فكره أيضاً، أريد أن أطرح ببساطة ما هو موجود حتى في طاولاتنا وكواليسنا وليس أن نلقي خطاباً. ماذا يعني قتل العوانين مثلاً؟ هذا يعني قتل كل من يتعامل مع الدولة، نحن قوى معارضة تريد تغيير النظام تغييراً بنويماً شاملاً وعميقاً، ولكن الدولة السورية هي المكون الحاضر الرئيسي الذي يجمعنا كلنا، ويجب علينا نحن من هذه القاعة من المؤتمرين ومن المفكرين أن نعيد خلق التمايز الحقيقي أمام المواطن والإنسان، بين مفهوم النظام ومفهوم الدولة؛ مفهوم النظام باعتباره برنامجاً للحكم السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي الذي نعتقد بأنه فشل بإدارة الأزمة كما كان مستأثراً بإدارة الحياة السياسية، نعتقد بأنه بحاجة إلى تغيير ونفتح يدنا أمام كل من يريد هذا التغيير، لكن لا يمكن القبول إطلاقاً كما رأيتم الآن في المشهد الذي شاهدناه منذ قليل، ليس هناك برهان أكثر من هذا البرهان من أناس عاشوا هذه التجربة، بأنه لا يمكن القبول بقتل الدولة والمجتمع بنفسه، وبالتالي علينا أن نأتي إلى ساعة الحقيقة لإزالة الالتباسات في هذه المواضيع، وهنا يكون الحل الذي سيكون سورياً.

أريد أن أعطي مثلاً لكل حالة التضليل التي نعيشها حتى في المعارضة السورية، فنقول إن التفجيرين اللذين وقعا صباح هذا اليوم هما ضد المعارضة كما هما ضد الدولة وضد المواولة، وهو ضد المعارضة أولاً ونحن نعقد في هذا المكان الذي يبعد أمتاراً عن مكان التفجيرين، البارحة على سكاى نيوز كنت مع أحد قادة مجلس اسطنبول في حوار قال إن كل من هو يسمي

تحيا سورية، وستحيا سورية حقاً رغم كل الآلام لأن هذا هو قدرها، وبأيدي أبنائها وبأيدي شعبها سوف تحيا سورية.

لن يكون كلامي خطاباً وإنما سيكون بعضاً مما عملناه مع كل الإخوة الذين هم أمامكم الآن، وهو نوع من وضعكم بشكل بسيط وعملي أمام كل ما وصلنا من الآخرين وكل ما عملنا عليه لكي يعقد هذا المؤتمر.

هناك مجموعة من المفاهيم التي سادت الأزمة السورية منذ بدايتها، هناك مجموعة من القوى تصدرت المشهد وتصدرت الساحة، بعض هذه القوى صنع تصنيعاً ولكن بعضاً آخر هو قوى حقيقية وفاعلة وموجودة على الأرض ومتجذرة، الاستقطاب الذي جرى في المجتمع كان جزءاً أساسياً من هذه اللعبة، علينا نحن من خلال هذا الحشد الكبير الكريم أن نعرف بأن الحل هو حل سوري وبأيدي السوريين، وبالتالي فقد كانت خياراتنا بسيطة وواضحة، الخيار الأساسي لعقد مؤتمر للمعارضة السورية هو مد اليد وفتحها لكل من يشترك معنا بالرغبة بالتغيير السلمي والديمقراطي.

ليس لدينا مخبر للتحاليل لتحلل دم كل شخص وفكره، وبالتالي فإن مجموعة المفاهيم التي سادت منذ بداية الأزمة هي سبب أساسي في ما نشاهده من انسداد للحل، وما نشاهده أيضاً من الدم ودورة العنف الموجودة، لماذا؟ لأن هناك تفرقاً للمجتمع السوري؛ اللبنة الأساسية والمتحد الأساسي السوري، هناك طعون في جسد هذا المجتمع، وهناك دماء

سأبدأ بملاحظة كان يمكن ألا ترد، لكنها وردت بالانفجار الذي حصل قبل الموعد المحدد لهذا المؤتمر، إن كان ما حصل رسالة فجوابنا عقد المؤتمر، وإن كانوا يعون ما يفعلون فبفضل ما يرتفع دوي قنابلهم يرتفع دوي الغضب الشعبي من هذا الأسلوب.

تعلمون جميعاً نحن في مؤتمر أحزاب وقوى التغيير السلمي، وهنالك مقولة تشير إلى أنه لا وجود لتفكير سياسي خارج إطار المقارنة بين واقع ملموس أو إمكانية ملموسة وأخرى، بهذا الفهم هناك إكثرتان قائمتان؛ وجع الناس وصراخهم، هل كتب علينا أو سيكتب أن نصل إلى مرحلة نصبح فيها شعباً بين مهاجر أو مهاجر أو نازح أو لاجئ؟ هل سننتظر أن يصل الشهداء أو المصابون إلى كل بيت بعدما عبروا كل مدينة وبلدة وقرية وحي؟ أليست الإغاثة الإنسانية في النهاية- على ضرورتها- تجرح كبرياء هذا الوطن العريق؟ هل يحق لأي طرف منا وأياً كانت مواقفه أن يعلو ويرتفع فوق أنقاض البلد ليرفع إشارة النصر في الشارع العربي، ليقال عنه بعد ذلك إنه حقق نصراً ذليلاً؟.

هذا جانب، والجانب الثاني الذي أريد أن أشير إليه أن هناك تعبيراً يقال فيه رجل دولة، وتعلمت بالتجربة أن أعرف رجل معارضة، لن أدخل بتعريف رجل الدولة، ولكن أستطيع- وبالتجربة- أن أشير إلى ما تعنيه كلمة رجل معارضة، رجل المعارضة الحقيقي هو الذي لا يكذب لوهلة حين يتخذ موقفاً مع التاريخ، والموقف المبدئي وإن لم يكن هذا الموقف ذا شعبية، أما الموقف الآخر والذي أسميه الشعبي، فهو من يراعي مكاسب حزبية أو قاعدية تحت ذرائع مختلفة.

نحن هنا كما قلت في مؤتمر، شعاره الأساسي التغيير السلمي، أكاد أسمع ونسمع مستقبلاً أكثر وأكثر صرخ وصراخ- الصراخ من الوجع والصرخ من أمل أن نخرج مما نحن فيه-، المواولة والمعارضة والكتلة الصامتة جميعهم وصلوا إلى مشارف بعنوان واحد: نريد خلاصاً. وعبرت عنها مرة بالقول أريد أن أرسل أبنائي إلى المدرسة سالمين، وأن يعودوا إلي سالمين.

إننا مؤمنون بأنه لا مجال لكسر العظم في هذه البلد، ولن يكون هناك في النهاية سوى الوطن، وما دام الأمر كذلك، أليس حقاً علينا وواجباً أن نختصر الزمن والدم والحريق والخراب ونمد طاولة الحوار؟.

نفسه معارضاً في الداخل هو صنيعه المخبرات السورية، فقلت له: هل السيد حسن عبد العظيم صنيعه المخبرات السورية؟ هل الأستاذ عادل نعيسة كذلك؟ هل الأحزاب والشخصيات هي صنيعه المخبرات السورية؟ فلنخرج من هذا المنطق الإقصائي.

## مازن مغربية: الوضع السوري لا يحتمل المزيد من الأخطاء والمكابرة



إننا في التيار الثالث لأجل سورية نصر على استمرار تبني شعار التغيير الديمقراطي الجذري والشامل، السلمي والأمن للنظام، إن رؤيتنا السياسية انطلقت منذ البداية من تحليلنا الواقعي للوضع السوري وتعقيداته، ورفضنا لانتظار التوافق الدولي والإقليمي أو رجحان كفة أحد طرفي الصراع سياسياً أو عسكرياً أو استنساخ أي نموذج عربي آخر، وإننا نؤكد اليوم عبر هذا المؤتمر على ضرورة توسيع دائرة المشاركين فيه من معارضة الداخل والخارج التي ترفض التدخل العسكري الخارجي وترفض العنف عن أية جهة صدر، بالإضافة إلى ضرورة إشراك المسلحين المستعدين لإلقاء السلاح الذين اقتنعوا بضرورة الحلول السياسية للأزمة السورية، وإن هذا التوسيع لدائرة المشاركين يساعد على تشكيل تجمع واسع للمعارضة السورية يتفق على ثوابت وطنية ننطلق منها جميعاً إلى الحوار مع النظام أو إلى حوار وطني شامل يضم كل أطراف الشعب السوري، وإن كل من يريد تأخير هذا الحوار يساعد على زيادة نزيف الدم السوري وخراب سورية.

إن بدء الحوار قد لا يوقف الصراع المسلح بشكل فوري وكامل لكنه سيخفف من حدته، لأن تقدم الحلول السياسية سيؤدي حتماً إلى تراجع مستوى العنف من



طرفي الصراع، إن الوقت ليس في مصلحة سورية والوضع السوري لا يحتمل المزيد من الأخطاء والمكابرة.

## بيان

بيان بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القوى الوطنية المعارضة على خط التغيير السلمي...

صدر عن مؤتمر قوى المعارضة الوطنية على خط التغيير السلمي الذي عقد يوم الأربعاء ٢٠١٢/٩/٢٦ مجموعة وثائق وقرارات هي التالية:

- وثيقة (خارطة طريق) تمثل وجهة نظر المؤتمرين على طاولة الحوار الشامل، للخروج الآمن من الأزمة الوطنية والتغيير الديمقراطي السلمي الشامل.
- العمل مرة أخرى على إطلاق دعوة إلى مؤتمر معارضة موحد، أيضاً دون إقصاء لأي طرف، وسيجري العمل على ذلك قريباً قبل الدعوة إلى الحوار الشامل.
- العمل على إطلاق الدعوة إلى طاولة حوار وطني شامل، تدعى إليها كل أطراف الأزمة الوطنية، وفعاليات مجتمعية وشعبية من كل الأطياف دون عزل أو إقصاء لأي طرف، سيحدد زمانها ومكانها ببيان ومؤتمر صحفي خاص قريباً، وفي حال قيام أية دعوة مماثلة من أي طرف، سواء أكانت السلطة أو أي طرف معارض فسنلتحق بها دون شروط مسبقة.
- تشكيل لجان متابعة لنتائج أعمال المؤتمر.
- توجيه عدد من الرسائل: مجلس الأمن، مكتب السيد الأخضر الإبراهيمي، روسيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، مفوضية الاتحاد الأوروبي، عدد من منظمات حقوق الإنسان.

قوى المعارضة الوطنية على خط التغيير الديمقراطي السلمي

دمشق في ٢٠١٢/٩/٢٦

## رسالة إلى مجلس الأمن

السيد رئيس مجلس الأمن المحترم

نحن أعضاء مؤتمر المعارضة السورية الذي يضم ٣٥ حزباً وتياراً وتجمعاً في الحراك السلمي السوري على طريق التغيير الديمقراطي السلمي، ندعو مجلس الأمن إلى النهوض بمسؤوليته التاريخية من أجل الوصول إلى توافق يؤدي على الفور إلى المباشرة في إطلاق حل سلمي لإخراج سورية من أزمتها الدامية التي لا تهدد كيانها الوطني فحسب، بل وكذلك السلم والاستقرار في المنطقة.

ونشير هنا إلى أن أي جهد يجمع الأطراف السورية حول طاولة الحوار هو جهد إيجابي وأن أي جهد من شأنه زيادة التوتر وصب الزيت على النار هو جهد سلبي وعلى حساب أبناء شعبنا. وغني عن القول، إن بعض المناطق في سورية قد وصلت إلى حافة كارثة إنسانية حقيقية، وأن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الشعب السوري، تحت ذريعة أنها تستهدف النظام السوري، قد فاقمت الوضع وزادته سوءاً. ولذلك فإننا نطالب برفع هذه العقوبات فوراً. ونظراً لما ذكر آنفاً من حقائق على الأرض السورية، نريد منكم الذهاب على الفور إلى حث جميع البلدان والدول المتورطة في الأزمة السورية على تحمل مسؤولياتها في وقف تدفق السلاح إلى الأراضي السورية، واستخدام نفوذها من أجل البدء بالحوار الوطني السوري الشامل، والانتقال إلى مناخ آمن من أجل التغيير والخروج المنشود من الأزمة إلى دولة وطنية ديمقراطية مستقلة.

مؤتمر قوى وأحزاب المعارضة السورية للتغيير الديمقراطي السلمي.

دمشق في ٢٠١٢/٩/٢٦

## تصريح

بينما كان المؤتمر يتابع جلساته .... دخلت مجموعة إلى القاعة لأنها تعرف أنها قاعة يمكن لأي مواطن سوري دخولها والتعبير عن رأيه فيها. عرفنا أن المجموعة كانت قد حملت السلاح تصوراً منها أنه طريق التغيير في سورية .... وسمعنا منهم خطاباً جديداً ... يفيد بأن السلاح ليس طريق خلاص سورية .... بل الحوار والعمل السلمي الآمن.

قوى المعارضة الوطنية على خط التغيير الديمقراطي السلمي.

## كلمات ممثلو السلك الدبلوماسي في مؤتمر قوى المعارضة

## سفير روسيا الاتحادية: كسر الحلقة المفرغة للعنف



السيد الرئيس المحترم  
السادة المشاركون المحترمون

قبل كل شيء اسمحو لي أن أشكركم على دعوتكم الكريمة لحضور هذا المؤتمر. نرى أن انعقاده يجسد سعياً حاراً وصادقاً لديكم إلى كسر الحلقة المفرغة للعنف والخراب والمعاناة التي وجد الشعب السوري نفسه منجراً إليها، وكذلك إلى تحقيق متطلباته وطموحاته المشروعة فيما يخص إقرار الحرية والديمقراطية وإحراز التقدم والحياة الأفضل.

إننا في روسيا، وهي التي أيدت دائماً النهج المستقل للسياسة الخارجية السورية وقدمت لبلادكم مساعدة كبيرة في تطوير اقتصادها وتعزيز قدراتها الدفاعية وتدريب كوادرها الوطنية لتعبر عن تعاطفنا مع السوريين في ظل المحنة التي يعيشونها كما نؤيد تطلعاتهم نحو التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة في البلاد والتي قد بدأت بالفعل.

طبعاً، الوضع في سورية صعب جداً. ولكن، مهما كان تعقده، لا بد من مواصلة الجهود الدؤوبة لإيجاد المخرج الآمن من الأزمة. وإننا مثلكم، أيها المشاركون المحترمون، على يقين بأن هذه الجهود يجب أن تبنى على المبادئ القاضية بالرفض القاطع للتدخل الخارجي بما فيها وقف تسليح وتمويل وإيواء المجموعات المسلحة المتضمنة

مرتزقة أجانب أيضاً، وكذلك بالوقف الفوري للعنف من جميع الأطراف - كانت هي الحكومة أو المعارضة المسلحة - وبالنظر إلى إيجاد حلول للأزمة السورية من خلال الوسائل السياسية السلمية على أساس الحوار الشامل ومن دون أية شروط مسبقة بما في ذلك اتخاذ الخطوات الملموسة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتوافق.

• **السفير الروسي: الموقف الفوري للعنف من جميع الأطراف - كانت هي الحكومة أو المعارضة المسلحة - وبالنظر إلى إيجاد حلول للأزمة السورية من خلال الوسائل السياسية السلمية على أساس الحوار الشامل**

• **السفير الصيني: إن مؤتمر اليوم الذي يهدف إلى إيجاد حل للأزمة السورية يدل بذاته على أن أمل الحل السياسي ما زال موجوداً رغم صعوبات كثيرة، ويعكس بشكل كامل عزم وإرادة الأطراف المعنية السورية في رفض التدخل الخارجي ودعم الحل السلمي**

• **السفير الإيراني: نحترم حقوق ومطالب الشعب السوري وضرورة الاستمرار في إجراء الإصلاحات التي بدأت الحكومة السورية بتنفيذها وتوسيع نطاقها.**

## القائم بالأعمال الصيني: الأولوية الآن هي تحقيق وقف إطلاق النار وأعمال العنف وبدء العملية السياسية

السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء؛

إنه لمن دواعي سروري وشرفي الكبير أن أحضر مؤتمر اليوم نيابة عن الجانب الصيني، بهذه المناسبة أود أن أشكر منظم المؤتمر على توجيه الدعوة وإتاحة الفرصة لي للإلقاء كلمة.

إن الوضع السوري الراهن يزداد حدة وخطورة حيث تستمر الاشتباكات العنيفة وتعرض البنية التحتية لأضرار جسيمة ويشرد عدد كبير من المواطنين السوريين، ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية. وحدث انفجارات ضخمة في مركز العاصمة دمشق قرب هذا الفندق بذاته صباح اليوم.

ترجع جذور الصداقة والتواصل الودي بين الشعبين الصيني والسوري إلى أعماق التاريخ، فظل الشعب الصيني يتابع باهتمام بالغ تطورات الوضع في سورية منذ بدء الأحداث أملاً لإنهاءها بشكل سريع، نجتمع اليوم تحت سقف واحد لمناقشة كيفية حل الأزمة السورية من أجل تجنب سورية مزيداً من المعاناة. إذا أوجه أطيب تحياتي إلى المشاركين الحضور نيابة عن الشعب الصيني متمنياً استتباب السلام والاستقرار في سورية في أقرب وقت ممكن من خلال جهودكم الحميدة.

الأصدقاء الأعزاء؛

إن الصين ليست لها مصالح شخصية في المسألة السورية وظلت تقف موقفاً موضوعياً وعادلاً ومسؤولاً من هذه المسألة انطلاقاً من حماية المصالح الأساسية للشعب السوري، كما ندعو إلى ضرورة ترك الشعب السوري يقرر مصير ومستقبل سورية بإرادته المستقلة ومواصلة التمسك بالحل السياسي للأزمة السورية كالإتجاه العام، وصيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والالتزام بخطة عنان ذات الست نقاط وبيان اجتماع جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. نعتقد أن الأولوية الآن هي تحقيق وقف إطلاق النار وأعمال العنف وبدء العملية السياسية.

إن الصين، بصفتها صديقاً لسورية، تشارك في عملية تسوية الأزمة السورية بموقف إيجابي وبناء، وتؤيد كافة الجهود التي تحظى بقبول واسع النطاق وتساهم في حل الأزمة حيث تدعم أن تلعب الأمم المتحدة والجامعة العربية دوراً هاماً، وقدمت كل التأييد والتعاون لأعمال المبعوث الخاص المشترك للأمم

## السفير الإيراني: إن الشعب

## السوري هو المرجعية الشرعية

## الأولى والأخيرة لتقرير مصير بلده



أكد السفير الإيراني في دمشق محمد رضا شيباني أن طريق الحوار هو الحل الأنسب للوصول إلى الهدف المنشود وحل الأزمة في سورية التي نسج خيوطها أعداء الشعب السوري لإضعاف الدولة السورية والقضاء عليها لأنها تشكل أحد الأركان الأساسية والمفصلية في محور المقاومة والممانعة. وجدد السفير الإيراني احترام بلاده لحقوق ومطالب الشعب السوري وضرورة الاستمرار في إجراء الإصلاحات التي بدأت الحكومة السورية بتنفيذها وتوسيع نطاقها.

وقال السفير الإيراني.. «إن الشعب السوري هو المرجعية الشرعية الأولى والأخيرة لتقرير مصير بلده وإن الحل السياسي والحوار الشامل الذي يجمع الحكومة والمعارضة الوطنية بأطيافها هو السبيل الأجدد والأمثل للوصول إلى الإصلاحات المنشودة وتحقيق المطالب الشعبية».

وأضاف.. «إن إيران عارضت منذ البداية وما زالت تعارض أي تدخل خارجي في الشأن الداخلي السوري ولاسيما التدخل العسكري لأن الوصول إلى الديمقراطية لن يكون يوماً عن طريق فوهات البنادق».

وأكد السفير الإيراني أن بلاده تعارض بشدة إراقة الدماء وأعمال العنف وتؤمن أن اللجوء إلى العنف يؤجج الأزمة ولا يساهم في أي حل بل يعقد المشكلة ويجعلها أكثر تشابكاً وقال.. «بهذه المناسبة أدين باسم الحكومة والشعب الإيراني التفجيرين الإرهابيين اللذين وقعا صباح هذا اليوم واللذين أديا إلى إراقة دماء الأبرياء».

وأضاف السفير الإيراني «إن إيران تدين التدخل غير المسؤول من بعض الدول من خلال تقديم الدعم اللوجستي بكل أشكاله لمجموعات غير مسؤولة» مجدداً تأكيد موقف بلاده الداعي إلى احترام والحفاظ على وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها من جميع الأطراف ودعوتها جميع الجهات الوطنية الغيرة على الوطن للإدلاء بدلوهما للوصول إلى حوار بناء ودون شروط مسبقة».

ورأى السفير الإيراني أن «انعقاد المؤتمر اليوم خطوة إيجابية في طريق العمل لوقف تخريب هذا البلد العريق» مؤكداً أن موافقة الحكومة السورية ومواكبتها لانعقاد مثل هذه المؤتمرات دليل على حسن نواياها للوصول إلى تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية.

## لا «شبيحة» ولا «ديحة»!



◀ أحمد حسن

**ترداد دقة عمل أدوات الأزمة السورية كلما لاحت في الأفق بوادر الرحل السياسي الكفيل بانتهاه ما يقاسيه الشعب السوري يومياً من سحق للحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم، ولعل أهم هذه الأدوات هو الانقسام الوهمي العمودي في بنية المجتمع السوري، هذا الانقسام الذي ساهم طرفاً الأزمة السورية في زيادة حدته وتبلوره في شكله الأكثر قدرة على شل وحدة الصف الوطني السوري، فـ«الشبيحة» و«الديحة»، هما التعبير الأساس في الوعي الجمعي لظاهرة تسلسل دعاة التطرف في النظام والمعارضة.**

### العنف نحو طريق مسدود

إذا ما استُبعد القادمون من خارج سورية (وبدراسة بسيطة لماهية العناصر المسلحة معارضة كانوا أم موالات) يجد الباحث أن أغلب هذه العناصر تنتمي طبقياً إلى من هم ضحايا السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السابقة في سورية، أما عمرياً فتتنتمي الأكثرية منهم إلى الفئات العمرية الشابة، مما ساعد هؤلاء المعطلون عن العمل على تفريغ حقدهم الطيبي بأشكال عدة كان الطائفي والتأري منها هو الغالب، عدا عن أن الكثيرين منهم وجد في التسلسل سبيلاً إلى حلحلة وضعهم الاقتصادي قليلاً، لاسيما أن أموالاً طائلة رصدها طرفاً الأزمة السورية تُدفع كرواتب شهرية لمن يحمل السلاح (والعديد منهم من قضى قبل استيفاء الراتب الأول!)، كل هذا التآزم ساهم بدفع هذه العناصر إلى القيام بالمزيد من الممارسات السيئة على الأرض،

الحالة السورية أن البديل في الواقع لا يمكن أن يكون إلا حلاً سياسياً شاملاً عماده الرئيسي الحوار بين مكونات المجتمع السوري، من هنا فإن أية عملية عرفلة تحول دون البدء بالحل السياسي، يتحمل صاحبها جزءاً من المسؤولية عن نزيف الدم السوري الذي يراق تبعاً ليس لعدد الأيام بل لعدد الساعات التي يغيب فيها الحل السياسي، حتى وإن كان المعرقل لا يترك منبراً إلا ويتشدد به عن ضرورة الحل السياسي والحوار!

### مزاج شعبي جديد

راهن البعض على إمكانية أن يتحمل الشعب امتداد وتفشي ظاهرة التسلسل لوقت أطول، معتمداً في ذلك على إخضاعه (أي الشعب) لمنطق القبول بالوضع الراهن على أنه بديهي، إلا أنه ونتيجة لبشاعة ما كابده هذا الشعب من مصائب رافقت ظاهرة التسلسل هذه، بدأ بالتبلور مزاج شعبي جديد، محوره الأساسي

فبات طبيعياً على سبيل المثال أن يحمل من هو في الخامسة عشرة من عمره سلاحاً ويهم بتفتيش الخارج من والداخل إلى حي ما، وتعدد الأمثلة بتعدد الأحياء والشوارع التي تشهد حضوراً لمجموعات المسلحة من كلا الطرفين. إن التعويل على قرب موعد «الانتصار العسكري» ما هو في الحقيقة سوى وجه من أوجه تعبير الأطراف المتقاتلة عن عقم الأدوات العسكرية، واستحالة فرضية الحسم على الأرض باستخدام السلاح، ويحمل هذا التعبير في طياته معنى آخر، فالعنف في سورية وصل إلى أعلى المراحل التي يمكن له أن يصل إليها، وهو في ذلك محكوم بالسقوط والتهوي، وسقوطه هذا مرهون بجاهزية البديل، ولأن البديل غالباً ما يجهز نفسه في الوقت الذي يكون فيه الأصيل في طريقه نحو التلاشي، يعتمد دعاة الحسم هذا إلى ضرب أي محاولة ترمي إلى تذليل العقبات أمام البديل، وأثبتت

## أي المعارضة تخدم فساد النظام أكثر؟



◀ أسامة دليقان

يسود الشارع السوري على اختلاف اصطفافاته بين موال ومعارض شعور عام بالخذلان والإحباط من خطاب وسلوك القوى السياسية المختلفة في كافة الجهات المروج لها إعلامياً بقوة، من بعض قوى النظام، أو بعض معارضته، يتمثل بالتراجع المتزايد لشعبية تلك القوى الأقصوية والمتطرفة في الجهتين، ومشاعر القلق والسأم من استمرار العنف والعنف المضاد، وتفاقم الأزمات على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية-الاجتماعية. ولما كان من المتفق عليه عند معظم السوريين أن هناك جزءاً فاسداً قابلاً داخل النظام يجب محاسبته ومصادرة ثروته التي نهبا من إنتاج الشعب السوري، فإن من الضروري أن يتعرف السوريون على الشركاء الآخرين لهؤلاء الفاسدين، داخل المعارضة، سواء بوصفهم شركاء سابقين انشقوا عنه، أو يحملون مشروعاً غير ملعن لمحاصرة أولئك الفاسدين على حساب الشعب. وبعد تجربة حوالي ثمانية عشر شهراً من الأزمة، وتجربة السوريين مع خطابات وممارسات المعارضة المختلفة، تجمعت مؤشرات كافية - ولا سيما بعد مؤتمري المعارضة الأخيرين داخل سورية - لمعرفة أي المعارضة تخدم فساد النظام أكثر...

### خدمات مجلس اسطنبول والمعارضة المسلحة:

- أولاً: خطاب وسلوك التحريض على العنف والطائفية: والأدلة عليه واضحة وموثقة ولا داعي للخوض في تفاصيلها المعروفة، ولكن المهم أن نتيجتها، عدا عن الضرر المباشر الذي ألحقته بالسوريين بشراً وحجراً، كانت إعطاء الحجة التي كانت تنتظرها الأطراف الفاسدة والطائفية والقومية المشابهة داخل النظام للمشاركة بهذا الضرر من جهتها عبر الهجوم على الحركة الشعبية السلمية. ثانياً: خطاب وسلوك لا وطني مهادن سراً وعلناً لأعداء الشعب السوري من صهيانية وإمبريالية أمريكية وغربية: الأمر الذي سمح لبعض داخل النظام من المتاجرين بالموقف الوطني التاريخي للشعب السوري بالاستفادة من العمالة والخيانة المفزوحة من جانب مجلس اسطنبول، من أجل تبييض صفحتهم وصولاً إلى المزادة

## الحوار كسياسة..

◀ محمد الذياب

درج متشدّدو الموالات والمعارضة منذ بداية الأحداث على اعتبار الحوار نوعاً من الرومانسية والمثالية السياسية، وسعوا لتخنيط الحوار والحل السياسي من خلال تصويره كإيقونة مثالية ولكنها مستحيلة على أرض الواقع، الحوار صحيح كدين وخاطئ كعلم، مطلوب كثقافة ومبدأ وغير مطلوب كسياسة، الحوار هوية أيام الملل وأوقات الفراغ، أما اليوم فالفضل لرجال الحسم في الميدان. وكان المتشددون في المقلين واتقين مما يقولون، وقالوا «لا للحوار.. بأي حوار مع القتلة؟»، إذ ينبغي أن تقول إنك عاجز عن قول أي شيء.. ولم يبق أحد يدعو للحوار والقول، إلا أولئك الذين كان لديهم ما يقولونه، أصحاب البرنامج الواضح، الذين ينتصرون في إعلانه، لا شيء إلا لأنه يتحاز إلى مستضعفي الطرفين، وينبذ المتشددين.. واليوم، يلوح الحل السياسي للأزمة في الأفق، وتتزايد الدعوات، على الاستوئين الشعبي والدولي، للبدء بعملية حوار وطني شامل، تحيل القوى اللاحقة في الأزمة إلى أوزانها الشعبية الحقيقية. فقد ثبت أن قوى التطرف في الطرفين المتصارعين غير قادرة على تحقيق الانتصارات السريعة التي وعدت بها، الانتصارات التي روجوا لها كافيون جديد يفازل جراح البلاد. وبات التطرف يخسر جماهيره الطارئة التي كانت قد تعرضت لظلم وعسف المتشددين، وأصابها حمى الغضب وفورات الدماء، وبدأ الناس يدركون أن العنف واحد أياً كان مصدره، وأن من ينبغي إقصاؤه هو السلاح وحده فقط لا غير.. لذا تلجأ قوى التشدد في جولاتها الجديدة ضد الحوار إلى تصويره كنوع من الاستسلام للأخر، وهذا غير صحيح إذا كان الأمر متعلقاً بجموع الجمهوريين، الموالي والمعارض، وبممثلهم الحقيقيين. ولكنه صحيح إذا كان الأمر متعلقاً بالقوى المتطرفة المسلحة، فالحوار يعني استسلام السلاح لإرادة الغالبية الساحقة من الشعب السوري في الاحتكام لصراع طاولة الحوار، الصراع الحضاري الذي يكسب فيه الجميع. يسعى كل من طرفي التشدد إلى تصوير دعوة الطرف المقابل للحوار على أنها نتيجة لهزيمة عسكرية، في محاولة لاستثمار المطالبات بالحوار في البروبوغندا الإعلامية البغيضة، والبرهنة على وجود انتصارات زائفة، بينما الحقيقة التي يراها الناس على الأرض تضي غير ذلك، إذ لو كان في استطاعة أي الطرفين الانتصار عسكرياً لما تأخر لحظة. وينزلق إلى هذا الدور الإعلام الرسمي مجترأ تجربة الإعلام الخليجي في اللعب على هذا الوتر، ولكن تحت يافطة تسجيل النقاط على المؤامرة، وبصور النتائج الهامة لجهود المصالحة الوطنية ضمن منطلق «الشرطة في خدمة الشعب»..

إن معركة الذهاب إلى الحوار لا تقل أهمية عن معركة الحوار بعينه، فبالنسبة لقوى التطرف بشكل الذهاب إلى الحوار انتحاراً سياسياً جماعياً، وهذا هو جوهر عملية الحوار السياسي التي لم تكن يوماً من الأيام عملية تظهر أو «تبويس شوارب» أو تصفية نوايا.. إلخ، بل هي صراع الرؤى والبرامج السياسية والأداة الأعمق للتغيير الحقيقي..

هو رفض كل أنواع السلاح الذي عاث بمساكن الناس فساداً، وقطع أرزاق العديد منهم، وحال دون تمكثهم من متابعة حياتهم بشكل طبيعي، وقد بدا الشارع الرئيسي المُعبر عن المزاج الشعبي الجديد هذا هو ما تمت المناادة به في العديد من المظاهرات (الشعب يريد إسقاط السلاح)، ويستمد هذا المزاج جديته في التحليل السياسي من خلال أن طرحه جاء ليس من الأماكن الأقل تسلسلاً، بل أكثرها تعرضاً لويلات التسلسل، فشعار (الجيش الحر.. الله يهديك!) ظهر في مناطق أيدته (أي الجيش الحر) في البداية، من هنا فإن هذا المزاج الجديد هو ثمرة تجربة ومعايشة يومية لواقع التسلسل.

إن سد الطريق أمام تفاقم الأزمة السورية بات متوقفاً على حصر السلاح بيد الجيش العربي السوري، هذا المطلب الذي شوّه معناه الحقيقي، فلدّى البعض كل من ينادي بحصر السلاح بيد الجيش هو في خانة الموافق والمهلل للأخطاء التي ظهرت منذ اليوم الأول الذي خرج به الجيش من تكناته، ولكن الواقع يثبت أن الحل لا يكمن بضرب وحدة الجيش ودعوة عناصره إلى «الانشقاق» والمساهمة بتفتيت وحدة وتماسك المؤسسة العسكرية، بل إن الحل الوحيد هو المساهمة في لحم أخطاء هذه المؤسسة والتدليل إلى أماكن عثراتها، وهذا يتطلب جهداً كبيراً عبر دراسة وضع الجيش دراسة علمية، وفي الحقيقة إن دراسة وضع المؤسسة العسكرية كدراسة حال أي مؤسسة أخرى، مرهون في بداية الأمر بإسقاط الحصانة عن المؤسسة، وإسقاط الحصانة هنا لا يعني المس بوظيفة الجيش، بل يعني معاملة المؤسسة العسكرية كغيرها من المؤسسات المعرضة للخطأ، والتي تحتاج دوماً إلى من يشير إلى أخطائها من منطلق الدفاع عنها نحو تصحيح هذه الأخطاء وضمان تماسكها. ■■

نجد أن بعض الأطراف الإمبريالية الغربية - الفرنسية تحديداً - أعطت تصريحات ارتياح إزاء مؤتمر هيئة التنسيق الأخير في دمشق، وقبول «بأية حكومة انتقالية»، وذلك لأنهم وجدوا بعد مؤتمر الهيئة مستنداً ليس لأية حكومة انتقالية طبعاً، بل لشكل محدد يرضيهم من الحكومة الانتقالية، شكل يكون على حساب التغيير الحقيقي الجذري الذي تشارك فيه أوسع أطراف القوى الشعبية والسياسية الوطنية في سورية، وما كان للفرنسيين أن يقبلوا به لولا أنه يؤمن على ما يبدو، وفي الوقت نفسه مصالح الجهات الفاسدة المرتبطة بالمصالح الغربية من فاسدين داخل المعارضة الحزب الواحد»، وداخل «نظام الحزب الواحد» بعد تأمين مخرج لكليهما عبر المحاصصة.

### موقع قوى التغيير الديمقراطي السلمي:

بعد توضيح المواقف المختلفة للنظام ومعارضاته تلك، ما هو موقع المعارضة الوطنية الجذرية المتمثلة سياسياً بتحالف قوى التغيير الديمقراطي السلمي، التي تضم بين مكوناتها الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير؟ عندما تتعرض هذا التحالف المعارض للهجوم والإقصاء من المتشددين من داخل النظام، ومن خارجه من المعارضات التي تعتقد أنها تحتكر «صكوك المعارضة» لاعتبارات ضيقة حزبية وشخصية، ألا يساعد ذلك على توضيح الفرز أكثر بين القوى السياسية أمام المجتمع بين من يريد تغيير النظام تغييراً حقيقياً جذرياً شاملاً اقتصادياً وسياسياً وديمقراطياً لمصلحة الأغلبية الطبقية الساحقة من الشعب السوري من جهة، ومن يريد تغييراً شكلياً يسقط فيه بعض الأشخاص ويحافظ على نظام استغلال وقمع طبقة الأثرياء ورجال الأعمال لبقية طبقات الشعب الكادحة، من جهة أخرى؟

نشير كـلّ المدعورين من التغيير الوطني الجذري الشامل، أياً كان موقعهم، في بعض النظام أوبعض معارضته، ورعاتهم في الخارج، بأن هذا التغيير قادم لا محالة، بسواعد الشعب السوري وقواه الحية، الشعبية والسياسية، والتي ستبني سورية الجديدة، سورية المقاومة والمستقلة بقرارها السياسي المنهوبين على حساب الناهبين، وتحريير الاقتصاد السوري من هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولهذا السبب بالذات

قوى المعارضة الوطنية وتنسيق جهودها لبلورة قطب معارض وطني واسع ليدخل حوراً سياسياً جدياً وبندياً مع النظام؟ ألم يعزز موقفهم هذا موقع أعداء الحوار والحل السلمي، ويشجع القوى المتطرفة والعنيفة داخل النظام وداخل المعارضة على الاستمرار في تعقيد الأزمة السورية؟ ألا يصب موقف الهيئة العملي هذا في نهاية المطاف، وبغض النظر عن النوايا، في خدمة الفاسدين داخل النظام ويؤجل محاسبة المسؤولين عن العنف وإراقة الدم السوري، ويؤخر الخروج من الأزمة؟

ثانياً: برنامج الهيئة الاقتصادي-الاجتماعي غير المعارض لبرنامج قوى الفساد الكبرى داخل النظام:

صمت الهيئة وعدم طرحها لبرنامج اقتصادي-اجتماعي واضح لسورية الجديدة، الذي لا يمكن أن يأتي بتغيير حقيقي إلا إذا كان معارضاً لبرنامج قوى الفساد داخل النظام، هو أمر يعد بحد ذاته نقطة التقاء وأرضية مشتركة مع تلك القوى، وخطورته تكمن في أنه يحمل إمكانية مشروع خطة بديلة معدلة - «خطة ب» معدلة - بمعنى عقد صفقة محاصصة السلطة والثروة مع معارضة ربما تكون أكثر قبولاً في الداخل وأقل تشدداً من مجلس اسطنبول، على برنامج حد أدنى يمضي بسورية نحو تغيير شكلي و«حكومة انتقالية» يقصى عنها برنامج قوى المعارضة الجذري الاقتصادي-اجتماعي الهادف لأعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية وإعادة توزيع الثروة لمصلحة المنهوبين على حساب الناهبين، وتحريير الاقتصاد السوري من هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولهذا السبب بالذات

# إيران... الرقم الصعب في المعادلة الدولية



◀ معن خالد

**تراقب كل دول العالم السلوك الإيراني في تعاطيه مع التحديات المختلفة ، وحقيقة يستحق النموذج الإيراني دراسة جدية ، فهو النموذج الصاعد في زمن تراجعات الدول العظمى. حيث جاء انتصار الثورة الإيرانية على أعتاب انهيار دول عظمى كالإتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية، و واجهت إيران تحديات هائلة كحرب الخليج الأولى التي دامت ثماني سنوات تقريبا والتي كان من الممكن أن تصفي هذا النموذج الثوري في بداياته. لم تهدأ العقوبات الاقتصادية أو السياسية المختلفة لاحقا، كانت هذه العقوبات هي تكاليف الموقف من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ودعم المقاومة في المنطقة العربية حيث كان الموقف الإيراني من أكثر المواقف الجذرية على مستوى المنطقة رغم كل الظروف الصعبة، و على مايبدو أن النماذج الثورية تولد من رحم أفسى الظروف، وفي هذا السياق بالإمكان استخلاص شرطين أساسيين توفرًا في النموذج الإيراني:**

الأول: وهو شرط حاسم وهو تلك الإرادة الشعبية التي لا تملك سقفا لطموحاتها وهو ماوفره نموذج الثورة الإيرانية إلى حد ما حيث انقلبت الثورة على الكثير من المفاهيم الرجعية السائدة في عهد الشاه والتي كان أحد أسسها أن ذاك التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

الثاني: فهو تلك الإمكانيات المادية ( اقتصادية- جيو

سياسية – ثقافية) التي تؤمن أفضل استمرار لذلك النموذج

الثوري .

يشكل الشرط الأول من الناحية العملية المفعل الحقيقي للشرط الثاني أي المفعل لتلك الإمكانيات الاقتصادية والجيوسياسية والتي قد لا تتواجد في العديد من النماذج الثورية، النموذج الكوبي مثلاً يكاد يخلو من هذه الإمكانيات لكنه كان نموذجا ثوريا وكانت نتائجه متوافقة مع مستوى الإمكانيات الذاتية و في ظل الحصار الدولي الجائر، أيضا هنالك النموذج الفيتنامي الذي كان من ألمع النماذج في التحرر الوطني لكنه استقر فقط على نتائج تلك الحقبة أي التحرر من نير الاحتلال الأمريكي بمعارك مشرفة وحتى النموذج الصيني خلا من العديد من المقومات على صعيد الثروات المادية باستثناء الثروة البشرية الهائلة . إن النموذج الإيراني يتشابه إلى حد ما في هذه الخاصية مع النموذج السوفييتي فمن حيث توفر الموارد الطبيعية يملك السوفييت أكثر من ٤٠٪ من ثروات العالم وهو نموذج وحيد طبعاً ناهيك عن إشراف السوفييت على حدود أهم قارتين وهما

آسيا وأوروبا .

تكن أهمية الشرط الثاني في تحديد مدى قدرة أي نموذج على الإشعاع والاستمرار وتحقيق انجازات ثورية هائلة ، فمثلاً النموذج السوفييتي نقل روسيا من أكثر الدول المتخلفة في أوروبا إلى القطب المنافس لكل دول العالم الرأسمالي واستمر النموذج بإشعاعاته أكثر من سبعين عاما وعندما إنهار خلف بلدا قابلاً للنهوض في أي لحظة وهماو الآن في طور العودة.

تقول القراءات الأولية إن إيران هي القوة الاقتصادية الثالثة في منطقة الشرق الأوسط كما أنها القوة الاقتصادية رقم ٢٩ على مستوى العالم بناتج إجمالي قدره (٢٣٨) مليار دولار تقريبا وفقا لإحصائيات عام ٢٠١٠، كما تملك إيران ١٠٪ من احتياطات النفط المؤكدة في العالم و١٥٪ من احتياطيات الغاز وتساهم الصناعة بحوالي ٤٥٪ من ناتجها الوطني رغم أن الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي يعود إلى الإنتاج النفطي. تعلن إيران يوميا عن انجازات هامة على صعيد الصناعات العسكرية وباستعراض لآخر الإنجازات سنجد أن إيران وعلى حد قول قائد سلاح البحرية حبيب الله سياري استطاعت تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال اصلاح الفواصات وبناء المدمرات، و وصف عمليات بناء مدمرة (سهند) واصلاح غواصة طارق بالناجحة حيث تم تصنيع ١٠٠ ألف قطعة واصلاح ٢٠٠ ألف قطعة وصيانة ٤٠٠ ألف قطعة أخرى داخل البلاد دون تلقي أي مساعدات أجنبية . كما أعلن نائب قائد

سلاح الجو بالجيش الإيراني لشؤون التنسيق العميد عزيز نصير زاده إن الطائرة الأولى من الجيل الجديد لمقاتلات «صاعقة» ستدخل الأسطول الجوي الإيراني بنهاية العام الجاري (ينتهي في ١٩ اذار/مارس ٢٠١٢)، كما تم إزاحة الستار عن مدرعتي هوية و ثلاثية التي تم صنعهما من المتخصصين الإيرانيين . وفي وقت لاحق أعلن مسؤول إيراني عن نجاح بلاده في تصميم وإنتاج طائرة جديدة بدون طيار قادرة على الإفلات من شاشات الرادار وتم انجاز منظومة رعد للدفاع الجوي . يضاف إلى ذلك مجموعة من الإنجازات على الصعيد النووي والصنوايخ الباليستية والوصول إلى الفضاء ناهيك عن إنجازات هامة على صعيد تكنولوجيا المعلومات وحتى على المستوى الطبي.

لاتشكل المعلومات أعلاه مؤشرات عسكرية وحسب، بل هي مؤشرات هامة وأساسية على مستوى تقدم تكنولوجي كبير في الصناعات العسكرية يؤسس بنية تحتية هامة للإنتاج الصناعي المدني.

تصب المؤشرات السابقة أيضا في تعزيز فكرة قلما يتم التطرق لها وهي « دور التناقض مع الخارج في تعبئة الموارد الداخلية » والواقع الإيراني يقول إن هناك تناسبا طرديا بين درجة التناقض مع الولايات المتحدة والغرب والكيان العبري من جهة وبين تطور النموذج الإيراني في الجانب التكنولوجي. إن هذه الفكرة فيما لو صحت تماما فهي قد تؤدي إلى عدة استنتاجات:

أولها: تكاثف الإرادة الشعبية التاريخية الناتجة عن مجتمع ما في لحظة ثورية على شكل قوة ضاربة في الجيش الوطني وذلك في النماذج الشرقية .

ثانيا: إن وزن القضية الوطنية بشكل عام لأي بلد ، وبمعنى أوضح إن وزن التناقض مع الولايات المتحدة كمركز امبريالي بشكل خاص سيكون له الدور الحاسم في مستوى التطور التكنولوجي وبالتالي الإقتصادي على مستوى الوطن ككل .

قد يبدو العرض السابق عرضا مكيانيكيا لبعض النماذج الثورية التي تكون فيها الظروف الثورية أعقد من ذلك وهذا صحيح لكن من الضروري الآن طرح صورة مبسطة توصل مضمون القراءة إلى حد ما ، لذلك قد يعيب البعض هنا عدم انتباه المقالة إلى تطورات الصراع الداخلي، بمعنى آخر عدم مناقشة النماذج الثورية بناءً على تناقضاتها الداخلية أي عدم البحث في طبيعة الصراع الطبقي الاقتصادي إن صح التعبير، فالنموذج الإيراني هو نموذج رأسمالي فيه درجة عالية من تدخل الدولة وهو يحوي على مستوياتٍ من الفقر والبطالة مقابل نماذج اشتراكية لم تعان جديا من هذه الأمراض الرأسمالية ، وهذا الأمر صحيح إلى حد بعيد ولكن ماهو مطلوب الآن هو تحديد بعض الخطوط العامة في النموذج الإيراني التي قد تضيء على جزء من إمكاناته الثورية الممكنة فيما لو وعى القادة الإيرانيون تأمين الشروط الضرورية للذهاب بهذا النموذج إلى نموذج آخر أكثر جذرية .

■ ■

# الجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمرها الـ ٦٧

من شأنه زيادة اعتمادها الذاتي وبالتالي قوتها الاقتصادية السياسية العسكرية أو امتلاكها «السلاح» النووي مع تبديل مواقفها المعادية للإمبريالية الأمريكية الصهيونية )، كما دعا كوريا الشمالية إلى نزع سلاحها النووي، مؤكداً على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن، لأن إحلال السلام وتحقيق التنمية غير ممكنين دون احترام القانون الدولي .... أما فيما يتعلق بالمواقف العربية فقد تفاوتت بين رئيس وآخر حيناً وفي مواقف الرئيس ذاته حيناً آخر ...حيث صرح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يوم الثلاثاء ٢٥ أيلول أن « الوضع في سورية بلغ مراحل لا تحتمل، إذ يسقط مئات السوريين الأبرياء يوميا قتلى بنيران نظام لا يتورع عن استعمال كافة أنواع الأسلحة ضد أبناء شعبه » مما يتطلب على حد قوله « تدخل من الدول العربية نفسها إنطلاقاً من واجبها القومي والإنساني، سياسيا وعسكريا والقيام بكل ما يكفل وقف نزيف الدم السوري وقتل الأبرياء وضمان الانتقال السلمي للسلطة في سورية» . (كم نتمنى أن نسمع هكذا دعوة تلبية لصيحات أخواننا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ولكن كما يقال قد أسمعّت لو ناديت حياً !!!)....

بدوره لم يقبل الرئيس المصري محمد مرسي في خطابه يوم الأربعاء ٢٦ أيلول أي صيغة تطالب بالتدخل العسكري الأجنبي في سورية مضيفاً أنه «من الضروري توحيد صفوف

المعارضة وإيقاف نزيف الدم السوري »

أما عن الموقف الإيراني وتصريحات الرئيس أحمدي نجاد فاستمرت بدورها بالتذكير بأهمية التغيرات النوعية الحاصلة في ميزان القوى العالمي الجديد حيث أعلن نجاد أن مجلس الأمن الدولي لم يفلح في إحلال العدالة في العالم بسبب تمتع أعضائه المنتقن فقط بحق النقض، مما يسفر عن انتهاك حقوق وحریات أمم أخرى ، و أدلى الرئيس الإيراني بهذا التصريح في نيويورك أمام اجتماع رفيع المستوى بالأمم المتحدة بشأن سيادة القانون الاثنین ٢٤ سبتمبر/أيلول كما أشار إلى أن «حق الفيتو الذي يتمتع به بعض أعضاء المجلس (على أساس انتقائي على حساب أمم أخرى) ليس مشروعاً، ولذلك فإن مجلس الأمن لم يتوصل إلى تحقيق العدالة وضمان السلام والأمن في العالم ليعود ويدعو في خطابه يوم الأربعاء ٢٦ أيلول لإقامة «نظام عالمي جديد» حيث أشار بأن «الرأسمالية وضعت نفسها بين شقي الرحى، ولم تعد قادرة على التصرف حيال المشاكل».

■ ■



ما قبل وطنية إلى أنها تصعب مجرد دعابة مضحكة وخاصة عند من يدعي هولاند القلق عليهم (من اليسير الفهم أن هولاند ليس ضليعاً بالتاريخ الفرنسي والا لكان استفاد من بعض ما تعلمه جده غورو من أجدادنا العظمة والعلي والأطرش وفارس الخوري...!!)

واعتبر الرئيس الفرنسي أن «النظام السوري ليس له مستقبل بينما»، مضيفاً: «دون أي إبطاء، أدعو الأمم المتحدة لتوفر على الفور للشعب السوري كل الدعم الذي يطلبه منا وحماية المناطق التي تم تحريرها »

وفي ما يخص ايران، حذر هولاند طهران من أن باريس لن تتساهل إزاء مواصلتها الاستخفاف بالالتزامات الدولية وتهديد استقرار المنطقة، وقال: «إن فرنسا مستعدة هي وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات جديدة على إيران»، وهو تحذير تماثل شكلاً ومضموناً مع ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قائلاً بأن على إيران إثبات حسن النية فيما يتعلق بسلامية برنامجها النووي (من الواضح أن حسن النية الإيرانية المقصودة بتعبير هؤلاء تتوافر في حال استغناء إيران عن أي برنامج نووي

◀ رند سودان

**بدأت أعمال الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة ومقرها نيويورك في يوم الثلاثاء ٢٥ سبتمبر /أيلول بحضور كثيف للملئين النووي الإيراني والأزمة السورية سواء من على منبر منصة الأمم المتحدة أو التصريحات الصادرة من هنا وهناك خلال المشاورات بين الفرق السياسية المشاركة على هامش أعمال الجمعية ....**

تختلف لهجة التصريحات وتفاوت بدءاً بوعيد مزودج فرنسي أمريكي يتبعهما عرض قطري وتحذير يمكن وصفه بالمهادن على لسان الأمين العام بان كي مون وانتهاءً بالتذكير الإيراني لما يشهده العالم من متغيرات لم يأخذها الرئيس الأمريكي بعين الاعتبار خلال رسائله التي لم تخل - كالعادة - من عنجهية لا تتناسب وواقع التوازن العالمي الحالي حيث صرح في خطابه من على منصة الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مناقشاتها السياسية العامة أن الولايات المتحدة ستبدل كل جهد ممكن لكي لا تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي ومن وجهة نظره فإن وجود الجمهورية الإسلامية المالكة للسلاح النووي «لا يمثل التحدي الذي يمكن كبحه»، إذ أن امتلاك إيران لقنابل نووية معناه تهديد بقاء إسرائيل وتهديد أمن دول منطقة الخليج العربي، وهذا ما يهدد بالطبع « استقرار الاقتصاد العالمي»، كما يعتقد أوباما إضافة لذلك أن امتلاك إيران لقنبلة نووية قد يتسبب في حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة وهو الأمر الذي يندر بالقضاء على إتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ، أما عن كيفية التعامل مع البرنامج النووي فقد صرح أوباما بأن الولايات المتحدة ستعمل كل شيء لتحول دون امتلاك إيران السلاح النووي وأردف قائلاً إن «الولايات المتحدة ترغب في تسوية مشكلة البرنامج النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية وأن هناك متسعاً من الوقت ومساحة كافية لتحقيق ذلك « . لا يخفى على أحد أن هذه المساحة والوقت الكافيين على حد تعبير الرئيس الأمريكي ليس مردهما الصبر والحكمة الأمريكية اللذين لم نهدهما في تاريخ «الديمقراطية» الأمريكية المدعاة بقدر ما هما نابعان من ديمقراطية فرضتها القوى الصاعدة تحت ما يات معروفاً بالتوازن الصفري ، هذا الواقع الجديد لا نجده في خطاب أوباما بما يتعلق بالأزمة السورية والتي شهدت -على الأقل - في الموقف الأمريكي الغربي حيث أعلن

## موجز

### اعداد قاسيون

● بدأت الاتحادات العمّالية في اليونان إضراباً عاماً للمرة الأولى منذ تولي حكومة التحالف الحالية التي يقودها المحافظون السلطة في يونيو / حزيران الماضي.

ومن المقرر أن يستمر إضراب اليوم الأربعاء ٢٤ ساعة، ويهدف إلى الاحتجاج على إجراءات التقشف وخفض الإنفاق التي أعلنتها الحكومة بمقدار ١١.٥ مليار يورو.

● قال شهود من قاطني حي «مصر الجديدة» وفقا «ليوناييد برس إنترناشونال»، إن بعض العمّال في إحدى شركات الصناعات الغذائية قاموا بخلع قمصانهم احتجاجا على سوء معاملة عناصر أمنية مكلفة بحماية قصر الاتحادية، مقر الرئاسة المصرية، لهم، فيما قام بعضهم بخلع سراويلهم وبقوا بالملابس الداخلية.

وأوضح الشهود أن العمّال كانوا يواصلون وقفة احتجاجية أمام مقر رئاسة الجمهورية بحي «مصر الجديدة»، منذ أيام، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المالية والمعيشية، غير أن عناصر من الأمن المكلف بحماية مقر الرئاسة طالبهم بالابتعاد عن سور المهني فوَقعت مشادات كلامية.

وأضافوا أنه على أثر ذلك نظم أولئك المحتجون العراء مسيرة قصيرة بشوارع «الميرغي» المجاور للرئاسة، ورددوا هتافات ضد الرئيس المصري محمد مرسي والحكومة المصرية.

● هدد خمسة أردنيين، الأسبوع الماضي، بإلقاء أنفسهم من مئذنة مسجد عمر بن الخطاب في مدينة العقبة احتجاجا على أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، لكن جهود الفرق الأمنية أقتنعتم بالعدول عن تهديدهم، وذلك وفقا لوسائل اعلام اردنية.

● قالت رئيسة صندوق النقد الدولي يوم الاثنين إن من المنتظر أن يخفض الصندوق توقعه للنمو العالمي الشهر المقبل حينما يحدث توقعاته لأفاق الاقتصاد العالمي مع تأثر المعنويات بعدم التيقن بشأن التزام المسؤولين الأوروبيين بوعودهم بالتصدي لأزمة ديون منطقة اليورو وقالت لاجارد إن أزمة ديون منطقة اليورو تشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي لكن المشكلة المالية الأمريكية تمثل أيضا «تهديدا كبيرا»

● قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل يوم الثلاثاء إن الأسواق المالية قلقة بشأن قدرة بعض الدول في منطقة اليورو على سداد ديونها، وقالت أمام اجتماع لاتحاد الصناعات الألماني «لا تتق الأسواق المالية بقدرة بعض الدول في منطقة اليورو على سداد ديونها على المدى الطويل ويتساءل العالم عن مدى قدرة دول منطقة اليورو على المنافسة».

● كتبت صحيفة «هآرتس»، اليوم الاثنين، أن «إسرائيل» زادت بشكل ملموس من نطاق التسهيلات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وذلك على خلفية عدم الاستقرار في الضفة الغربية الأمر الذي يعرض السلطة الفلسطينية للخطر. ولفقت الصحيفة إلى أنه في مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، والذي عقد في نيويورك، عرض الممثلون «الإسرائيليون» رزمة الخطوات التي تهدف إلى مساعدة السلطة. كما قالت «هآرتس» إن «إسرائيل» تخشى من إمكانية تفاقم الأوضاع وإمكانية تحول المظاهرات إلى مواجهات عنيفة توجه في نهاية المطاف ضد جيش الاحتلال.

● قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم الثلاثاء، إن «الباب قد يغلق نهائياً» أمام «حل الدولتين» بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني، وحذر من أن استمرار توسع المستوطنات اليهودية يقوض فرص إحلال «السلام».

● قال الرئيس الإيراني أحمددي نجاد : «إن إيران موجودة منذ سبعة آلاف إلى عشرة آلاف عام مضت، وهم «الإسرائيليون» يحتلون تلك الأراضي على مدى السنوات الستين أو السبعين الأخيرة بدعم من الغربيين وقوتهم، ليس لهم أي جذور هناك في التاريخ». . وجاءت هذه التصريحات من على منبر الأمم المتحدة في نيويورك بعد أن رفض نجاد تحذيرات الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون الذي التقاه الأحد وحذره من مخاطر الإدلاء بتصريحات مثيرة للمشاعر في الشرق الأوسط، وكان نجاد قد ألمح في حديثه للصحفيين من خلال مترجم إلى رفضه السابق لحق «إسرائيل» في الوجود .

● قال قائد سلاح الجو قضاء في قوات الحرس الثوري الإيراني أمير علي حاجي زادة إن طائرة «شاهد ١٢٩ « بدون طيار (بهباد) الإيرانية قادرة على تنفيذ مهامها على مسافة ١٧٠٠ إلى ٢٠٠٠ كيلومتر من القاعدة التي تنطلق منها .

وكانت إيران قد أعلنت في السادس عشر من الشهر الجاري عن إنتاج الطائرة «شاهد ١٢٩ « حاملة للصواريخ من دون طيار (بهباد) والتي تستطيع التحليق لمدة ٢٤ ساعة متواصلة باعتبارها أحدث إنجازات الحرس الثوري في مجال إنتاج طائرات من دون طيار .

● ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، أن وزارة الدفاع الصينية أعلنت أن البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني تسلمت أول حاملة طائرات وتم إدخالها في الخدمة، كاشفة عن ان اسم السفينة « لياونينغ» التي بنيت على أساس هيكل حاملة الطائرات السوفياتية السابقة فارياج، هو اسم اقليم في شمال شرق الصين.

● يتوجه الرئيس المصري محمد مرسي، الأحد ٩/٣٠، إلى تركيا في أول زيارة يقوم بها إلى هذا البلد منذ انتخابه في حزيران الماضي، بحسب ما ذكرت الثلاثاء الصحف الحكومية المصرية.

وسيشارك مرسي، الأحد، في المؤتمر السنوي لحزب «العدالة والتنمية» الإسلامي المحافظ الحاكم في أنقرة، بحسب ما ذكرت صحيفة «الأخبار» المصرية على موقعها الالكتروني.

● حكمت المحكمة التركية الخاصة يوم الجمعة الماضي بالسجن لفترات تراوح بين ٨ و ٢٠ عاما بحق ٢٣٤ من جنرالات الجيش وضباطه بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري على الحكومة عام ٢٠٠٣. وكانت حملة الاعتقالات التي استهدفت جنرالات متقاعدين وعاملين قد بدأت عام ٢٠٠٨، فيما تأخرت محاكمتهم أكثر من عامين لتبدأ صيف ٢٠١٠، وسط نقاشات واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية، التي شككت في جدية الادعاءات.



## الشارع المصري.. بلورة جديدة للقوى السياسية

◀ **شيرين الذياب**

أعدت ارتباط مصر سريعاً بالإمبريالية العالمية التي تعيش حالياً حالة تراجع بسبب أزمتها الاقتصادية هذا من ناحية ومن جهة أخرى بسبب ضعف بنيتها أصلاً .

يمكن الإشارة إلى العديد من النقاط التي تضع هذه التجربة موضع دراسة، إذ أن توقيت إعلان التيار يدل على نفاذ صبر المصريين حيال سياسة الحكومة الجديدة تجاه قضايا مهمة مثل قضية سيناء التي راح ضحيتها أبناء مصر أنفسهم، وكذلك المشاكل الاقتصادية المستعصية، ومحاولة جر مصر إلى نزاعات طائفية، وإطلاق يد السلطات الأمنية في مصر بصورة أعنف من الصورة التي كان عليها أيام مبارك بحجة حماية الثورة من الثورة المضادة .

إن تشكل هذا التيار له دلالاته العميقة على طبيعة الحراك الشعبي في مصر ومزاج الجماهير فقد عكست ولادته رفض الشارع في مصر للطابع الإسلامي للنظام الجديد، وحددت موقفها الراض لسياساته التي عبر عنها الرئيس محمد مرسي تجاه القضايا الوطنية وخصوصا الموقف من الولايات المتحدة و«إسرائيل».

كما بين إدراك القوى السياسية في مصر ضرورة الاعتماد على القاعدة الشعبية لقيادة الحركة السياسية وتبني قضاياها الخاصة والعامة وهو الأمر الذي أدى بالبيان التأسيسي مناقشة العديد من القضايا التي تشكلت في مرحلة ما بعد الثورة كنتيجة لمحاولة تيار الإخوان التفرّد بالسلطة والقرار السياسي فقد أكد البيان ضرورة فصل السلطات وخصوصا السلطة العسكرية بعد التنبه إلى دورها في حماية ثورة أكتوبر،وبعد سلسلة القرارات التي أصدرها مرسي للسيطرة على المجلس العسكري، عبرتعيين ضباط مقربين من الإخوان وضرورة استقلال القضاء والإعلام اللذين يشكلان سلطة الشعب على النظام، والتأكيد على سيادة الدستور .

لقد أدى تراجع القوى اليسارية والقومية في مصر منذ انتهاء المرحلة الناصرية إلى تشكل فراغ سياسي ملأته قوى الإسلام السياسي التي كانت ولاتزال مدعومة من الولايات المتحدة، إلا أن تولي هذه القوى للسلطة

## حقائق جديدة عن مجزرتي صبرا وشاتيلا



ولم يترك شارون طاولة الاجتماع إلا بعدما تأكد من أن الاتفاق لا يحمل أي التباس، إذ حدد المخيمات التي سيدخلها لتصفية «الإرهابيين»، وهي صبرا وشاتيلا، برج البراجنة، الفاكحاني. وعندها قال درابر «لكن البعض سيزعم بأن الجيش الإسرائيلي باق في بيروت لكي يسمح للبنانيين بقتل الفلسطينيين».

فما كان من شارون إلا أن رد «سنقتلهم نحن إذا... لن نبقى أحدا منهم، لن نسمح لكم. ويقصد للولايات المتحدة . بإنقاذ هؤلاء الإرهابيين». وبسرعة رد داربر «لسنا مهتمين بإنقاذ أحد من هؤلاء». وكرر شارون «إن كنتم لا تريدون أن يقتلهم اللبنانيون فسنقتلهم بأنفسنا». وأعاد السفير داربر موقف الإدارة الأميركية بالقول: «نود منكم الرحيل.. دعوا اللبنانيين يتصرفون».

**كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن وثائق سرية جديدة ترجح تورط جهات أميركية في مجزرة صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢.**

ونُشرت الوثائق في مقال تحت عنوان «المجزرة التي كان يمكن تفاديها»، كتبها سيث إنزيسكا، وهو باحث أميركي في جامعة كولومبيا، تمكن من العثور على مستندات تاريخية إسرائيلية توثق حوارات جرت بين مسؤولين أميركيين خلال هذه الفترة.

وتنقل وثيقة صادرة بتاريخ ١٧ أيلول العام ١٩٨٢، وقائع جلسة عقدت بين وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون ومبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط موريس درابر. وبحسب الوثيقة، فقد طمأن شارون درابر إلى أن إسرائيل لن تورط الولايات المتحدة في الجريمة قائلاً: «إذا كنت متخوفا من أن تتورط معنا، فلا مشكلة، يمكن لأميركا بكل بساطة أن تنكر الأمر أو علمها به، ونحن بدورنا سننكر ذلك أيضا».

وتشير الصحيفة إلى أن هذا الحوار يؤكد أن الإسرائيليين كانوا على علم بأن حلفاءهم اللبنانيين قد دخلوا المخيم، وأن عمليات تصفية عشوائية قد بدأت.

وتتحدث وثيقة أخرى عن لقاء جرى بين الموفد الأميركي وشارون بحضور السفير الأميركي سام لويس، ورئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل إيتان، ورئيس الاستخبارات العسكرية إيهودا ساغي، ذكر خلاله درابر بموقف بلاده المطالب بانسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من بيروت، فرد شارون قائلاً: «إن الإرهابيين لا يزالون في العاصمة، ولدينا أسماؤهم، وعددهم يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠، متسائلا: «من سيتولى أمن المخيمات؟». فأجاب داربر بأن الجيش وقوى الأمن اللبناني ستقوم بذلك.

وبعد مفاوضات توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بانسحاب إسرائيل من لبنان خلال فترة ٤٨ ساعة، بعد «تطهير» المخيمات.

## انهيار الرأسمالية... المرحلة الثانية

# الانهيار التجاري والسياسي (٢/٢)



◀ ديمتري أورولوف  
ترجمة: مشعل شيخ نور

**سنشهد في مرحلة الانهيار التجاري ما هو أكثر من مجرد مشكلة تنظيمية، بل ستسبب الكثير من التصدعات والانهيارات على المستوى النفسي، فكمية السلع والخدمات المتوفرة ستبقى هي ذاتها بعد الانهيار كما كانت قبله، لأن سيكولوجيا السوق مرتبطة بالكثافة السكانية فقط.**

فالاتحار سينتشر حينها وعلى نطاق واسع، وسيتم شرعنة النهب، وستصبح السوق السوداء مصدرا لكل أنواع الاحتياجات ابتداءً من عبوة الشامبو وانتهاءً بقرارورة الأنسولين. إن آلية السوق مرتبطة بتوفر السلع الرئيسية، وفي حال عدم توفر تلك السلع فستتوقف آلية السوق عن العمل مما سيؤدي إلى انتشار الاستغلال، والاتحار، والنهب وغيرها من النتائج التي ستسبب أضرارا بالغة.

حينها سيرتك للنظام السياسي البت في موضوع تطبيق الحصص التموينية والتحكم بالأسعار وكذلك التحكم بمعايير توزيع كل ما هو ضروري وملح.

فإذا قام النظام السياسي في فترة الانهيار التجاري بتطبيق كل ما ذكر، فهل علينا أن نحسب كل تلك النعم التي بين يدينا؟ إن دور النظام في زمن الأزمات يهتم الناس أكثر من دور هذا النظام في زمن الرخاء.

عانى نظام التوزيع الغذائي في الإتحاد السوفييتي من ضعف مزمن في الأداء خلال الفترات العادية، ولكنه وعلى نحو متناقض تماما اتسم بالكثير من المرونة خلال مرحلة الانهيار، مما سمح لعدد كبير من الناس أن ينجو خلال فترة التحول تلك.

فالتحدي قبل الانهيار التجاري هو أن يجد الناس المال الكافي لشراء حاجاتهم الضرورية، ولكن التحدي الأكبر بعد الانهيار هو أن يشتري الناس حاجاتهم بالمبلغ نفسه الذي كانوا يدفعوه قبل الانهيار.

من المتترض إن معظم الناس لا يملكون الكثير من النقود ليشتروا بها حاجتهم، إلا أن نقودهم

الآن لا قيمة فعلية لها، ولو فرضنا جدلاً إن هؤلاء الناس لديهم المال فسترى حينها معظم موردي البضائع والخدمات قد قرروا أخذ عطلة إضافية لاختفاء كل من السوق الحرة والمفتوحة، وحتى في حال وجود أسواق لبيع المواد فبالأكثاد إنها ستكون لناس محددين ولزمن محدد، فأى ثروة موجودة بالتأكيد ستختفي لأن التباهي بالثروة وكشفها سيزيد من مخاطر أمن تلك الثروة، كذلك سيزيد كمية الجهود المطلوبة لحمايتها.

الغالبية العظمى من النماذج المصنعة تكون مستوردة ومصممة على أساس أنها محدودة الصلاحية، فحينها سيكون من الصعب تسيير أمورنا في حال جفاف تلك الموارد وخاصة قطع غيار الآليات التي تكون أجنبية الصنع ومحدودة الصلاحية، فالمصانع التي تجمع المعدات ستخضع مع مرور الوقت، كما أن المزيد والمزيد من تلك المعدات ستتحول إلى المتبرع بالأعضاء.»

### الانهيار السياسي

من الصعب علينا أن نميز إذا كان هناك انهيار سياسي، لأن السياسيين يميلون دائماً إلى القول إن الأمور على ما يرام ويتظاهرون بالقوة

والسلطة حتى في فترة الانهيار، ولكن هناك بعض العلامات الفاضحة للانهيار السياسي كأن يبدأ الساسة بالأعمال الإضافية كون عملهم اليومي لم يعد يكفيهم قوت يومهم، وكذلك عندما يبدأ الساسة المحليون وبشكل فاضح بتحدي أوامر الحكومة المركزية، فالتجربة الروسية غزيرة بكل ما تم ذكره.

وفي حال حدوث أشياء سيئة للغاية فمن الصعب حينها ملاحظة انهيار السياسي، فالساسة يصرون الكثير من الضوضاء في فترة الانهيار، ومن المعلوم أن معدلات الضجيج في الخطاب السياسي تكون منخفضة في الفترات الهادئة، الأمر الذي يجعل من الصعب أن نلاحظ التحول في فترة الانهيار لأن مستوى الضجيج سيكون في قمته. من السهل أن نلاحظ التغيير كلما زاد مستوى الارتباك السياسي، ففي روسيا على سبيل المثال عندما قام السيد «نازدراتينكو» -حاكم منطقة بريموري الواقعة في أقصى الشرق من روسيا- بسرقة كميات كبيرة من الفحم قد خطأ بذلك خطوات باتجاه إرساء سياسة خارجية مستقلة تجاه الصين، بيد أن موسكو لم تستطع فعل شيء لكبح جماح هذا الشخص، فحينها كنا متأكدين بأن النظام آيل إلى الانهيار.

التفكك هو عبارة عن علاقة واضحة أخرى للانهيار السياسي فكل منطقة ستعلن استقلالها. ومثال على ذلك الوضع في الشيشان والذي أدى إلى صراع دموي مزمع مع موسكو. هنا في أمريكا نحن لدينا « الاسترداد » والتي كانت إقليما مكسيكيا في السابق وأصبحت مكسيكية إلى الأبد والجنوب يمكن أن ينهض مرة أخرى كما أن كاليفورنيا غرب المحيط الهادئ يمكن أن تقرر أن تذهب في حال سبيلها، فنظام الطرق العام الذي يربط بين الولايات لم يعد موجودا وكذلك انقضت شركات الطيران المحلية. وكذلك التدخل الأجنبي السافر في السياسات المحلية كل تلك الأشياء التي تشير إلى مرحلة الانهيار السياسي، فعندما بدأ المستشارون السياسيون الأجانب بإدارة الانتخابات كما حصل مع حملة إعادة انتخاب « بيلتنسن » فحينها كنت متأكدا أن روسيا لم تعد تملك قراراها السياسي.

ففي الولايات المتحدة هناك تنازل تدريجي عن السيادة فقد تم شراء صناديق الثروة السيادية من الأصول الأمريكية وهذه الأعمال تشبه إلى حد كبير أعمال الحرب. ويحصل هذا كله في الأوقات العصيبة وفي نهاية المطاف سيبدوون بمطالب سياسية لانتزاع

## حقائق قاسية بشأن النمو العالمي

إزالة سبل حماية السوق التي كانت قائمة بفضل المنافسة المحلية على العمال.

وهذا التحدي عسيب بشكل خاص، لأن السياسة الاقتصادية لم تركز في المقام الأول على الاتجاهات التوزيعية السلبية الناشئة عن تحول نتائج السوق العالمية. ورغم هذا فإن توزيعات الدخل في مختلف الاقتصادات المتقدمة، والتي يفترض أنها خاضعة بشكل مماثل لقوى تكنولوجية وأخرى مرتبطة بالسوق العالمية، تختلف إلى حد مذهل في واقع الأمر، الأمر الذي يشير إلى أن الجمع بين السياسات الاجتماعية والمعايير الاجتماعية المختلفة يخلف تأثيرا واضحا على التوزيع. ورغم أن نظرية ضريبة الدخل المثالية تتعامل بشكل مباشر مع المبادلات بين حوافز الكفاءة والعواقب المرتبطة بالتوزيع، فإن إيجاد التوازن المناسب يظل غاية بعيدة المنال. وقد تساعد الموازنة العامة المنضبطة للدولة، لأن جزءا من الدخل المتدفق إلى رأس المال سوف يذهب إلى الدولة. ولكن الأوضاع المالية في مختلف أنحاء العالم، باستثناء الصين، تعاني من ضعف واضح في الوقت الحالي.

ونتيجة لهذا فإن تقليص الديونيات يظل يشكل أولوية واضحة في مجموعة من البلدان، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من النمو، مع تقييد قدرة التدابير المالية المضادة بسبب مستويات الدين والعجز الحكومية المرتفعة. وحتى وقتنا هذا، هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى استعداد الساسة، والمشرعين، وربما عامة الناس إلى الحد من مستويات الاستهلاك الحالية من خلال فرض الضرائب من أجل خلق الحيز اللازم للاستثمار الموسع الموجه نحو النمو.

وواقع أن العكس هو الأرجح في ظل الضغوط المالية. فني الولايات المتحدة، تبدو قلة من التدابير العملية التي تتعامل مع التحديات المرتبطة بالتوزيع وكأنها جزء من أجندة انتخابية لأي من الحزبين الرئيسيين، على الرغم من اللغة الخطابية التي تحاول تأكيد العكس.

ويقدر ما ينطبق هذا على اقتصادات متقدمة أخرى، فإن الاقتصاد العالمي يواجه فترة ممتدة لعدة سنوات من النمو البطيء، فضلا عن مخاطر الجانب السلبي المتبقية الناجمة عن جمود السياسات والأخطاء المتكررة في أوروبا، والولايات المتحدة، وأماكن أخرى من العالم. وهذا السيناريو يعني تباطؤ النمو - ربما بما يعادل نقطة مئوية إلى نقطة ونصف النقطة - في الدول النامية. بما في ذلك الصين، ومرة أخرى في ظل وفرة من مخاطر الجانب السلبي.



والواقع أن هذا التحدي الذي تُرك بلا علاج يهدد التماسك الاجتماعي الآن. كان نمو الدخل راكدا بالنسبة لأبناء الطبقة المتوسطة في أغلب الدول المتقدمة، وكانت فرص العمل في انحدار، وخاصة في القطاع القابل للتداول من الاقتصاد. وكان الجزء من الدخل المخصص لرأس المال في ارتفاع، على حساب الجزء المخصص لتشغيل العمالة. وكان توليد فرص العمل غير متناسب في القطاع غير القابل للتداول، وبشكل خاص في الولايات المتحدة.

وتعكس هذه الاتجاهات مزيجا من قوى السوق التكنولوجية والعالمية التي كانت تعمل على مدى العقدين الماضيين. فعلى الجانب التكنولوجي، ساعدت الابتكارات الموفرة للعمالة في مجال معالجة المعلومات المستندة إلى الشبكات وإدارة المعاملات بطريقة آلية في دق إسفين بين النمو وتوليد فرص العمل في كل من القطاعين القابل للتداول وغير القابل للتداول.

وفي الجزء القابل للتداول من الاقتصادات المتقدمة، كان اقتران تحويل التصنيع إلى العمليات الآلية - بما في ذلك توسيع القدرات الروبوتية، والطباعة ثلاثية الأبعاد (في المستقبل) - بدمج الملايين من الداخلين الجدد إلى سلاسل التوريد العالمية السريعة التطور سببا في الحد من نمو فرص العمل. والواقع أن تنامي قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على تفكيك سلاسل التوريد العالمية هذه حسب الوظيفة والظروف الجغرافية، ثم إعادة دمجها بتكاليف معاملات متزايدة الانخفاض، يعمل على

النمو القائم على الاستهلاك الذي كان سائداً قبل الأزمة كان عبارة عن استثمار منقوص، وبخاصة على جانب القطاع العام. وإذا تم إنجاز عملية إعادة التوازن جزئيا من خلال خفض الاستثمار، فإن النمو في الأمدين المتوسط والبعيد سوف يعانى، وهذا من شأنه أن يفضي إلى تضائل فرص العمل للداخلين الأحدث سنا إلى سوق العمل. ومن ناحية أخرى فإن دعم الاستثمار يشتمل على تكاليف مباشرة: وهذا يعني تأجيل الاستهلاك.

ولكن استهلاك من؟ إذا كان الجميع تقريبا يتفقون على أن المزيد من الاستثمار مطلوب لتشيط ودعم النمو، ولكن الغالبية يعتقدون أن شخصا آخر غيرهم يتعين عليه أن يتحمل تكاليف هذا الاستثمار الإضافي، فهذا يعني أن الاستثمار سوف يقع ضحية لما رزق تقاسم الأعباء الذي يعكس في العملية السياسية، والاختيارات الانتخابية، وصياغة تدابير دعم الاستقرار المالي. والقضية الرئيسية هنا هي الضرائب. فإذا كنا راغبين في زيادة الاستثمار في القطاع العام وعدم زيادة الضرائب في الوقت نفسه، فإن تخفيضات الميزانية المطلوبة في أماكن أخرى من أجل تجنب نمو الدين إلى مستويات غير محتملة سوف تكون ضخمة إلى حد غير معقول.

ويتعلق التحدي الأكثر صعوبة بالشمولية - كيف يمكن توزيع فوائد النمو. وهو تحد قديم يرجع في الولايات المتحدة بشكل خاص إلى عقدين من الزمان على الأقل قبل اندلاع الأزمة:

◀ ميخائيل سبينس  
ترجمة أمين علي

**إن دول العالم المرتفعة الدخل تعيش ورطة اقتصادية تتعلق في أغلبها بالنمو وتشغيل العمالة، والآن تمتد محنة هذه البلدان إلى الاقتصادات النامية. ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء مشاكل اليوم، وما مدى ملاءمة الاستجابات السياسية المحتملة لها؟**

يتلخص العامل الرئيسي الأول في برامج تقليص الديونيات وما ينتج عنها من عجز في الطلب الكلي. فمنذ اندلاع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، كان لزاما على العديد من الدول المتقدمة، التي عملت على دعم الطلب بالإفراط في الاستدانة والاستهلاك، أن تعمل على إصلاح موازنات القطاعين الخاص والعام، وهو أمر يحتاج إلى وقت طويل - ولقد أدى إلى إضعاف قدرة هذه الدول من حيث النمو وتشغيل العمالة.

إن الجانب غير القابل للتداول من اقتصاد أي دولة متقدمة يتسم بالضخامة (ما يقرب من ثلثي إجمالي النشاط الاقتصادي). وفي هذا القطاع الضخم لا يوجد بديل للطلب المحلي. وقد ينجح الجانب القابل للتداول في تعويض بعض العجز، ولكنه ليس ضخماً بالقدر الكافي لتعويض بالكامل. ومن حيث المبدأ، فإن الحكومات قادرة على سد الفجوة، ولكن الديون المرتفعة (والمستمرة في الارتفاع) تعمل على تقييد قدرتها على القيام بهذه المهمة (ولو أن مدى التقييد لا يزال موضوع مناقشة محتدمة).

خلاصة القول إن تقليص الديونيات سوف يضمن تواضع النمو في أفضل تقدير في الأمدين القريب والمتوسط. وإذا تدهورت الأوضاع في أوروبا، أو انتهت محاولات تجنب «الهاوية المالية» في أميركا إلى طريق مسدود في بداية عام ٢٠١٣ (عندما ينتهي العمل بالتخفيضات الضريبية وتبدأ عملية خفض الإنفاق التلقائية في العمل)، فإن هذا يعني ارتفاع احتمالات حدوث موجة انحدار اقتصادي كبرى.

ويتصل العامل الثاني الكامن وراء مشاكل اليوم بالاستثمار. فالنمو في الأمد الأبعد يتطلب الاستثمار من الأفراد (في التعليم والمهارات)، والحكومات، والقطاع الخاص. ونقص الاستثمار يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص احتمالات النمو وفرص العمل. والحقيقة القاسية هنا هي أن الجانب الآخر من نموذج

## زعماء ورؤساء

◀ زكريا محمد

على مدى مائة عام كان للفلسطينيين زعماء. منذ سنوات فقط صار لديهم رؤساء.

الزعامة تكتسب بالتدرج. فالزعيم لا ينتخب، وإنما يفرض نفسه من خلال الصراع. مواهبه وقدراته هي التي تفرض زعامته. عرفات لم ينتخب. وحتى حين انتخب بعد أوصلو فقد كان الأمر تحصيل حاصل. كان مزحة بالنسبة له. الحاج أمين الحسيني لم ينتخب. جورج حبش لم ينتخب. كان هؤلاء زعماء أهلهم تجربتهم لنيل ثقة الناس، وأصبحوا ملهمين لهم.

الزعيم الفلسطيني يحتاج إلى أن يكون ملهماً. قدرته على الإلهام هي قدرته على التواصل مع شعبه، وقدرته على جمعهم وراءه. وليس لديه سوى القوة المعنوية لكي يجمع شعبه وراءه.

الزعيم غير الرئيس. الرئيس يستند إلى سلطة ما. قوة السلطة هي سنده الرئيسي. هذا لا ينعى عند الفلسطينيين، الشعب المشتت والموزع والخاضع للاحتلال لا تسييره رئاسة. ينعى هذا في مصر، وفي تونس، وفي غيرها، لكنه لا ينعى هنا. الفلسطينيون يختارون زعماءهم اختياراً حراً، لا عبر صناديق الاقتراع. صناديق الاقتراع قد تصنع رئيساً لسلطة في الضفة الغربية فقط، لكنها لا تصنع زعيماً.

في السنوات الأخيرة لم يعد عندنا زعماء. صار عندنا رؤساء: رئيس سلطة، رئيس وزراء. الزعماء ماتوا. هم في القبور الآن. أبو عمار، أبو جهاد، أبو إياد، جورج حبش. كلهم ماتوا. ولم يولد زعماء آخرون ليحلوا محلهم. نحن بلا زعماء. ليس لدينا أي واحد منهم.

لدينا رؤساء فقط. والرؤساء ليسوا بحاجة إلى إلهام أحد. فهم يستطيعون أن يصدروا قرارات. والحال، أن القرارات لا تستطيع بث الحماس في أرواح الفلسطينيين.



اللغة ... إنها رداؤه الخفي ورثتنا الخفية التي ننتفَس بها العالم، ودونها نشعر بالاختناق، إنها اللغة التي تظللنا قبل السماء وتسقينا الكون وفهمه حرفاً حرفاً، إنها اللغة التي يكرر رسول ابن حمزة من قرية تساداسا في داغستان، عشقه وارتباطه بها، إنها أمه التي ولدته، لا يمكن أن أتحدث عن بلدي وان أتجاوز ما قاله حمزاتوف «أيا كان الذي تقابله في الطريق، عدوا كان أم صديقاً، فهو مثلك، تماماً، إنسان. فلا تتس هذا وأنت تحمل خنجرك!» لكن الناس، وباسم حقائقهم الخاصة لا يلتفتون إلى تلك الوصية. وفي سبيل ذلك، تنازل بعضهم عن بقايا إنسانيتهم، فنبتت له أنيابٍ ومخالب. فكم خسر من لم يقرأ «بلدي داغستان»...

■ ■

وأنت تقرأ «بلدي داغستان» تشاهد أمامك رسول حمزاتوف أو تشاهد أباه منهمكا يكتب قصيدة، حيث علاقة فريدة تربط والده بالشعر، وكان يكتب قصائده باللغة العربية خشية من زوجته.

وأنت تقرأ ذكريات «حمزاتوف» لا تصاب بنوبة ملل مفاجئة أبداً، بسبب انتقاله السلس من موضوع لآخر ومن أسلوب تحليلي إلى قصة أو حادثة، و كتابه عبارة عن نافذة تطل بها على داغستان، العادات والتقاليد دون أن تدري، ومن خلال ذكرياته يضرب مثلاً كيف لا يسأل الضيف عن اسمه وغايته إلا بعد أسبوعين من الإقامة، ويتحسر لأنه لا يتقن، مثل أبيه، «لغة القرآن الإلهي»، أي اللغة العربية التي كان والده يكتب الشعر بها.

إنه رواية حب خارقة لداغستان وعابرة للأنفس والقارات، إنها

# قصة عشق وطن

◀ حسام زيدان

في عام ٢٠٠٨ زار دمشق أحد أصدقائي وهو صحفي يساري من اليمن، وكان يحمل معه كتاباً باللغة الروسية يتوسده كل ليلة يحب كبير، كان هذا الكتاب «بلدي داغستان»، كان صديقي يحدثني عن نسخته باللغة الروسية كيف تحمل من الجمال الكثير، وبعد سفره دفعني الفضول لأبحث في مكتبات دمشق عن «بلدي داغستان»، ولأجل حظي الجيد كانت دار الفارابي ببيروت قد ترجمت الكتاب وأدرجته في الأسواق..

حصلت على الكتاب بفرحة كبيرة، كان حجمه ضخماً حوالي خمسمئة وخمسين صفحة من القطع المتوسط، إصدار دار الفارابي، ترجمة عبد المعين الملوحي ويوسف حلاق.

لم أدرك أن صديقي كان يخفي عني حقائق كثيرة، وهو يتحدث عن رسول حمزاتوف الذي ولد في قرية من قرية تساداسا، فهو لم يكتب داغستان بلدي كرواية بالشكل الروائي التقليدي، بل كانت في الحقيقة ذكريات وطن، والحنين إلى الوطن، فبعد أن تقرأ «رسول حمزاتوف» يعني أنك ستحب داغستان، كما لو أنها وطنك الذي لم تولد فيه، فحمزاتوف يملك قدرة خاصة على مخاطبة ما هو إنساني ووطني فيك، ليحيله عشقاً لداغستان البلد الذي عاش من أجلها، لا عاش فيه..

إنه يكتب قصة عشق إنسان لوطن، بالأزقة التي تعلم فيها المشي طفلاً، ويجبالها المكسوة تلجا.. هو عاشق من نوع نادر، يروي سيرة تاريخية لوطن بشجاعة أنائه، ببساطة تقاليده العميقة في جذور التاريخ، وترى حاضرها بكل روعته.

داغستان التي قرأناها في تلك المساحة المطرزة بكل أشكال الحياة، وبكل تضاريس الأرض، وبكل نضارة المشهد، المشكل بألف لون ولون. في كل ركن فيها دماء شهداء، وعلى كل صخرة من صخورها عبارات الوفاء للمكان وللأبعد.. وفي مياه أنهارها، بل في المخزون غير المرئي منه، تسليم بروحية من أجادوا العيش عبر تواريخ متطورة لم تتوقف فيها حضارة الإنسان.

رسول حمزاتوف كان ينسج حكايها الحب المقدس، وحكايات شتى في عالم داغستان، عندما نقرأ الرواية من البداية، نجد أنه يذكر بأنه طلب منه أن يكتب هذا الكتاب عن داغستان، والتي هي موطنه الأصلي، وتتفيذا لهذا الطلب بدأ بالكتابة، يكتب عن نفسه وعن والده وعن أشخاص آخرين شاطروه شيئاً من ذكريات حياته، فعلى ما يبدو أن المقصود من الكتاب، هو التعريف بالمواطن الجبلي الداغستاني بكل وضوح وسلاسة،

## إمدارات



### ثورات بنكهة الفيسبوك

صدر حديثاً عن دار فضاءات للنشر والتوزيع في عمان كتاب جديد للشاعر علام خريط، بعنوان «ثورات بنكهة الفيسبوك».

وفي الكتاب، يجمع خريط ما نشره ونشره خلال عدة سنوات من مقالات، بلغت ٧٢ مقالة صحفية، في الصحافة المحلية، تعددت موضوعاتها بين الاجتماعي والثقافي والسياسي والجمالي.

وتمثل تقنية خريط في الكتابة تكتيفا معرفيا لصور الحياة ومشاهدها المتعددة، وتكليلاً أدبيا لمجمل تلك الصور في برايز وإطارات منثورة، وعبر قلم ينحو نحو البساطة والسلاسة بعيدا عن التعقيد وإغراق القارئ في تعبير المصطلحات أو تحديدها.

وكان صدر لخريط قبل عام مجموعة شعرية أولى بعنوان «ثورتها علي بردا وسلاما».

وقدم لكتاب خريط الأخير، والذي يجيء في ١٧٤ صفحة، وزير الإعلام الأردني الأسبق الدكتور نبيل الشريف، والذي يرى أن: «اللغة الشعرية المرهفة لم تفارق هذا الكتاب النثري في كثير من المواقع، فكاتبتنا يرى العالم بعيون الشاعر، حتى وإن كتب نثراً، فالشاعرية حالة مرهفة وموقف لا يهادن في انزيازه إلى كل ما هو جميل وعادل، وفي رفضه لكل أشكال الظلم والظيف والطغيان».

يشار إلى أن الكاتب خريط من مواليد ١٩٧٠، وشرع في الكتابة الصحفية في أوائل التسعينيات في صحيفة الدستور، ومالبت أن تنقل بين صحف أردنية عديدة منها الرأي والعرب اليوم ومجلات محلية أخرى، كما أنه كاتب عمود أسبوعي في صحيفة الدستور تحت عنوان «مسافات»، ونشر العديد من القصائد والنصوص القصصية في عدد من الملاحق الثقافية في الصحف الأردنية..

■ ■

## «خواطر فلسفية» تملأ الفراغ حول الفكر الفلسفي لغيفار

بعد مرور ٤٥ عاماً على مقتل «إيرنيستو تشي غيفارا» في أدغال بوليفيا، واحتفاء بمرور ٨٤ سنة على ولادته، صدر مؤخراً في العاصمة الكوبية هافانا تحت إشراف «مركز الدراسات تشي غيفارا» كتاب يحمل عنوان «خواطر فلسفية» حظي بأصداء واسعة في الأوساط الثقافية والصحافية الإسبانية.

الكتاب عبارة عن مخطوطات، ملاحظات، خواطر، مذكرات، آراء وتعليقات فلسفية وتأمّلات نظرية قامت بجمعها وتصنيفها الباحثة الجامعية الكوبية ماريا ديل الكارمن أريبيت، وكتب مقدمته المؤرخ الكوبي فيرناندو مارتينيس إيريديا.

قسم الكتاب إلى أقسام ثلاثة وهي: قراءاته في مرحلة الشباب، الدفاتر التي كتبها في إفريقيا وبراغ وكوبا ١٩٦٥-١٩٦٦، وخواطره وملاحظاته المكتوبة في بوليفيا ١٩٦٦-١٩٦٧.

الخواطر كتبها غيفارا حول العديد من المواضيع التي كانت تستأثر باهتمامه وتشغل باله في تلك المرحلة من عمره وفي مقدمتها الماركسية حيث يقوم بتحليل وانتقاد أعمال الكلاسيكيين من الماركسيين واللينينيين، وكذا بعض أعمال المؤلفين والكتاب الذين كان غيفارا يعتبرهم اشتراكيين هراطقة ومارقين أو رجعيين.

يقع الكتاب في ٤٠٠ صفحة، يبدأ بالرسالة التي وجهها غيفارا عام ١٩٦٥ إلى الزعيم الكوبي التاريخي أرماندو إنريكي هارت (الذي كان وزيراً للتربية في ذلك الوقت) وكان ينتظر غيفارا في تنزانيا بعد فشل الثورة في الكونغو. وبعد أن دخل جلسة إلى بوليفيا كتب غيفارا يقول: «بعد هذه الفترة الطويلة من الإجازات حشرت أنفي في الفلسفة، الشيء الذي كنت أنوي القيام به منذ مدة، فكان العائق الأول الذي واجهني هو أنه في كوبا لم ينشر شيء يذكر حول هذا الموضوع، باستثناء بعض المراجع السوفييتية التي لا تشجعك ولا تمنحك مجالاً للتفكير، ذلك أن «الحزب قد ناب عنك في ذلك وأنت ما عليك سوى التسبير».

يضيف غيفارا بنوع من السخرية والتهكم: كمنذهب

يبداً ذلك وكأنه مناهض للماركسية، وأكثر من ذلك فإنهم في كثير من الأحيان يسببون لك الأذى والضرر.

يقول غيفارا: أما العرقلة الثانية التي واجهتني، هي ليست أقل أهمية من سابقتها إنها عدم معرفتي للغة الفلسفية، لقد تصارعت بقوة وضراوة مع المعلم هيغل ولكنّه في الجولة الأولى أوقفني وطرحني الأرض مرتين.

وينتقد الثوري الأرجنتيني- الكوبي كذلك في كتابه خطط ومشاريع تلقين الفلسفة في النظام التعليمي للاتحاد السوفياتي آنذاك.

يتضمن الكتاب العديد من المراسلات والمقالات التي لم يسبق نشرها من قبل منذ رحيله، ومنها قراءات قام بها في إفريقيا وبراغ وبوليفيا بين ١٩٦٥ و١٩٦٧ حيث اغتيل في قرية (لاغيرا) ببوليفيا.

كما يتضمن الكتاب باباً بعنوان: «قراءات الشباب» ويعالج فيه قراءاته المبكرة.

كتاب «خواطر فلسفية» يقرب القارئ من حياة



«غيفار» الخاصة وأعماله الأولى واهتماماته المبكرة.

الكتاب جاء ليملأ فراغاً حول كل ما كنا نعرفه عن الفكر الفلسفي لغيفار وصلته أو علاقته بالماركسية وعلى مختلف مراحل حياة إيرنيستو غيفارا.

ولد إيرنيستو تشي غيفارا في الأرجنتين عام ١٩٢٨، أتم دراسة الطب عام ١٩٥٣ ثم سخر حياته وأوقفها على الثورة الكوبية وذلك منذ أن انخرط في المكسيك ضمن البعثة الثورية المسماة «ياتي غرانما» التي حرّكت وحفزت عام ١٩٥٦ الكفاح النهائي من أجل التحرير الوطني للجزيرة الكاريبية كوبا.

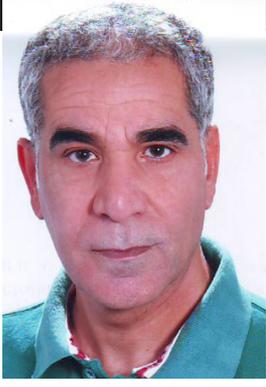
وفي ٨ تشرين أول ١٩٦٧ جرح غيفارا خلال المعركة في بوليفيا إلى جانب رفيقين له، وبعد أن ألقى عليه القبض عذب ثم أعدم في ٩ تشرين الأول من العام نفسه. وفي عام ١٩٩٧ تم العثور على رفاتة التي تم نقلها إلى كوبا حيث دفن بكل المراسم الشرفية في ضريح «سانتا كلارا».

■ ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/9/26 ) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

## بين قوسين



## المهنة: مطلقة وروائية طبعاً

◀ خليل صويلح

ماذا لو ألقينا مصطلح «الأدب النسائي» من التداول في قاموس النقد؟ لاشك أن بعضهم سيرفعن سيوف أحمر الشفاه في وجه المحاولات الهدامة. ذلك أن نصوصهن نمت وترعرعت في ضواحي الكتابة العشوائية، تلك الكتابة التي

تهض على الشكوى والثار من رجل افتراضي، دمر حياتهن العاطفية، وأن الأوان بعد الطلاق غالباً للانتقام منه، وطرده من الفردوس. هذه كتابة تقع خارج المعايير الأدبية، وتدخل ببساطة في باب اليوميات والمدونات الشخصية، كتابة لا تصمد نقدياً، إلا بوصفها تعبيراً عن بوح ذاتي، أقرب ما يكون إلى الإنشاء النافل، ثم إنها تتخرط في تدوين حكاية دون أية بلاغة جمالية، لعلها أقرب إلى كتابة الاستدعاءات أمام القصر العدلي مرفقة بتقارير طبية ومحاضر شرطة، وتصح فيها أغنية سعاد محمد «مظلومة يا ناس»، إلى أن ينتهي البث. تبدأ التدريبات على هذا النوع من الكتابة بالقصة القصيرة، وحين تشتد الآلام والجراح إلى أن تصل إلى العظم، تقتحم فضاء الرواية. وكأن المسألة تتعلق بحجم الضيم الشخصي، وليس ضرورات النوع الأدبي وعناصره البلاغية.

المشكلة أن كل الندوات والنقاشات التي تُعقد هنا وهناك، ترفض مصطلح «الأدب النسائي» جملةً وتفصيلاً، لكنها سرعان ما تطفو على السطح ببراغمية تتطلبها أحوال العيش في المقام الأول.

الكتابة الإبداعية على وجه العموم، تتجاوز الجنسية، بدليل أن الأئونة كثيرة إقناعية ومعجم مفردات نحتها في نصوص كتاب وكاتبات كنسق ثقافي يسعى إلى تأنيث العالم من وجهة نظر معرفية، وليس لاعتبارات بيولوجية، لعل قصيدة النثر على وجه الخصوص تصب في معظم نماذجها في إعلاء شأن تاء التأنيث لجهة اندحار مفردات الفجولة، وفحص واختبار معجم أنثوي يقوم على مديح الطمأنينة المشتركة، وينصرف إلى تمجيد الموجودات والأشواق الإنسانية. يستعير الرجل في وصف المرأة، مفردات شفيفة وحسية، فيما تذهب بعض كتابات النساء إلى وصف الرجل بالوحش الكاسر الذي ينبغي وضعه في قفص والفرجة عليه في حديقة الحيوانات.

ولكن لماذا لم توضع كتابات غادة السمان، وحميذة نعنن، وسنية صالح، وأمل الجراح، إلى هدى بركات، وحنان الشيخ، وميرال الطحاوي، وأخرى في قالب الكتابة النسائية؟ لأنها ببساطة كتابات تستمد شرعيتها من الأدب نفسه وليس من استغاثات جنسوية من خارج الأدب.

قد يصح مصطلح «الأدب النسائي» على بعض الجغرافيات العربية المغلقة، تلك التي تتلمس فيها المرأة ذاتها حديثاً، أما أن يعمم المصطلح، على كل البلدان العربية، فذلك خطأ مقصود، يصب في خانة الدفاع عن نص غير مكتمل محمول على رافعة لا أدبية بالتاكيد، فهناك فرق بين كتابة الإنشاء والنص الإبداعي، فالمطلوب إزاحة المدونات الشخصية جانباً والالتفات إلى ما هو أدب وحسب.

المفارقة أن معظم الكاتبات العربيات لا يتردن في قبول أية دعوة إلى مؤتمر أو ندوة حول «الأدب النسائي»، وهناك فوق المنصة وبين غابة الميكروفونات، وفي أروقة الفنادق، يرفضن هذا المصطلح، والسؤال إذا كنت أيتها الكاتبة ضد هذا المصطلح فلماذا توافقين على المشاركة وتحمل وعتاء السفر؟

لنفصل إذاً، بين تاء التأنيث، ونون النسوة، ونقول: حسناً أكتب اكتبني أدباً جيداً وحسب.

Khalil5@gmail.com



## ربع قرن على رحيل ناجي العلي

## فهل أشبع الطاغية قتلاً؟

◀ عبد الرزاق دحنون

أطلق الرصاص على فنان الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي ابن مخيم عين الحلوة في أحد شوارع مدينة لندن صباح يوم ٢٢ /٧/ ١٩٨٧ وهو ذاهب إلى عمله في جريدة القبس الكويتية النسخة الدولية. دخل بعدها في غيبوبة طويلة إلى أن فارق الحياة في ٢٩ /٨/ ١٩٨٧ وكان قد رسم قبل أسابيع لوحة رشيدة مهران ونشرت في جريدة القبس يوم ٢٤ /٦/ ١٩٨٧ سخر فيها وبجرأة قاتلة من هيبه السلطة الفلسطينية وقديستها. مطلق الرصاص هو عبد الرحيم مصطفى عضو في القوة ١٧ الفلسطينية المكلفة بحماية ياسر عرفات. ويقال إنه غادر بريطانيا والتجأ إلى أحد مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، ثم اختفى، ولم يعثر له على أثر.

وصف الاتحاد الدولي لناشري الصحف في باريس ناجي العلي بأنه واحد من أعظم رسامي الكاريكاتير منذ نهاية القرن الثامن عشر. وهي الحالة الأولى في تاريخ هذا الفن التي يتم فيها قتل فنان كاريكاتير رمياً بالرصاص بسبب رسومه. ما الذي أزعج الطاغية وعكر صفو مزاجه حتى يقتل رسام كاريكاتير عبر عن هموم العامة بالحبر الصيني الأسود الرخيص؟ وهل يمكن لهذه الرسوم البسيطة الساخرة أن تهز عرش الطاغية وتدفعه لقتل خصمه علناً على قارعة الطريق في وضوح النهار؟ حالة غريبة ونادرة تحتاج إلى دراسة وتفسير. أغلب الظن أن محنة ناجي العلي مع ياسر عرفات تشبه إلى حد بعيد محنة ابن المقفع مع المنصور أبو جعفر ثاني خلفاء بني العباس:

كان القرن مشتعلًا، وفيد ابن المقفع إليه. توقف أمامه، فقال له سفيان بن معاوية: والله يا ابن الزنديقة لأحرقك بنار الدنيا قبل الآخرة، وذلك يعود إلى كون ابن المقفع كان يعمل والي البصرة بازدرء. كان لسفيان أنف هائل الحجم، وعندما كان ابن المقفع يلتقيه يحبه بقوله: السلام عليكما. كان يعتبر أنه شخصاً مستقلاً، ملصقاً بوجهه، لهذا تريض به الوالي حتى جاءتته الفرصة فألقاه

في الفرن. كيف سنحت الفرصة لقتل ابن المقفع؟ وما خطيئة إذا؟ خطيئته افتراضه أن للكلمة تلك الخاصة السحرية وفي إمكانها تغيير العالم. سعى في خطوته الأولى التغيير الذين يستطيعون التغيير، فأرسل للمنصور كتاباً صغير الحجم عظيم القيمة أسماه رسالة الصحابة نصح فيه الخليفة لحسن اختيار بطانته وحسن سياسة الرعية. سخط الخليفة مما جاء في الرسالة من جرأة تتال من هيبه وقداسة السلطان وحاشيته، فما كان منه إلا أن أمر عامله في البصرة بوضع ابن المقفع في الفرن. وهنا أتساءل مع الباحثة المصرية الفاضلة الدكتور هالة فؤاد متى تمارس السلطة سلوكاً عنيفاً يصل حد الغضب المستعر وممارسة الانتقام والتصفية الجسدية لأحد منتقديها حين يتناول ويتجرأ عليها علانية؟ أتصور أن يحدث هذا التحول في سلوك السلطة حين ينال فعلياً من سطوتها وهيبتها وتزداد وطأة المسألة وخطورتها حين لا يكتفي بقول الحقيقة عارية بيد أنه يحاصر الطاغية ويراقبه ويخترق عوالمه السرية منتكهاً قديسته المزعومة. وأود أن ألفت النظر إلى ملحوظة مهمة هي أن الوقوف مع الرعاع وإظهار أقوالهم المتداوله الفاحشة حول الطاغية وحاشيته والتشجيع عليها والذهاب أبعد مدى في فضح أسرارها، تدفع الطاغية ليكون أشد عنفاً ودموية في ردود أفعاله. ولعل المضمر الأكثر عمقاً وتحفياً وراء هذا الغضب المستعر نحو رسام يتكئ في سلامته الشخصية على تضامن الرعاع من قومه في مخيمات الفقر والفاقة، هو إدراك الطاغية عجزه عن فهم نوازع هؤلاء البسطاء ومبررات هجائهم السافر. فقد قيل إن ناجي العلي تلقى تهديداً من ياسر عرفات بقطع أصابع يديه إذا استمر بالسخرية في رسوماته اليومية من القيادة الفلسطينية وزعيمها. فكان رد ناجي العلي مزيداً من الرسومات التي تطل هيبه الطاغية وبطانته. وقال متحدياً ساخراً في آن معاً: إذا قطعتم أصابع كفي سأرسم بأصابع قديمي، ومن المثير للانتباه حقاً أنه كلما زاد القمع وتعددت ضروب المذلة والإهانة والإحباط اليومي كان هذا دافعاً نحو المواجهة العلنية السافرة. أي أن الطاغية الأشد قمعية هو الأكثر تعرضاً لأعنف تعبير عن الغضب. ويفسر لنا جيمس سكوت هذه

هو العدو الآن، هي محض مصادفة أنكما ولدتما في البلاد ذاتها، وتنشقتما الهواء ذاته. محض مصادفة لا غير.

تابع مسيرك إلى الأمام: ضمّد جرحك وادفن صدقك على عجل - لماذا أحس أني كلما تقدمت أكثر ابتعدت عن عدوي أكثر؟ لماذا كلما زاد عدد الموتى زاد عدد الأعداء؟

واهم أنت... متعب أنت، اغسل وجهك من خيوط الدم واكمل مسيرك فالبطل لا يبكي

- تعبت الآن.. وأريد الذهاب إلى المنزل، أريد أن أشم الحياة في شعر ابني، أريد الاختباء في زوجتي..

أنسيت؟ لم يعد هناك منزل.. تقدم فالنصر قريب..

- كيف يقاس اقتراب النصر؟ بالساعات؟ بالكيلو مترات؟

بضع خطوات فقط، بضع طلاقات فقط.

ابتسم للكأمير الآن.. فهي تصورك، سوف نجعل منك ذكرى. لا تخف إن مت لأننا نصور الحقيقة كاملة: سنتقل اللقطة متدرجة من القدم وحتى الرأس، سنصور العيون المغمضة وخط الدم المرسوم، سنحفظ تعابير وجهك في تمثال

أو ملصقٍ جداري نزين به ساحة النصر.

## أنت البطل

◀ نور أبو فراج

أذهب إلى الحرب فنحن وراءك نحمي ظهرك.. هي بضع خطوات فقط تلك التي تفصل بيننا، أمش، تقدم، نحن نراك من بعيد، نرسم خريطة لحركتك، نحللها، نضع أعلاماً صغيرة على المناطق المحررة.

كم تبدو البلاد صغيرة على الخريطة، وكم يبدو التقدم سهلاً، النهر قصير والأرض منبسطة.

لا تشك ولا تخف فالبطل لا يخاف. استجمع قواك وواصل المسير، فالمعركة لما تنته بعد.

- لكن متى تنتهي؟ وهل لها من نهاية؟

تابع مسيرك فقط، بضع خطوات فقط، بضع طلاقات فقط.

لا تترك الرجل الذي قتلتته فهو عدو الآن.

- لكنني ميزت لحظة الموت عيوناً أعرفها؟



## قهوة قاسيون

بقايا ركوة، أنس سلامة

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص.ب (35033) - تلاكسس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

## مؤتمر القوى الوطنية المعارضة على خط التغيير السلمي



الافتتاحية

### معركة الحوار

يشير مؤتمر المعارضة الداخلية للذات عقد خلال الأسبوع الفائت في دمشق إلى نضوج طرف معارض محاور، وإن تأكيد كل من المؤتمرين على ضرورة وقف العنف من كل الأطراف والذهاب السريع باتجاه التهدئة والحل السياسي يعبر في جوهره عن مسؤولية وطنية تجاه ما يتهدد سورية من احتمالات خطيرة، ويشير من جهة أخرى إلى أن الطرف الموضوعي والمزاج الشعبي العام قد نضجا تماما للذهاب نحو الحوار والحل السياسي، كما يرسل الطرف السياسي الجديد رسالة لكل الجهات والأطراف مفادها: لم تبق أية حجة لأي طرف من الأطراف في تأخير فتح طاولة الحوار الوطني الجدي والشامل..

وإن كانت الأطراف المتشددة أرجأت الحوار نحو المستقبل طوال الفترة الماضية أملاً في تحسين الموقع التفاوضي لكل منها، هذا إن كانت تؤمن حقاً بالحوار، فإن المستقبل ذاته أصبح اليوم مهدداً، فوضع سورية على المستويات الأمنية والاقتصادية ووضع نسيجها الاجتماعي أصبحت جميعها خارج نطاق التحكم الفعلي بنسب تتزايد يوماً بعد آخر ونقطة دم إثر أخرى، وذلك مهما كانت التطمينات التي يقدمها الطرفان المتشددان سواء من جهة النظام أو المعارضة، والحقيقة أمر لا يقبل التأويل، وأفضل طريقة للتعاطي معها هي أخذها كاملة كما هي..

لا يعني الذهاب إلى الحوار التخلي عن التغيير المطلوب، ولكنه يعني نقل المعركة إلى شكلها الأرقى، إلى معركة الأفكار. ويعني من جهة أخرى نقل المعركة إلى ميدانها الحقيقي، إلى جوهرها الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، وفتح النقاش العلني الواسع أمام الشعب السوري ليقرر ما يريد. وإن كان العنف حجة في تأجيل الحوار، فإن الواقع والحياة قد أثبتا بما لا يقبل الجدل أن أوام «الحسم» و«الإسقاط» والإصرار عليها هو الطريق الأقصر لتدمير سورية وتحقيق مشاريع أعداء الشعب السوري، سواء أدرك أصحاب هذه الأوهام هذه الحقيقة أم لم يدركوها بعد، فتاريخ البشرية بأكمله يثبت أن العنف كأداة سياسية هي أضعف الأدوات وأكثرها خطورة في الوقت نفسه، وأماكنها الفاعلة ضمن العملية التاريخية محدودة جداً ولا تطابق الطرف السوري بأية حال..

إن أمام السوريين معركة كبرى للوصول إلى الحوار ومن ثم الاستمرار فيه، خاضوا حتى الآن جزءاً من جولاتها وبقيت أمامهم جولات كثيرة.. فالفساد الكبير داخل النظام بوصفه بوابة العبور الأساسية للخارج سيسعى جهده لتشغيل البروباغاندا «الحرجية» ضد الحوار بأشكال مباشرة وغير مباشرة، وسيشغل أيضاً ميليشياته على الأرض لتستمر بالقتل وبإعاقة المصالحة الوطنية ما أمكنها. بالمقابل، والأصح أن نقول على التوازي، فإن الصهيونية العالمية ستشغل إعلامها «العربي» والغربي لتحاول إسقاط أية بادرة أمل، وستشغل الجزء الذي تتحكم به من المسلحين ليستمروا بفظائعهم..

إن من لديه الجرأة لإعلان حرب ضروس ضد الإرهاب -وهي جرأة مطلوبة- مطالب اليوم باسم الشعب السوري أن يمتلك الجرأة الأصعب والأخطر المتمثلة بإعلان الحرب على مصادر ومنابع الإرهاب وليس على أدواته فقط، إن مصادر الإرهاب في الداخل هي أولاً -وقبل غيرها- قوى الفساد الكبير داخل النظام المتحالفة مع الفساد في المجتمع والتابعة في المحصلة إلى الأعداء الخارجيين بحكم انتمائها إلى الريح والجشع، القوى التي لم تحاسب جدياً حتى اليوم وهي العابثة بأمن سورية الاقتصادي والأمني بالجريمة الموصوفة..

إن للجرأة الوطنية مستوى آخر أعلى وأصعب، وهو مكاشفة الناس، مكاشفة الشعب السوري بحقيقة ما يجري وبحقيقة ما يريد كل طرف سياسي. إن تذكرة العبور إلى سورية الجديدة سيمنحها الشعب السوري ولا أحد غيره، فالسوريون اليوم متيقظون تماماً ويراقبون الجميع، والمعركة السياسية القادمة ستكون حامية الوطيس ووطنية بامتياز، لذا فلترجع كل الأطراف السياسية بما فيها النظام ما لديها من رؤى وبرامج لتقدمها للشعب السوري، ولتتلف حولها لترى كم من السوريين يقفون معها ويوافقونها ما تقول وما تفعل، فالمكاشفة القادمة والشعب سيحكم ويقرر ولو كره الكارهون..



التفاصيل: ص 8-10

### تصريح

تعرض اليوم الأربعاء 26/9/2012 مبنى قيادة الأركان إلى هجوم بسيارتين مفخختين استشهد على أثرها عدد من العسكريين.

إن رئاسة الجبهة الشعبية إذ تدين هذا العمل تذكر بأن هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها مبنى قيادة الأركان إلى الهجوم حيث كان الأول في حرب تشرين عام 1973 من قبل جيش العدو الصهيوني.

وترى رئاسة الجبهة أن هذه الأعمال إنما تستهدف المزيد من توتير الأوضاع و قطع الطريق على سعي القوى الوطنية للسير نحو الحوار الوطني والخروج الآمن من الأزمة، وليس مصادفة أن التقدير كان في صبيحة يوم انعقاد مؤتمر لقوى المعارضة للتغيير الديمقراطي السلمي، ومن هنا فإن من واجب كل القوى الوطنية في البلاد الإسراع في رص صفوفها وترتيب أوراقها وبلورة ذلك التيار الوطني الديمقراطي المعبر عن مصالح ورأي الشعب السوري في الخروج الآمن من الأزمة والتغيير الوطني الديمقراطي الشامل. رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير دمشق 26/9/2012

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

## أعيدوا المخطوفين إلى ذويهم..



اللجوء إلى ذلك من بعض الأجهزة بحجة ملاحقة «المخربين»، وفي الوقت نفسه لا يحق للمجموعات المسلحة اللجوء إلى هذا الأسلوب بحجة وجود «العواينية» وما إلى ذلك من مبررات باهتة.

من واجب جميع القوى الوطنية محاربة هذه الآفة الخطيرة التي تترك جراحاً لا تدمل في النسيج الاجتماعي والضمير الإنساني.

القيم الإنسانية والأخلاقية والوطنية، ولا يبرر جهاز الدولة تقاعسه أو تجاهل هذه المشكلة، ولا يعفيه التحجج بالواقع المأزوم فمن واجب الدولة حماية مواطنيها في كل الظروف وعندما لا تقوم بذلك فهي حكماً تتخلى عن أبسط واجباتها تجاه المواطن، وعن إحدى مبررات وجودها ولاسيما أن هذه الظاهرة تأخذ طابعاً طائفيًا أو دينياً في بعض الأحيان. ومن المرفوض في الوقت ذاته

مع استمرار الأزمة والانفلات الأمني في البلاد تستفحل يوماً بعد يوم ظاهرة المخطوفين والمفقودين، والتي تجري أمام المأل في الكثير من الأحيان بقوة السلاح، وبغض النظر عن الجهات التي تقف خلف هذه الأعمال الإجرامية وهي حكماً تتوزع بين متشددتي الموالاة ومتشددتي المعارضة قياساً على سلوك هذين الطرفين في سياق الأزمة فإن هذه الظاهرة مرفوضة وتتناقض مع أبسط